

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الوادي



المسار : مالية ومحاسبية

الميدان : أكاديمي

قسم: علوم التجارة

تخصص : مالية المؤسسة

مذكوره تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس نظام (ل.م.د.)

بعنوان:

تقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

بستخدام المؤشرات المالية الحديثة

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - وكالة الوادي 2008-2012

إشراف الأستاذ:

* بن عمر محمد البشير

إعداد الطلبة:

يوسف الهزيل

كريمة زرزور

مبروكة برحومة

السنة الجامعية: 2014/2013

تمهيد:

شغلت المؤسسة حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع. و وصول المؤسسة لشكلها الحالي كان كنتيجة لعدة تغيرات و تطورات متواصلة و متوازنة مع التطورات التي شاهدها النظم الاقتصادية و الاجتماعية والحضارات البشرية منذ إن تمكن الإنسان من الاستقرار.

يعتبر تقييم الأداء خطوة سابقة لتخطيط مالي سليم بحيث يحدد نقاط القوة و الضعف للمؤسسة و مدى استغلالها لمواردها، مما يمكنها من اتخاذ قرارات فعالة لتحقيق أهدافها المسطرة من طرف الإدارة و السماح لها من الزيادة في أرباحها و التخفيض من التكاليف. تعد المؤشرات المالية مقياسا لمدى تقييم الأداء المالي و تحسينه في المؤسسة الاقتصادية يتجسد دور هذه المؤشرات في بناء سياسة مالية داخل المؤسسة نظريا و ميدانيا.

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

الإشكالية :

كيف يتم تقييم وتحسين الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟

من خلال الإشكالية السابقة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

تساؤلات فرعية :

1. ما دور الأداء المالي ؟

2. ما أهمية المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟

3. كيف تساهم المؤشرات المالية في تقييم الأداء و تحسينه ؟

الفرضيات :

- يكشف الأداء المالي أهم نقاط القوة و الضعف في المؤسسة الاقتصادية .
- تلعب المؤشرات المالية دورا هاما في المؤسسة لإبراز وضعيتها المالية .
- لمعرفة مدى مساهمة المؤشرات المالية في تقييم و تحسين الأداء ، اعتمدنا على دراسة مؤسسة سونلغاز بالوادي .

مبررات اختيار البحث :

- صلة هذا الموضوع بتخصص مالية مؤسسة .
- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع .
- إبراز أهم المؤشرات المالية الحديثة للأداء المالي .

الحدود :

الحدود الموضوعية :

هناك العديد من المؤشرات المالية التي من شأنها تقييم الأداء المالي في المؤسسة ، إلا أننا في بحثنا هذا قد تطرقنا إلى أهم المؤشرات المالية الحديثة التي تساهم في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية .

الحدود الزمنية :

للإحاطة بإشكالية البحث و الوصول إلى النتائج اخترنا فترة زمنية من سنة 2008 إلى سنة 2012 .

الحدود المكانية :

اخترنا القيام بدراسة ميدانية في مؤسسة سونلغاز وكالة الوادي .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى :

-التعرف على الأداء المالي و مدى أهميته في المؤسسة الاقتصادية .

-الاطلاع على أهم المؤشرات المالية الحديثة .

-دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

أهمية البحث :

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين وضعيتها المالية بأعلى كفاءة و لتتمكن من ذلك تعتمد على تقييم أدائها من خلال تحليل مؤشراتنا المالية و التي تعكس الوضعية المالية و الاقتصادية للمؤسسة .

المنهج المتبع :

للإجابة على إشكالية البحث و إثبات صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي بغية تقديم ركائز الجانب النظري لهذا الموضوع ، إما الجانب التطبيقي اعتمدنا فيه على منهج دراسة الحالة من اجل إسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة .

الدراسات السابقة :

1.دراسة يمينه نويوه و سهام عبيد و يمينه نسيب ،تحت عنوان مؤشرات قياس الأداء المالي مذكرة ليسانس في علوم التسيير ،تخصص مالية ،جامعة الوادي ،سنة 2005-2006 . هذه الدراسة تطرقت إلى الكشف عن أهم العناصر التي تدل عن المؤشرات و التي تقيس مستويات الأداء .

2.دراسة : بن عمر محمد و علاء باهي و حوري عبد الرزاق ،تحت عنوان أهمية الأداء في تقييم تنافسية المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ليسانس ،علوم مالية و محاسبية ، تخصص مالية مؤسسة ، سنة 2012 -2013 . هذه الدراسة تطرقت إلى تقييم الوضعية التنافسية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام المؤشرات المالية للحكم على الأداء المالي للمؤسسة .

هيكل البحث :

هيكلنا قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول ، فصلين نظريين و فصل تطبيقي .

قد تناولنا الفصل الأول بعنوان "الأداء في المؤسسة " حيث تضمن مفاهيم أساسية حول الأداء و تقييمه ، كما تطرقنا إلى أهمية الأداء المالي و العوامل المؤثرة عليه و معايير تقييمه .

أما في الفصل الثاني و الذي جاء بعنوان " المؤشرات المالية الحديثة " قد تطرقنا فيه إلى تحليل مؤشرات النسب المالية و التحليل بواسطة الهيكل المالي ، و التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي .

أما الجانب التطبيقي فقمنا بإسقاط ما درسناه في الجانب النظري على مؤسسة سونلغاز وكالة الوادي .

تمهيد الفصل :

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة و متطورة ، و لا يتم ذلك إلا من خلال التعرف على نقاط القوة و الضعف في أداء المؤسسة .لذلك سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري للأداء المالي الذي يتضمن المباحث التالية :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الأداء

المبحث الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة

المبحث الثالث : ماهية الأداء المالي

المبحث الرابع : العوامل المؤثرة على الأداء المالي و معايير تقييمه

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الأداء في المؤسسة

يعد الأداء مفهوما شموليا لجميع المؤسسات و على الرغم من كثرة البحوث و الدراسات التي تتناول الأداء و تقييمه إلا انه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء .

المطلب الأول : مفهوم الأداء في المؤسسة

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة لمؤسسات الأعمال بشكل عام ، و هو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة . و تكاد أن تكون هذه الظاهرة شمولية لجميع فروع و حقوق المعرفة الإدارية الاستراتيجية ، كما انه يعد عنصرا محوريا لجميع فروع و حقول المعرفة الإدارية ، فضلا عن كونه البعد الأكثر أهمية لمختلف المؤسسات الأعمال و الذي يتمحور حول وجود المؤسسة من عدمها . و على الرغم من كثرة البحوث و الدراسات التي تتناول الأداء ، إلا إن المجال لا زال واسعا لمزيد من البحث و الدراسة لغرض تأطير هذا المفهوم الواسع ، خاصة و انه لم يعد مفهوم بسيط بقياسات محددة يتفق عليه الجميع . وعلى الرغم من تعدد و اتساع الأبعاد و المنطلقات البحثية ضمن موضوع الأداء ، و استمرار المؤسسات بالاهتمام و التركيز على مختلف جوانبه ، يبقى الأداء مجالا للبحث و الدراسة لارتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات و العوامل البيئية ، سواء كانت الداخلية أم الخارجية منها ، و تشعب و تنوع تلك المتغيرات و تأثيرها المتبادل معه ، فالأداء مفهوم واسع و محتوياته متجددة بتجدد و تغير و تطور أي من مكونات المنظمة على اختلاف أنواعها ، و لا تزال الإدارات العليا في مؤسسات الأعمال مستمرة في التفكير بموضوع الأداء طالما أن تلك المنظمات موجودة ، إضافة إلى إن الانشغال بمناقشة الأداء بوصفه مصطلحا فنيا ، و بمناقشة المستويات التي يحل عندها و القواعد الأساسية لقياسه ما زال مستمرا .¹

إن الاختلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير و المقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء و قياسه و التي يستخدمها المدراء و المؤسسات . و على الرغم من هذا الاختلاف ، فإن اغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها .

¹ وائل محمد صبحي إدريس و آخرون ، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن ، ط1 كافة دور النشر و المكتبات في الوطن

إن التوجهات العامة في الفكر الإداري تشير إلى أن الأداء مفهوم له أبعاد شمولية ، لذلك فإن التوجيهات الحديثة تنطلق من ست اطر مفاهيمية تغطي الصورة الشمولية التكاملية للمفهوم ، وهي :¹

- النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها ، حيث يعبر عن الأداء بكونه انعكاس على المؤسسة ومدى و قابليتها على لتحقيق أهدافها .

- منطلقات النظرة المستندة إلى الموارد ، حيث يرى ميلر (miller) أن الأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية و البشرية ، و استغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها .

- النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ، و ضمن هذا التوجه فان الدراسات الإدارية و الإستراتيجية حول الموضوع الأداء تواجه العديد من الصعوبات ، فرغما تعدد المحاور و اختلافها ،فان هناك خلافا حول طبيعة البيانات المعتمدة في القياس و مصدر تلك البيانات ، فالأداء في ابسط صوره يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها .

- البعد البيئي الداخلي والخارجي للمؤسسة ، حيث يركز على البعد البيئي الداخلي و الخارجي للمؤسسة ، و مدى قدرتها على تكييف عناصر ذلك البعد لتعزيز أنشطتها باتجاه تحقيق أهدافها فالأداء هو "النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية - على اختلاف أنواعها - و التأثيرات الخارجية و استغلالها من قبل المنظمة في تحقيق الأهداف " .

- مدخل النظم ، حيث يركز هذا التوجه على أن الأداء هو المستوى الذي تتمتع به المنظمة بعد إجراء العمليات على مدخلاتها ، فالأداء هو مخرجات الأنشطة و الأحداث التي تشكل داخل المؤسسة .

- المفهوم الشمولي ، حيث وصف دافيد (david) الأداء بأنه من اهم نتائج الأنشطة التي يتوقع أن تقابل الأهداف الموضوعية .

¹ وائل محمد صبحي إدريس و آخرون ،مرجع سابق ،ص :38

- يقصد بالأداء بصفة عامة درجة النجاح التي تحققتها المؤسسة في انجاز الأهداف المحددة مسبقا ، كما يعرف الأداء على انه درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المؤسسة للأهداف المخططة بكفاءة و فاعلية . وحسب هذا التعريف نجد أن الأداء يعني بتأدية أو القيام بعمل و جهد أو نشاط من طرف فرد أو فريق أو مؤسسة من اجل تحقيق هدف معين حيث يتم الحكم عليه في الأخير بأنه كفى و امثل ،كما نجد أن هذا التعريف يربط الأداء بين الفعالية و الكفاءة سواء على المستوى الاستراتيجي أو على المستوى التشغيلي . حيث انه لا يمكن الحكم على أداء المؤسسة التي تمكنت من بلوغ أهدافها بأنه جيد إذا كان قد كلفها الكثير من الموارد مقارنة بمثيلاتها .

تتعدد المفاهيم المستخدمة للإشارة إلى الأداء المؤسسي و أهمها مفهومي الكفاءة و الفاعلية و يختلف هذان المفهومان عن بعضهما :¹

- الكفاءة :وهي " قيمة الموارد المستخدمة للإنتاج وحدة واحدة من المنتجات " كما أن قياس الكفاءة يعتمد على مؤشرين أساسيين هما : مدى توفر الطاقات البشرية و المادية والمالية و المعلومات المتاحة و سبل استخدام تلك الموارد لتحقيق الأهداف .
- الفعالية : و تعبر عن مدى تحقيق الأهداف فهي تهتم بالأهداف التي تحددها المؤسسة و مدى تحقيقها بالإضافة إلى تحسين عملياتها الداخلية و الحصول على الموارد .

المطلب الثاني : أنواع الأداء

بعد التعرف على مفهوم الأداء نتطرق إلى أنواع الأداء في المؤسسة ، حيث أن تحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم ، و هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي : معيار المصدر ، الشمولية ، المعيار الوظيفي ، معيار الطبيعة .²

1.حسب معيار المصدر : وفقا لهذا المعيار ، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين :

¹وائل محمد صبحي إدريس و آخرون ،مرجع سابق، ص :39

²عبد الملوك مزهودة ،الأداء بين الكفاءة و الفعالية : مفهوم و تقييم ،مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول ،كلية العلوم

الاقتصادية و التسيير ، جامعة بسكرة

،2001 ص:89

الأداء الذاتي أو الداخلي و الأداء الخارجي .

1.1. الأداء الداخلي : و يطلق عليه اسم أداة الوحدة ينتج مما تملكه المؤسسة من الموارد فهو يصدر أساسا من التوليفة التالية :

- الأداء البشري : و هو أداة أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة و تحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم .
- الأداء التقني : و يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال .
- الأداء المالي : و يمكن في فعالية تعبئة و استخدام الوسائل المالية المتاحة .

فالأداء الداخلي هو أداء صادر من مواردها الضرورية لسير نشاطات من موارد بشرية ، موارد مالية ، موارد مادية .

2.1. الأداء الخارجي : هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة " فالمؤسسة لا تتسبب في أحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده ، و يظهر في النتائج الجديدة التي تتحصل عليها المؤسسة ، كارتفاع رقم الأعمال ، القيمة المضافة و هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها .

2. حسب معيار الشمولية : حسب هذا المعيار يهتم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي أو جزئي¹.

1.2. الأداء الكلي :

يتمثل الأداء الكلي في الناتج الذي تسعى جميع عناصر المؤسسة أو المنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد ، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة ، مثل الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها في أن تحقيقها .

بل يتطلب تضافر جهود جميع المصالح أو الوظائف .

¹ عبد الملوك مزهودة ، مرجع سابق ، ص : 90

2.2. الأداء الجزئي : على خلاف الأداء الكلي فان الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق الأهداف الخاصة به .

و يتحقق مجموع أداء الأنظمة التحتية بتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة . وكما سبق الإشارة إليه ، فان أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة و متسلسلة حيث تشكل شبكة في ما بينها .

3. حسب المعيار الوظيفي :

يرتبط هذا المعيار بشدة التنظيم لان هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف و الأنشطة التي تمارسها المؤسسة .

ينقسم الأداء حسب الوظائف المسندة و للمؤسسة حيث يمكن حصرها في الوظائف الخمسة التالية : المالية ، الإنتاج ، الأفراد ، التسويق و التموين

1.3. أداء الوظيفة المالية : يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل تكاليف ممكنة فالأداء المالي يوفر سيولة لازمة لتسديد ما عليها و تحقيق معدل مرودية جيدة و تكاليف منخفضة .

2.3. أداء وظيفة الأفراد : تمكن أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى و توجيهها نحو تحقيق أهداف المؤسسة . فضمن استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد .

و كذلك وجود المؤسسة و استمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية و سلوك الأفراد و هو ما يوجب توظيف أفراد ذوي كفاءات و مهارات عالية و تسييرا فعالا . حيث أن فعالية الموارد البشرية لا تتم إلا بتوظيف الشخص المناسب في المكان المناسب و في الوقت المناسب للإنجاز عمله .

3.3 الأداء الإنتاجي : يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بالنسبة للقطاع الذي تنتمي إليه بجودة عالية و تكاليف منخفضة تسمح بمزاومة المنافسين .

4.3. أداء وظيفة التمويل : و تتمثل في تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين .
الحصول على المواد بجودة عالية و في الآجال المحددة و بشروط دفع مرضية والحصول على
آجال تسديد الممنوحة للعملاء و استغلال أماكن التخزين بشكل جيد .

5.3. أداء وظيفة التسويق : يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل تكاليف ممكنة ، و
هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق ، كالحصة
السوقية ، إرضاء العملاء.

4. حسب معيار الطبيعة تمارس المؤسسة عادة نشاطها في مجالات أداءها المختلفة . و تقسم
المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية ، اجتماعية ، إدارية ¹.

1.4. الأداء الاقتصادي : يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة لبلوغها اقتصاديا ، كما
يتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها.

2.4. الأداء الاجتماعي : يعد الأساس لتحقيق المسؤولية الاجتماعية ، حيث يتميز هذا النوع
بنقص المقاييس الكمية المتاحة لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في مجالات الاجتماعية التي
ترتبط بينها وبين الجهات التي تتأثر بها مما يزيد من صعوبة إجراء التقييم الاجتماعي للأداء.

3.4. الأداء الإداري : يمثل الأداء الإداري للخطط و السياسات و التشغيل بطريقة ذات كفاءة
و فعالية . و لتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات و كذلك
البرمجة الخطية ...

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الأداء

هناك عدة عوامل تؤثر على أداء الفرد و تكون أحيانا خارج سيطرته أو بالأحرى يكون غير
قادر على التحكم بها هذه العوامل تتعلق بها و بالوظيفة التي يشغلها . و تنقسم هذه العوامل
بدورها إلى: ²

¹ المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، قياس الأداء كمدخل لتحسين الأداء المؤسسي ، الشارقة الإمارات العربية المتحدة، قطر
2009، ص+ص، 116- 117

² زهير ثابت ، كفاءة تقييم أداء الشركات و العاملين ، دار النهضة العربية ، الإسكندرية، مصر 2001، ص: 14

أولاً : عوامل داخلية :

تتكون من مجموعة متعددة من العوامل نذكر منها :

1.العنصر البشري :

يشكل أهم مورد في المؤسسة ، فنمو و تطور المؤسسة مرهونا بمدى استقطابها للعناصر البشرية المتميزة في مهاراتها و معارفها و قدرتها على الانضمام في الجماعة و مدى تعاونها معها ، و بمدى العناية التي تعطيها لتنمية و تطوير ملكياتها و العمل على إيجاد و تنمية الدافع لديها لبذل جهد أكبر و أداء أفضل و ونوضحها في المعادلة التالية :

$$\text{الأداء} = \text{القدرة} \times \text{البيئة} \times \text{الدافعية} \dots\dots\dots(1)$$

2.الإدارة :

إن لإدارة مسؤولية كبيرة في تخطيط و تنظيم و تنسيق و قيادة و رقابة جميع الموارد التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها فهي بذلك تؤثر على جميع الأنشطة في المؤسسة و منه فهي مسؤولة بنسبة كبيرة عن زيادة معدلات الأداء داخل المؤسسة .

3.التنظيم :

يشمل على توزيع و تحديد المهام و المسؤوليات وفقاً للتخصصات على العمال داخل المؤسسة أي تقسيم العمل عليهم وفق مهاراتهم و إمكانياتهم الخاصة ، وإن درجة و أحداث المتغيرات اللازمة وفقاً للمستجدات الجديدة في نظم و أساليب العمل و التوظيف و منظومة الحواجز و التنمية و التدريب من شأنه أن يؤثر على الأداء. لذا يجب إن تكون لأي مؤسسة مرونة ديناميكية في أي تنظيم ، بشكل تجعله قابلاً للتغيير وفق المستجدات الراهنة .

4.بيئة العمل :

تشير إلى مدى أهمية العناصر المحيطة بالفرد أثناء تأديته لوظيفته ، حيث أن عدم الانتظام في العمل و الانسحاب و الغياب والحوادث يعد سببها لسلبية بيئة العمل .

5. طبيعة العمل :

و تشير إلى أهمية الوظيفة و المنصب الذي يشغله الفرد و مدى مقدار فرص النمو و الترقية المتاحة أمامه ، حيث كلما زادت درجة توافق الفرد و وظيفته أدى ذلك إلى زيادة دافعية وجه لعمله و ولائه لمؤسسته .

6. العوامل الفنية :

إن العوامل التكنولوجية من الآلات و معدات ووسائل اتصال و غيرها تؤثر تأثيرا كبيرا على الأداء الجيد و إلا يكفي هذا بل يجب أن يكون الفرد على علم بكيفية عمل هذه الوسائل .

ثانيا : عوامل خارجية :

و تتكون من مجموعة من العوامل و هي :¹

1. البيئة الاجتماعية و الثقافية :

يتأثر الأداء داخل المؤسسة بالعديد من العوامل الاجتماعية و الثقافية ، و ذلك ناتج عن الارتباط الوثيق بين المؤسسة (الأفراد داخل المؤسسة سواء كانوا عمال ، مسيرين ، مدراء ...) و كذلك المجتمع و من بين هذه العوامل نجد العادات و التقاليد الموروثة ، العرف و أمور الدين ، المستوى التعليمي ، نسبة الأمية ،النظر إلى مدى تقدير الأفراد للتعليم و رغباتهم في الحصول عليه ، التدريب و أنواع برامج التعليم الفني و المهني المتوفرة في المجتمع الذي تنشط فيه المؤسسة .

2. البيئة السياسية والقانونية :

تتأثر أي المؤسسة بالبيئة السياسية و القانونية مثل طبيعة النظام السياسي في البلد الذي تتواجد به المؤسسة و مدى الاستقرار السياسي ، و كذلك مرونة القوانين و التشريعات حيث يعتبر هذا العامل مهم جدا بالنسبة للمؤسسة (ذو تأثير كبير) و ذلك بسهولة أو صعوبة التعاملات بين المؤسسة و محيطها كالتعامل مع مصلحة الضرائب ، كما يتأثر أداء المؤسسة بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة و العلاقات الدولية و نوعيتها .

¹ زهير ثابت ،مرجع سابق ، ص: 15

3. البيئة الاقتصادية : ¹

إن للبيئة الاقتصادية التأثير المباشر على أداء المؤسسة و ذلك عن طريق الإطار العام للاقتصاد الدولة (اقتصاد حر موجه) و ذلك إما بكبح نشاط المؤسسة أو تركها حرة ، كذلك الاستقرار الاقتصادي يلعب دور كبير في التأثير على الأداء المؤسسة (أما جانب البنوك) الأنظمة البنكية) و السياسات التشريعية على نشاطها (البنوك) الأسواق المالية و مدى وجودها ، فهنا يكون التأثير على مستوى الهيكل المالي للمؤسسة ، لأن البنوك و الأسواق المالية تعد المصادر الرئيسية في عملية تمويل المؤسسات الاقتصادية ، و هذا ينعكس مباشرة على مرودية المؤسسة و ذلك يؤثر على أدائها .

المطلب الرابع : مستويات الأداء

توجد مجموعة من المستويات لأداء يمكن للمؤسسة الاقتصادية من خلالها أن تتعرف على مستوى أدائها ، و على الاختلاف في المعايير و المقاييس التي يتبناها باحثي هذا المجال ، و تتمثل هذه المستويات في : ²

- الأداء الاستثنائي : يبين التفوق في الأداء ضمن الصناعة على المدى البعيد و العقود المربحة و كذا الالتزام الواضح من قبل الأفراد ووفرة السيولة و ازدهار الوضع المالي للمؤسسة .
- الأداء البارز : يكون فيه الحصول على عدة عقود عمل كبيرة ، امتلاك إطارات ذات كفاءة ، و امتلاك مركز جيد و وضع مالي متميز .
- الأداء الجيد جدا: يبين مدى صلابة الأداء و اتضاح الرؤية المستقبلية إلى جانب التمتع بالوضع المالي الجيد .
- الأداء الجيد : يكون فيه تميز للأداء وفق المعدلات السائدة مع توازن نقاط القوة و الضعف المنتجات أو الخدمات و قاعدة العملاء مع امتلاك وضع مالي غير مستقر .

¹ بن عمارة نور الدين تقييم ،الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر ،وحدة ورقة ،مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة .،تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، (2005-2009) ص:11

² خالد محمد بن حمدان ووائل محمد صبحي إدريس،الإستراتيجية و التخطيط الاستراتيجي ،دار اليازوري ،الأردن ،2007

- الأداء المعتدل : يمثل مدى سيرورة أداء المعدل ، و تغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات أو الخدمات و قاعدة العملاء ، مع صعوبة في الحصول على الأموال الأزمة للبقاء و النمو .
- الأداء الضعيف : و يمثل الأداء دون المعدل بكثير ، مع وضوح نقاط الضعف في جميع المحاور تقريبا ، و ذلك فضلا عن وجود صعوبات خطيرة في استقطاب الإطارات المؤهلة ، مع مواجهة مشاكل خطيرة في الجوانب المالية .

المبحث الثاني : تقييم الأداء في المؤسسة

إن تقييم الأداء المالي للمؤسسة يركز على تقييم وظائفها المتمثلة في الوظيفة المالية ،وظيفة الإنتاج ،وظيفة التسويق ،الموارد البشرية ، سنتطرق في هذا المبحث إلى تقييم الأداء و أهم متطلبات نجاحه.

المطلب الأول : تعريف تقييم الأداء

إن كلمة الأداء في التعبير الاقتصادي تعني " المنهجية و الطريقة التي بواسطتها يمكن للمؤسسة الوصول إلى أهدافها المختلفة"

أما عملية تقييم الأداء فهي ترتبط بالرقابة ارتباطا وثيقا ، حيث يعد جزءا منها ، فإذا كانت الرقابة تتطوي على عملية قياس الأداء و تصحيحه فان تقييم الأداء هو عبارة عن " دراسة و تحليل جوانب القوة والضعف التي ترتبط بإنجاز الأنشطة إما على مستوى الفرد أو المؤسسة أو جزء من أجزائها " .

و هكذا يتضح الفرق بين الرقابة والأداء فالأولى هي " عملية ديناميكية يومية تهتم بالتشغيل اليومي و تحتاج إلى نظام رصد فعال يعطي إشارات سريعة عن احتمالات حدوث الانحرافات قبل حدوثها ، أو التقرير عنها فور حدوثها للعمل على منع تكرارها "

أما بالنسبة إلى تقييم الأداء " فيكون بعد انتهاء الأداء الفعلي و معرفة النتائج المحققة فعلا حيث يركز على النتائج في نهاية الفترة و ليس التشغيل اليومي، و عند تقييم الأداء نحتاج

إلى مقارنة الأهداف المحققة مع الأهداف المخططة سواء كانت هذه الأهداف إنتاجية أو تسويقية أو مالية تتعلق بالسيولة و الربحية .

و للإشارة فإن عملية تقييم الأداء في المؤسسة تهدف عموماً إلى الحكم على مدى فعالية المؤسسة وكفاءتها و مدى إمكانية تطورها ، و يخص هذا الأخير ببعض السمات نوجزها في العناصر الآتية :

- إن تقييم الأداء يركز على المستقبل مما ستوجب مراعاة نتائجه في عملية التخطيط و إتخاذ القرارات الاقتصادية داخل المؤسسة .

- دراسة الإنجاز و التنفيذ لنشاط المشاريع الاستثمارية .

- إن عملية تقييم الأداء مهمة من مهام المديرين و المخططين بالمؤسسة .

- إن عملية تقييم الأداء تكشف نقاط القوة و الضعف داخل المؤسسة.

المطلب الثاني : أسس تقييم الأداء ، مراحلها و متطلبات نجاحه

أولاً : أسس تقييم الأداء المؤسسة الاقتصادية

هناك مجموعة من الأسس التي لا بد من اعتمادها في تقييم الأداء في المؤسسة منها :

1.تحديد أهداف المشروع : لكل مؤسسة مجموعة من الأهداف تقوم بدراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها ، فالتحديد الدقيق لأهداف المؤسسة الاقتصادية أمر مهم ، لأنه من الضروري تقسم أهداف المؤسسة إلى عدد من الأهداف الجزئية التي تخص الوحدات و الأقسام الرئيسية في المؤسسة .

و قد تعارف الباحثون في مجال تحديد الأهداف على عدد من المجالات و أوجه نشاط المشروع التي يجب أن تحدد الأهداف بالنسبة لها ما يلي :¹

- المجال التسويقي

¹ عقيل جاسم عبد الله ،تقييم المشروعات ،ط1، دار النشر ،الأردن،عمان، 1999 ، ص: 194

- مجال التجديد و الابتكار أو زيادة الإنتاجية.

- القيمة المضافة .

- الموارد المالية والمادية الخاصة بالتمويل.

- الربحية .

- أداء العاملين و تطورهم.

- المسؤولية تجاه المجتمع .

- الموازنة بين الأهداف قصيرة و متوسطة و بعيدة المدى.

2.تحديد الخطط التفصيلية :

يتمثل هذا الأساس في ضرورة وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط ،بحيث تعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة و كيفية الحصول عليها من ناحية تم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من ناحية أخرى .

و على هذا الأساس ، فإنه لا بد إن تحدد الخطط التفصيلية على ضوء ما يلي ¹ :

- ضرورة تغطية الأهداف المحددة لجميع أوجه النشاط .

- ضرورة التناسق بين أهداف و الفروع .

- ضرورة مساهمة جميع الأفراد في صياغة تلك الأهداف ، و الذين سوف يساهمون في تنفيذها ضمن حدود مسؤولياتهم .

- أن تكون هاته الأهداف قابلة للتكيف مع تغيير الظروف .

3.تحديد مراكز المسؤولية :

¹ كاظم جاسم العيساوي ،الاقتصاد الإداري ،ط1 ،دار الميسر للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، 2008 ،ص+ص :254-253

من الأركان الأساسية الهامة لتقييم أداء أي مؤسسة اقتصادية ، هو أن تتواجد فيها معالم واضحة و محددة لتفويض السلطات و تحديد المسؤوليات ، فيمكن تعريف المسؤولية بأنها " الالتزام و التعهد الذي يلتزم به المرؤوس تجاه رؤسائهم في تنفيذ ما عهد إليه من واجب ، وإن يقوم ذلك المركز في اتخاذ الوسائل الكافية بتنفيذ هذا النشاط في حدود الموارد المتاحة تحت تصرفه " فعملية تقييم الأداء تتطلب كذلك اختصاصات كل مركز المسؤولية و نوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض ، و مدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى .

و يستمد التحديد الواضح لمركز المسؤولية في أي نشاط أهميته من عاملين هما :¹

- إجراء تقييم الأداء على الوجه الأكمل يقضي أداء كل مركز من المراكز العامة بالمؤسسة الاقتصادية موضوع البحث على الأداء الداخلي .
- إذا قصرت عملية التقييم على دراسة الأداء الإجمالي للمؤسسة ، فإن تقييم الأداء يشمل على مدى الأهداف المحددة و كذلك تفسير الانحرافات عنها ، و تحليلها بغرض التعرف على أسبابها و المركز الإدارية المسؤول عنها.

4.تحديد معايير الأداء :

تعتبر خطوة تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو تقييم الأداء على مستوى المراكز المسؤولية فيها ، و من أهم الجوانب في عملية التقييم ، كما أنها أكثر صعوبة في الوقت نفسه ، فهناك عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينهما مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة و من ثم اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء و تختلف هذه المعايير من وحدة إنتاجية لأخرى حسب طبيعة العملية الإنتاجية التي تؤديها .²

¹ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق ،ص: 127

² عقيل جاسم عبد الله ،مرجع سابق ،ص: 196

ثانيا : مراحل عملية تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية

إن عملية تقييم الأداء تتطلب مسح ميداني شامل حول المؤسسة المعينة للحصول على كل المعلومات الضرورية حول واقعها و ذلك بانتقاء البيانات الدقيقة ، حيث يتم جمع أنواع الملاحظات و البيانات و المعلومات اللازمة لحساب المؤشرات ثم يليه إجراء عملية التحليل الفني و المالي لهذه البيانات ، و في الأخير تأتي عملية استخلاص الأحكام المناسبة و القرارات المفيدة المستنتجة من عملية التحليل السابقة ، و من هذا المنطق يمكن تقسيم عملية الأداء إلى ثلاث مراحل و هي :¹

- المرحلة الأولى : جمع المعلومات

و تعتبر أول خطوة في عملية التقييم و تتمثل في جمع المعلومات والبيانات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة موضوع التقييم ، " حيث يتم حصر جميع أنواع الملاحظات الأولية و البيانات الإحصائية الخاصة بالمؤسسة و ذلك من واقع الوثائق المالية و المحاسبية المنبثقة عن عملية الانجاز (الأداء) التي تعكس مجريات التنفيذ الفعلي لمختلف نشاطات المؤسسة "

و عند تصنيف هذه البيانات نجدها " تتمثل أساسا في مجموعتين رئيسيتين هما الإيرادات و التكاليف²، فبيانات التكاليف عليها أثناء و بعد فترة الاستغلال و هي تتعلق بمعلومات عن تكاليف الشراء و الإنتاج و التوزيع... الخ ، خلال الفترة المدروسة .

إما بيانات الإيرادات فتحصل عليها بعد فترة الاستغلال حيث أنها تحدد الربح أو الخسارة و من الجدير بالذكر أن البيانات و المعلومات الخاصة بالتكاليف و الإيرادات يتم الحصول عليها من جدول حسابات النتائج و جدول الاستغلال الوظيفي و التفاضلي و الميزانيات الختامية .

- المرحلة الثانية : تحليل المعلومات

في هذه المرحلة يتم تحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها في المرحلة الأولى ، و ذلك بوضع نموذج تحليل لحساب المؤشرات المختلفة للوصول إلى دراسة الجوانب ، و يتم التأكد من إنجاز المطلوب و التحقق من التنفيذ الفعلي و كذا الاستخدام الجاري فيما يخص الموارد

¹مجيد الكوحي،تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1 ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2007 ،ص: 39

² ناصر داددي عدون ،نواصر محمد فتحي ،دراسة الحالات المالية ،دار الآفاق الجزائر ،(بدون سنة إصدار) ،ص: 101

الاقتصادية المقررة في المؤسسة . فالتحليل المالي للمعلومات يتم عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية و معرفة مدلوله و محاولة تفسيرها و بحث الأسباب التي أدت الى ظهورها و عموما تنصب عملية التحليل على اكتساب نقاط القوة و الضعف و تحليل الانحرافات بمختلف أنواعها كمية ، نوعية ، زمنية أو فنية .

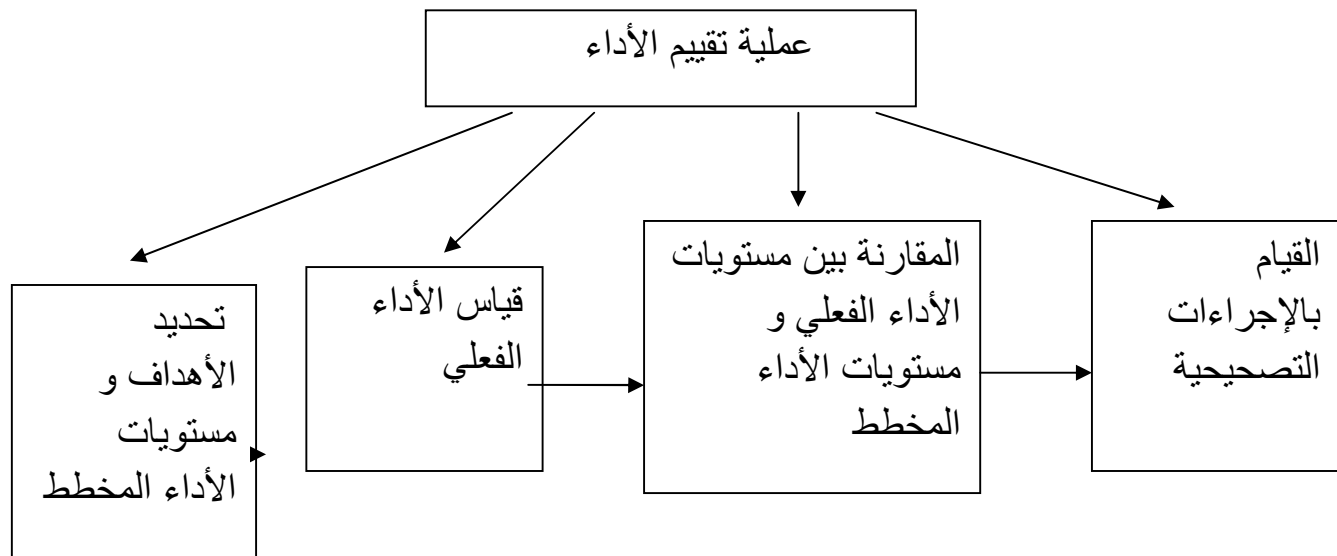
- المرحلة الثالثة : مرحلة استخلاص الأحكام

في هذه المرحلة يتم التأكد من تطابق الأداء مع الخطة التي أعدت و تسجيل النقائص الحاصلة و معرفة أسبابها لتجنبها أو للتقليل منها في المستقبل ، و بالتالي يتم اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالة المؤسسة سيئة ماليا ، أما إذا كانت جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها و تحسينها .

و عموما فإن الحكم على النتائج (نتائج التحليل) يمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة و الصحيحة إذا كانت هناك انحرافات سلبية و اتخاذ إجراءات تشجيعية في حالة العكس .

و في الأخير يمكن تلخيص مراحل تقييم الأداء من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (1-1) : مراحل عملية تقييم الأداء



المصدر: ربيعة رعي و آخرون ،نظام المعلومات و دوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الوادي، 2007/2008 ،ص: 59

ثالثا : متطلبات نجاح تقييم الأداء:

قصد ضمان نجاح عملية تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية ، تتطلب توفر بعض الشروط الأساسية التي من شأنها الوصول بدرجة التقييم إلى مستوى مقبول من الدقة ، الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات ، وتحديد المسؤوليات و كذا الارتقاء بالنتائج الى المستويات المرغوبة و من هذه الشروط ما يلي :¹

1.أن يكون الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية واضحا تتحدد فيه دقة المسؤوليات و الصلاحيات لكل مدير و مشرف بدون أي تداخل بينهم .

2.وضوح وواقعية أهداف الخطة الإنتاجية قصد قابليتها لتنفيذ بكل سهولة .

3.وجود نظام حواجز فعالة سواء كانت هذه الحواجز مادية أو معنوية

،لأن غياب هذا النظام يضعف من قوة و جدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الإنتاجية و الارتفاع بها إلى المستوى المرسوم.

4.أن يتوفر للوحدة الاقتصادية نظاما فعالا متكاملا للمعلومات و البيانات و التقارير اللازمة لتقييم الأداء ، بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة و منتظمة ،تساعد المسؤولين على اختلاف مستوياتهم الإدارية من اتخاذ القرار السليم و السريع و في الوقت المناسب . لتصحيح الأخطاء و تفادي الخسائر في العملية الإنتاجية .

¹ مجيد الكوخي ،مرجع سابق ،ص:42

المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء في المؤسسة

1. الأدوات التقليدية لتقييم المؤسسات :

ترتكز الأدوات التقليدية لمراقبة التسيير في متابعة الأداء منطلق الأهداف ، حيث يتم تحديد الأهداف ثم متابعتها و تقييم النتائج ، أي أن الرقابة تتم على أساس النتائج هذه الأخيرة تترجم في صورة أرقام تعبر عن مدى بلوغ الأهداف أو عدمها ،ومن الأدوات التقليدية لتقييم الأداء نذكر: ¹

-الموازنة التقليدية :

تعد مراقبة الموازنات التقديرية أداة لتقييم أداء المؤسسات و استخدمت هذه الأداة كأداة للمراقبة و التقييم لأول مرة سنة 1912 فهي تعتبر نقطة النهاية لعملية التخطيط و نقطة البداية لعملية الرقابة .ترتبط هذه الأداة ارتباطا كبيرا بحاسبة التكاليف لأنها تستعمل عند المقارنة .

و تعد مراقبة الموازنات أول خطوة نحو متابعة الأداء المالي و من ثم نحو تسيير الأداء ، و إن كانت اليوم غير كافية في القيادة ، إلا أنها مثلت و لمدة طويلة قبل مراقبة التسيير .

2.الأدوات الحديثة لتقييم الأداء المؤسسات :

تعد معرفة إنجازات المؤسسة من الانشغالات الرئيسية لمراقبة التسيير ، و يعتمد التحكم و الرقابة لنظام المؤسسة على المعلومات متنوعة حول أداءها ، و تتمثل الأدوات الحديثة لتقييم الأداء في :

أ - جداول القيادة (لوحة القيادة) :

جاءت جداول القيادة في إطار الخصائص الجديدة المنتظرة من أدوات مراقبة التسيير ، فهي أداة قديمة تم تجديدها سواء من ناحية مبادئها أو من ناحية تطبيقها .

¹ فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمان ،إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، ط2 ،دار وائل لنشر و

التوزيع،عمان ،الأردن،2006،ص:234

- و تعرف لوحة القيادة حسب على أنها عرض لأهم المعلومات التي يحتاجها المسؤول . و التي تسمح بإظهار الانحرافات الناتجة عن سوء التسيير ، كما تعتبر أداة تنبؤ تسمح بتقدير التطورات المتوقعة لاقتناص الفرص و تخفيض نسبة الخطر .

- و تعرف أيضا بأنها مجموعة المؤشرات المترتبة في نظام خاضع لمتابعة فريق عمل أو مسؤول ما للمساعدة على اتخاذ القرارات و التنسيق و الرقابة على عمليات القسم المعني ، كما تعتبر أداة اتصال تسمح لمراقبي التسيير بلفت انتباه المسؤول إلى النقاط الأساسية في إدارته بغرض تحسينها .¹

و من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج ما يلي :

- تشكل لوحة القيادة وثيقة معلومات في شكل خلاصة حول وضعية المؤسسة
- تتجه لوحة القيادة نحو مراقبة التسيير و اتخاذ القرار .
- تسمح لوحة القيادة للمسؤول في المؤسسة بتحليل الوضعيات و توقع التطورات و الاستجابة في الوقت الفعلي .
- تعتبر لوحة القيادة وسيلة اتصال متجانسة بالنسبة لمختلف الأطراف التي تتشكل منها المؤسسة .
- تمثل لوحة القيادة أداة مخاطبة بين الرئيس و المرؤوسين انطلاقا من الأهداف المسطرة التي يسعيان لتحقيقها .²

ب - بطاقة الأداء المتوازن :

ولدت بطاقة الأداء المتوازن سنة 1990 بأمريكا الشمالية ، و قدمت في البداية كأداة لتقييم الإستراتيجية و الأداء ثم تحولت فيما بعد إلى نظام للتسيير تسمح بنشر الإستراتيجية ، و تحديد الأهداف العملية لكل فرد في المنظمة ، توجه سلوكهم و تساعد على القيادة.¹

¹ بونقيب احمد ، دور لوحات القيادة في زيادة فعالية مراقبة التسيير " دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة " مذكرة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة بوضياف ، المسيلة ، 2006 ، ص: 119

² عبد الوهاب سويسي ، الفعالية التنظيمية " تحديد المحتوى و القياس باستعمال أسلوب لوحة القيادة "، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، 2003/2004 ، ص: 162

تسمح بطاقة الأداء المتوازن بتقييم أداء المؤسسة بشكل شامل و متوازن و تعمل على تقادي أوجه القصور في أدوات التقييم التقليدية ، مما جعلها تتميز عن غيرها من الأنظمة.

المطلب الرابع : أهمية تقويم الأداء في المؤسسة

بما أن تقييم الأداء يقدم تشخيصا للمشاكل التي تواجه المؤسسة و الحكم على كفاءة في قيامه بأعمالها لذلك فهو له أهمية بالغة يمكن إبرازها في النقاط التالية :²

- تمكن المؤسسة من الاستغلال الأمثل لمواردها .
- يساعد المؤسسة على التحقيق من القيام بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة .
- اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المؤسسة حيث يساعد ذلك على ممارسة الوظيفة الرقابية و اتخاذ الإجراءات الصحيحة لمنح تكرارها .
- تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات .
- تعد نتائج تقييم الأداء بالنسبة للمؤسسة الأساس في تحديد الإستراتيجية الحالية أو تعديلها
- يساعد على خلق نوع من المنافسة من الإدارات و الأقسام و بالتالي تحسين أداء المؤسسة ككل .
- تحديد سبيل لتطوير المؤسسة بالقضاء على نقاط ضعفها .
- ترتبط أهمية التقييم ارتباطا وثيقا بالتخطيط على كافة المستويات سواء على المستوى الوطني القطاعي و كذا على مستوى المؤسسة .
- تحقيق التنسيق بين مختلف نشاطات المؤسسة .
- تحقيق معايير الجودة على أساس المواصفات الموضوعية .
- المساعدة في اتخاذ القرارات و لاسيما الإستراتيجية منها .
- يمكن تقييم الأداء من خلال ثلاث أبعاد أساسية و هي : العوائد les risques ، رد فعل أطراف ذوي المصلحة reaction des parties prenantes .

¹ نعيمة يحيوي ، أدوات مراقبة التسيير بين النظرية و التطبيق ،دراسة حالة قطاع صناعة الحليب ، أطروحة دكتورا العلوم

الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر - باتنة - 2008 / 2009 ،ص: 264

² حمادي نبيل عبادي فاطمة الزهراء ،"مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية " ،الملتقى الدولي العلمي

حول الأداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ،جامعة محمد بوضياف ،مسيلة ،الجزائر ،10-11 نوفمبر 2009

ص:05

المبحث الثالث : ماهية الأداء المالي

لتنتمك المؤسسة من تحقيق أهدافها المسطرة و استغلال مواردها المتاحة أحسن استغلال واجب عليها تقييم أدائها المالي ، لهذا تطرقنا لمفهوم الأداء المالي و أهميته و أهدافه.

المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي

إن مفهوم الأداء المالي يتمثل في " الطريقة التي تتجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المؤسسة كما يعني كذلك المنهج المنظم الذي تسلكه المؤسسات لتحقيق غايتها " .

و يعتبر تحليل الأداء المالي أحد أساليب المهمة في دراسة الوضع المالي الحالي للمؤسسة فهو يكشف عن الكثير من العقبات التي تعتبر سببا في بعض المشاكل المطروحة في المؤسسة و يسعى التحليل إلى معاينة بعض المؤشرات المالية .

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث ترتكز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف . ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة ، و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم ¹.

و هناك من الخبراء الماليين و الباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المنظمة الحالي و تحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات ، الإيرادات الموجبات ، المطلوبات و صافي الثروة ².

مما سبق فان الأداء المالي :

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجيه إلى الشركة التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها .

¹ محمد محمود الخطيب ،الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات ،دار الحامد ،عمان ،الأردن، 2009 ،ص: 45

² علاء فرحات طالب ،الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي ،دار صفاء ،عمان ، 2011 ،ص: 67

- أداة لتدارك التغيرات و المشاكل و المعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة
- أداة لتحفيز العاملين و الإدارة في مؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير مالية أفضل من سابقتها .
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة .

تعبر المؤسسات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيمة عددية و كمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للمؤسسات تحديد مستوى الأداء بدقة و فعالية .

جدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال بفعالية و بأعلى كفاءة في المؤسسة ، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل من خلال معلومات ملائمة و طريقة تحليل عملية و علمية في بناء المؤشرات .¹

و يعود السبب في تباين و تحديد مفهوم الأداء المالي إلى أسباب رئيسية منها² - اختلاف رؤى الباحثين حول مفهوم الوظيفة المالية .

- تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة .
- تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية و اقتصادية .

المطلب الثاني : أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسة من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات لتحديد جوانب القوة والضعف و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين ، و تتبع أهمية الأداء المالي أيضا في عملية متابعة المؤسسات و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليته و توجيهه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و إقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للشركات و الاستثمارات وفقا

¹ ددان عبد الغني , قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية , مجلة الباحث , كلية العلوم الاقتصادية و

التسيير, ورقلة , العدد 04 / 2006 , الجزائر , ص 41

² نفس المرجع السابق، ص: 42

للأهداف العامة للشركات و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية و البقاء و المنافسة .

و بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على : تقييم ربحية الشركة ، سيولة المؤسسة ، تطور النشاط ، المديونية ، تطور التوزيعات ، تطور المؤسسة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات و طرق تحليل الأداء المالي . حيث أن الغرض من تقييم الربحية و تحسينها هو تعظيم قيمة المؤسسة ، و الغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرهما المالية و استثماراتها ، و الغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي . أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسن القدرة الكلية للمؤسسة.¹

المطلب الثالث : أهداف الأداء المالي

يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في أهداف عديدة و منها : التوازن المالي ، نمو نشاط المرودية والربحية ، السيولة ، توازن الهيكل المالي.²

1. التوازن المالي :

و هو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار الوضع المالي للمؤسسة فهو يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ و عبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات و المتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال و مصادرها .

و منه فإن رأس المال الثابت و المتمثل في الاستثمارات يجب أن يمول عن طريق الأموال الدائمة.

¹ محمد محمود الخطيب ، مرجع سابق ، ص : 46

² السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2000 ، ص : 247

رأس المال مضاف إليه الديون الطويلة الأجل و المتوسطة و هذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات ، و تحقيق تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة ، يستوجب التعادل بين المقبوضات و المدفوعات. و مما سبق يظهر أن التوازن المالي . في توفير السيولة و اليسر المالي في :

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة .
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير .
- تخفيض الخطر الذي تواجهه المؤسسة .

2. نمو المؤسسة :

يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها و لهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية ، فالنمو وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية و هي ظاهرة تعكس مدى نجاح و نجاعة استراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور ، التوسع ، البقاء ، الاستمرار ، و بذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات ، سياسات توزيع الأرباح ، و هيكل سياسات التمويل و تحديد غايات النمو في أنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة .

3. الربحية و المرودية :

تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات و القرارات و تقيس مدى كفاءة فعالية إدارة الشركة في توليد الأرباح.¹

فهي تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية ، و تهدف المؤسسة من قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على الكسب و مدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه .

كما تعتبر المرودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة و توجه الموارد لتحقيقها ، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة و المرودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة

¹ محمد محمود الخطيب ، مرجع سابق ، ص: 36

، و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي و هذا يعكس المردودية الاقتصادية و الرأسمال الخاص . وهو ما يعكس المردودية المالية ، فحسب نوع النتيجة و الوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية ، و بصفة عامة فإن اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية الاقتصادية .

4. السيولة و توازن الهيكل المالي :

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة ، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل .

أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة- مخزونات و القيم القابلة للتحقيق - إلى أموال متاحة بسرعة . فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها و تأدية بعض المدفوعات أما توازن الهيكل المالي للمؤسسة يعني أن الموارد الدائمة تعطي الاستخدامات الثابتة و الأصول المتداولة تعطي موارد قصيرة الأجل ضمان حقوق المقترضين و عدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي ، أي إن التكلفة المالية تلعب دورا مهما في التخصيص الأمثل للموارد المالية.¹

المبحث الرابع : العوامل المؤثرة على الأداء المالي ومعايير تقييمه

نتيجة للتطورات المعاصرة و ازدهار الحسابات و الميزانيات أصبح من الضروري على المؤسسة تحليل و دراسة مختلف البيانات والأرقام الواردة في حساباتها للتعرف على أسباب النجاح و الفشل ، أي تقييم معايير الأداء المالي فيها ، و في هذا المبحث سوف نتطرق إلى العوامل المؤثرة في الأداء المالي و اهم المعايير المؤثرة فيه.

المطلب الأول : العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل و صعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها ، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل و تحليلها و اتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها ، وهذا ما تهدف إليه عملية التقييم المالي للمؤسسة حيث تعمل على

¹ مفيد يحيوي ، تحديد الهيكل المالي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة ، العدد

تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل و البحث عن أسبابها و محاولة اقتراح قرارات تصحيحية ، و من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد :

أولا : العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء في المؤسسة :¹

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة و التي يمكن للمؤسسة التحكم فيها و السيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تدنئة التكاليف و من أهم هذه العوامل نجد :

- الرقابة على التكاليف .
 - الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة .
 - الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال .
- بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة و تحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة و محاولة تصحيحها، و من أهم هذه المؤشرات نجد :

- نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة و تحسب كما يلي :²

$$\text{نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة} = \frac{\text{إجمالي الفوائد} + \text{إجمالي الأصول}}{\text{المنتجة}} \times 100 \dots\dots\dots (2)$$

حيث:

$$\text{إجمالي الأصول المنتجة} = \text{إجمالي القروض} + \text{الاستثمارات في الأوراق المالية و السندات الحكومية} \dots\dots\dots (3)$$

و تبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة و قدرتها على زيادة الأصول المنتجة .

- نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع} = \frac{\text{إجمالي الفوائد المدفوعة} + \text{إجمالي ودائع العملاء و المستحقات}}{100} \times 100 \dots\dots\dots (4)$$

¹ السعيد فرحات جمعة ،مرجع السابق ،ص 38

²السعيد فرحات جمعة ،مرجع السابق ،ص 42

حيث توضح هذه النسبة أهمية الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء ، المستحقات) و يؤثر نقص هذه النسبة على ربحية المؤسسة .

ثانيا : العوامل الخارجية المؤثرة على أداء المالي للمؤسسة :¹

و هي مجموعة من التغيرات الخارجية التي تواجهها المؤسسة و تأثير على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها و إنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات و محاولة إعطاء خطط لمواجهةها و التقليل من تأثيراتها و تشمل هذه العوامل :

- التغيرات العلمية و التكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات .
- القوانين و التعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة و قوانين السوق .
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة .

المطلب الثاني : مرتكزات الأداء المالي في المؤسسة

ترتكز عملية تقييم الأداء المالي على الأركان الأساسية التالية :²

1. وجود أهداف محددة مسبقا :

من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقا. و قد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار فاللوائح المالية و قوانين ربط الموازنة و ما تتضمنه من قواعد و ضوابط . كذلك التكاليف النمطية و معدلات الأداء المعيارية ، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها تقييم الأداء .

¹ بن خروف جليبة ، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير

، تخصص مالية مؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة بومرداس ، 2009 ، ص: 78

² نفس المرجع السابق ، ص: 79

2. قياس الأداء الفعلي :

يتم قياس و تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية و الأساليب الإحصائية من بيانات و معلومات و يجب توفير عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير و اتخاذ القرارات الخاصة بها .

3. مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير :

يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية . و لتمكن الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية ، و جعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات الأزمة التي تحول دون وقوعها. و يجب أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة ووجود فرق مدربة على المحاسبة و الإحصاء يؤدي إلى سرعة كشف الانحرافات و تسهيل المقارنة بين النتائج المحققة و الموضوعية .

4. اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات :

إن اتخاذ القرارات لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات و المعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً و قياس الأداء الفعلي ، و مقارنة ذلك الانحراف بالهدف المخطط لذلك فإن تحليل الانحراف و بيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف و اتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب .

و محددًا بوضوح نوع التصحيح المطلوب أخذ في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار

ولذلك يمكن القول بأن عملية الأداء تهدف للتعرف على مدى تحقيق الوحدات الإدارية للأهداف الموضوعية لها . كما أنه بواسطتها تتوفر لدى الأجهزة المختصة المعلومات و البيانات اللازمة و الضرورية للتخطيط الجيد مستقبلاً .

المطلب الثالث : معايير تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية الأداء توفر مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققته الوحدة و الوقوف على مستوى أي جانب من جوانب نشاطها ، لذلك تعتبر المعايير الركيزة التي

تستند إليها عملية التقييم . أما المؤشر فهو أداة للقياس و تفسير المعيار . فقياس الأداء و تقييمه مرهون باختيار المعايير و المؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه .

معايير الأداء المالي :

مفهوم المعيار : يعرف المعيار كمفهوم عام كونه وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة . و قد يأخذ أشكلا مختلفة ، فقد يكون قاعدة قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية و قد يكون عبارة أو جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب و معدلات تغذي معلومات إحصائية من واقع المشروع و المؤسسة و عادة ما يركز المحللون على المعايير الرياضية .

أن معظم هذه المعايير تعتمد على القواعد و الوثائق المحاسبية و الاقتصادية و التقنية ، تقدم أفضل المؤشرات التي تساعد مقومي الأداء المالي في حساب المعايير المستخدمة (المعتمدة) فان الميزانية العمومية و الكشوفات المالية التحليلية و حسابات النتائج و الخسائر و المعلومات الاقتصادية كالعرض و الطلب و الإنتاج و القيمة المضافة تلعب دورا هاما كمقاييس ¹.

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي ، فالنسب المالية لا تعني شيئا في حد ذاتها ، فينبغي مقارنتها بمعايير نسب أخرى ، و هناك عدة معايير للمقارنة و هي : ²

أ.المعايير التاريخية : " تعتمد هذه المعايير على أداء مؤسسات الأعمال للسنوات السابقة " إذ تمكن المحلل المالي الداخلي من حساب النسب المالية ، و أهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام و الكشف عن مواضيع الضعف و القوة . و بيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة و ذلك بغرض الرقابة على السنة المطلوبة و تقييم الأداء من الإدارة العليا . فضلا عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة العامة .

ب.المعايير القطاعية (الصناعية) : تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات

¹مجيد الكوخي،مرجع سابق ، ص :57-58

²علاء فرحان طالب،مرجع سابق،ص:73-74

المساوية لها في الحجم و في الطبيعة النشاط و يستفاد منها بدرجة في عملية التحليل لأنها مستمدة من القطاع ذاته .

ج. المعايير المطلقة : و هي اقل و اضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية ، و تشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات و تقاس بها التقلبات الواقعية ، و رغم اتفاق الكثير من المالىين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا إن هناك بعض النسب المالية مثل نسبة التداول ...

د.المعايير المستهدفة : هذه المعايير تعتمد على النتائج الماضية مقارنة بالسياسات و الإستراتيجية و الموازنات كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها ، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية ، و يتفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من اجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها .

خلاصة الفصل :

يعتبر الأداء المحور الرئيسي الذي تنصب حوله جهود كافة المؤسسات فهو يهدف إلى الكشف عن مدى القدرة الايرادية و القدرة الكسبية للمؤسسة ، كما انه يعبر عن مدى نجاح المؤسسة في استغلالها لكل الموارد المتاحة لديها سواء المادية أو المعنوية أفضل استغلال و تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة .

تمهيد الفصل :

من خلال دراستنا للفصل السابق استنتجنا أن تقييم الأداء يعتمد على المؤشرات المالية و التي تعتبر المرآة العاكسة لتحقيق الأهداف الاقتصادية و التعرف على المركز المالي للمؤسسة ، لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: النسب المالية

المبحث الثاني:نسبة الهيكل المالي

المبحث الثالث : مؤشرات التوازن المالي

المبحث الأول: النسب المالية

النسبة هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي و الاستغلالي، تستطيع تغطية معطيات إجمالية مثل المخزون أو المراكز الميزانية، و كذا معطيات تم حسابها مثل رأس المال العامل، القيمة المضافة... الخ.¹

و الغرض من استخدام النسب المالية هو التقليل من كمية المعلومات المالية المتاحة إلى حجم معقول و قابل للتحكم و يسهل المقارنة و التفسير أي مقارنة أداء المؤسسة بالمؤسسات الأخرى لغرض تصحيح نقاط الضعف و تدعيم نقاط القوة، و محاولة التنبؤ بمسارها في المستقبل.²

النسب المالية كثيرة و متنوعة بتنوع تصنيف كل باحث لها ، و على كل مسير اختيار اهم هذه النسب ، و عليه حاولنا أن نركز في دراستنا على النسب التي نراها أكثر أهمية و فعالية :

- نسبة السيولة
- نسبة الرفع المالي
- نسبة الربحية و القيمة السوقية
- نسبة النشاط

المطلب الأول: نسبة السيولة

تستخدم نسبة السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة ، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل ، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي و قدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة و ديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل ، و من أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة و بأقل خسائر ممكنة قياسيا بتكلفة شرائها ، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية

¹ ناصر داددي عدون ، مرجع سابق ، ص 51

² مفلح محمد عقل وهيب الراوي، الإدارة و التحليل المحاسبي ، ط2 ، دار المسير ، الأردن ، 2000 ، ص 57

بموجوداتها المتداولة ، و تعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية ، إذ لم يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطيع مواجهة ديونها الفورية حتى و إن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل¹ .

تقيس هذه النسبة الملائمة المالية للمنشأة بالأمد القصير أو بمعنى آخر مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية القصيرة الأجل ، و الملائمة المالية للمنشأة من تحويل هذه الموجودات إلى النقد . في فترة زمنية مساوية للاستحقاق المطلوبات المتداولة . إن عدم توفر السيولة الكافية لدى المنشأة يعني احتمال الخطر financial rish و بالتالي تدهور ترتيبها الائتماني credit rating² .

1.نسبة التداول :

تعتبر من اهم النسب و تستخدم كمعيار أولي و جوهري للتعرف على مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة و تحسب كالآتي³:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100 \dots\dots\dots (5)$$

و إن نسب التداول المرغوب فيها عموما هي 1.2 لان هذا المعدل يعني وجود هامش أمان كافي لعدم تعريض الدائنين قصيري الأجل لأي خطر حتى و لو انخفضت الموجودات المتداولة إلى النصف .

¹ علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، ط1، عمان ، مكتبة الراشد العلمية ، 2002 ص: 105

²د/خالد وهيب و آخرون ،التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، ط1 ، دار النشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2000 ، ص : 61

³ مفلح عقل ،مرجع سابق، ص367

1.1. نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول¹:

الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في المدى القصير أما الالتزامات الجارية فهي تلك الالتزامات التي يجب سدادها في فترة قصيرة . ويعرف الفرق بين هذين العنصرين بصافي رأس المال و الذي يقيس حجم النقدية المتاحة (أو شبه النقدية) و الذي يمكن للمنشأة أن تلجأ إليه لذلك قد يكون من المفيد أن ننسب صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول كالتالي :

$$\text{نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

(6).....

2. نسبة السيولة السريعة :

تعتمد هذه النسبة على أن الأصول سريعة التحويل إلى النقدية لقياس درجة سيولة المنشأة و يرجع ذلك إلى انه عادة ما تواجه المنشأة بعض الصعوبات عند قيامها بتصرف ا لمخزون بل إن البعض يرى أن المشاكل النقدية التي تواجه المشروعات تكون عادة ناتجة عن فشل المؤسسة في بيع مخزونها من المنتجات تامة الصنع بقيمة التصنيع و الإنتاج . لهذه الأسباب قد تهتم الإدارة بالنقدية و الأوراق المالية و الذمم فقط .

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزونات) ÷ الخصوم المتداولة} \times 100}{\text{(النقدية + الاستثمارات قصيرة الأجل + الذمم) ÷ إجمالي الخصوم المتداولة} \times 100}$$

(7).....

ومن اجل الوصول إلى نسبة دقيقة يجب القيام بما يلي :²

¹ محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال) ، ط1 ، دار النشر الدار الجامعية

2005، ص+ص: 51 - 52

² GEORGE DEPPALLENS, J.P JOBARD, Gestion financière de l'entreprise, Edition Sirey, 1990, p253.

- تخفيض الديون قصيرة الأجل بقيمة تسبيقات العملاء على الطلبات الجارية ، حيث أن مقابلها موجود ضمن المخزون .

- تخفيض القيم غير الجاهزة بقيمة التسبيقات المقدمة للموردين حيث أنها ستتحول إلى مخزونات عند تسليم المشتريات .

ملاحظة : إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل .

3.نسبة السيولة الجاهزة :

تعتبر هذه النسبة السيولة أكثر النسب صرامة لتقييم المؤسسات من ناحية السيولة ، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط ، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة ، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع المدة الأربعة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة ، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى السيولة دون أن تفقد مكانتها و سمعتها في السوق .

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100 \dots\dots\dots (8)$$

إذا ارتفعت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أن الاحتمالات التالية¹:

- تراجع نشاط المؤسسة .
- نقص تجديد الاستثمارات
- فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة .

¹ CLARAN WARCH, Les ratios clés du management, Edition: Village Mondiale, 1998, p. 12

ملاحظة : هناك من يعطي للنسبتي السيولة السريعة و السيولة الجاهزة المجال بين 30% إلى 50% و 20% إلى 30% على الترتيب .

المطلب الثاني : نسبة الرفع المالي

تقيس مجموعة نسب الرفع المالي مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها و يهتم الملاك و المقترضون بهذه المجموعة نظرا لان زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي إلى تحقيق المشروع لحجم كبير من الإيرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض لها المؤسسة لان الفشل في سداد أصل القروض عند حلول مواعيد الاستحقاق يعني إفلاس المنشأة.

إما إدارة المشروع فتهتم بنسب الاقتراض اهتماما كبيرا لأنها تحدد قدرة المؤسسة في الحصول على أموال إضافية سواء من مصادر الاقتراض أو مصادر الملكية كما أنها تحدد قدرة المؤسسة على تعظيم ثروة الملاك و هو الهدف الرئيسي للإدارة المالية¹.

و تهم نسبة الرفع المالي الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحهم غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقا نتيجة للمخاطر التي تصاحب الاقتراض . ومن ناحية أخرى يهتم دائنو المؤسسة و مقرضوها بنسب الاقتراض باعتبار أنها تعطي دلائل قوية على قدرة الشركة على سداد و خدمة ديونها ، و في ضوء ذلك يقررون اقتراض المؤسسة من عدمه . ونعرض في ما يلي لأهم نسب الاقتراض و التي يمكن تقسيمها إلى²:

- النسب التي توضح تمويل الشركة لأنشطتها .

- نسب التغطية التي توضح قدرة الشركة على سداد الفوائد و الأعباء الثابتة .

¹ محمد صالح الحناوي ،مرجع سابق، ص:47

² عاطف وليم اندرواس ،التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات ،دار الفكر الجامعي ،30 شارع سويتز الإسكندرية ،2006 ،ص

1.النسب التي توضح كيفية تمويل نشاط الشركة :

و تظهر هذه النسب كيفية تمويل المؤسسة لأنشطتها و من أهمها : نسبة الدين ، نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية ،مضاعف حقوق الملكية.

أ.نسبة الدين والاقتراض :و تشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية لإجمالي الأصول و تحسب كالتالي :

$$\text{نسبة الدين} = \text{مجموع الديون} \div \text{إجمالي الأصول} \dots\dots\dots (9)$$

و تشمل الديون كل من الخصوم قصيرة الأجل و الخصوم طويلة الأجل ، و بفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة باعتبار أن ذلك يعني ارتفاع قدرة الشركة على سداد ديونها ، و من ثم انخفاض احتمال تعرض الدائنين إلى خسائر قد تنشأ نتيجة توقف المؤسسة على سداد ديونها . ومن ناحية أخرى يفضل الملاك ارتفاع هذه النسبة إلى مدى معين لما لها من تأثير ايجابي على ربحية المؤسسة .

ب.نسبة القروض إلى حقوق الملكية :

و هي تعبر عن النسبة المئوية لإجمالي القروض إلى حقوق الملكية . وتمثل القروض مجموعة القروض قصير و طويلة الأجل ، في حين تمثل حقوق الملكية مجموعة كل من رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة . و تبعا لذلك تشير هذه النسبة إلى الوزن النسبي لكل من مصادر تمويل أنشطة المؤسسة . فإذا كانت النسبة تعادل 100%، فما يؤدي ذلك تساوي الوزن النسبي لكل من مصادر التمويل بالدين و أموال الملكية . أما إذا كانت النسبة اقل من 100% فمعنى ذلك ارتفاع الوزن النسبي للتمويل عن طريق الاقتراض مقارنة بأموال الملكية .

ج. مضاعف حقوق الملكية¹ :

يحتسب مضاعف حقوق الملكية بقسمة إجمالي الأصول على قيمة حقوق الملكية . وتوضح هذه النسبة أيضا كيفية استخدام الشركة للرفع المالي الكلي. وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية أصول المؤسسة لحقوق ملكيتها بدون تحمل أي التزامات ثابتة .

2.نسبة التغطية :

تشير هذه النسب إلى قدرة المؤسسة على خدمة و سداد أعبائها الثابتة من الدخل المتاح . و أمثلتها في تغطية الفوائد ، و نسبة التغطية الأعباء الثابتة . وتعطي هذه النسب مؤشرات بشأن المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة ، و تبعا لذلك فهي تمثل أهمية خاصة لكل من الإدارة و الملاك و الدائنين .

أ.نسبة تغطية الفوائد : يقاس معدل نسبة تغطية المؤسسة لفوائدها بقسمة صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب على أعباء الفوائد .

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب ÷ مدفوعات الفوائد... (10)

معدل تغطية الأعباء الثابتة : إلى جانب أعباء الفائدة التي تتحملها المؤسسة ، توجد أعباء ثابتة أخرى تتحملها المؤسسة بصفة دورية مثل الإيجار و أقساط خدمة الدين . و تتصف أعباء خدمة الدين بالدورية باعتبارها لازمة لتخفيض أصل الدين . وتجدر الإشارة أن أقساط خدمة الدين (سواء كانت قروض أو سندات) لا يتم خصمها من الدخل لأغراض الضريبة لأنها مجرد إعادة سداد لجزء من ديون الشركة . ونظرا لان احتساب نسبة الأعباء الثابتة يكون مؤسسا على البيانات قبل احتساب الضرائب ، لذلك فمن المتعين أن يتم تعديل أقساط خدمة السندات لكي تصبح أيضا قبل الضرائب. ويتم ذلك كالتالي :

¹ نفس المرجع السابق ، ص +ص : 103 - 104

$$\text{قيمة القسط قبل الضريبة (الاحتياطي المعدل لسداد القروض) = قيمة القسط المطلوب} \\ \text{سداده } \div -1 \text{ سعر الضريبة} \dots\dots\dots (11)$$

و تأسيسا على ذلك يمكن القول أن الأعباء الثابتة التي يتعين على الشركة أن تدفعها تتمثل في الأتي : الفوائد ، و أقساط خدمة القروض و السندات ، و أعباء الإيجارات .

و تبعا لذلك يحتسب معدل تغطية الأعباء الثابتة كالتالي :

$$\text{معدل خدمة الأعباء الثابتة = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب + الانجازات (} \div \text{ الفوائد} \\ \text{+ الإيجارات + أقساط خدمة السندات و القروض + 1 - سعر الضريبة} \dots\dots\dots (12)$$

المطلب الثالث : نسبة الربحية و القيمة السوقية :

أولا : نسبة الربحية :

ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها ، وتقاس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات و على الأصول و على حقوق المالكين . لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين و الادارة و المقرضين ، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها ، و الادارة تستطيع التحقق من نجاح سياساته ، و المقرضون يشرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي لها الأرباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها .

و تقسم نسب الربحية إلى قسمين رئيسيين هما¹:

¹مفلح محمد عقل ،مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ،ط2 ،دار المستقبل للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2000 ،ص

1.مجموعة النسب الناتجة عن الربح إلى المبيعات :

و تقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المؤسسة على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المتحققة ، كما تقيس أيضا مدى قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات . و يكون بسط هذه المجموعة من نسب الأرباح طبقا لتعريف محدد ، مثل مجمل الربح ، أو صافي ربح العمليات ، أو صافي الربح الشامل ، أما المقام فهو المبيعات .

و اهم نسب هذه المجموعة :

أ.نسبة مجمل ربح العمليات : تهدف هذه النسبة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين سعر المنتج و تكاليفه ، و يتم احتسابها بقسمة مجمل ربح العمليات على صافي المبيعات حسب المعادلة التالية :

$$\text{نسبة مجمل العمليات} = (\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}) \div \text{صافي المبيعات} \dots (13)$$

و تحافظ هذه النسبة في كثير من الحالات على معدل ثبات معقول في حالة استقرار أسعار البيع و تكاليف الإنتاج ،أما إذا تغيرت هذه المكونات بشكل ملحوظ بين فترة و أخرى ، فان هذا قد يكون نتيجة انخفاض مستوى السلعة المنتجة ،أو ارتفاعها ، أو قد تكون نتيجة للتغير في سعر البيع ،أو مكونات التكلفة ،لان هذه النسبة ليست إلا محصلة للعلاقة بين العناصر، فتتغير لتغيرها .

ب.نسبة صافي ربح العمليات :

و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة صافي ربح العمليات} = \text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الضريبة و الإيرادات و المصروفات الأخرى} / \text{المبيعات} \dots (14)$$

و تتميز هذه النسبة عن سابقتها بأنها لا تقصر الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات ،بل توسع اهتمامها لكي تشمل عناصر التكاليف و المصروفات المتعلقة بقيام المؤسسة بعملياتها.

تبين هذه النسبة مدى الانخفاض الممكن في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحمل الخسائر، لذا ينظر لهذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل .

ج. نسبة صافي الربح :

و تحسب كما يلي :

نسبة صافي الربح = صافي الربح (بعد الضريبة و الفائدة) ÷ صافي المبيعات... (15)

و تعتبر هذه النسبة مقياسا اشمل للربحية من النسبتين السابقتين، لكن لابد من قراءتها جميعا في إن واحد للوصول إلى نتيجة أدق في الحكم على ربحية المؤسسة

2. مجموع النسب الناتجة عن نسبة الأرباح إلى الاستثمارات¹:

تعبر مجموعة النسب هذه عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة، هذا و يعبر العائد المرتفع عن كفاءة في الإدارة، و لكن يجب الانتباه لان يكون السبب الرئيسي لارتفاع الأرباح ناتجا عن انخفاض رأس المال المستثمر في المؤسسة أو نتيجة لاستهلاك الجزء الأكبر من الأصول العاملة فيها .

و اهم نسب هذه المجموعة :

أ.العائد على الموجودات ROA²:

و يطلق على هذه النسبة القوة الايرادية ،و تحسب بموجب المعادلة التالية :

العائد على الموجودات = صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الإيرادات و المصروفات الأخرى و الضريبة ÷ مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات).... (16)

و تعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤسسات تختلف اختلافا كبيرا في مقادير أصولها العاملة ، و في تركيبة الجانب الأيسر و

¹ نفس المرجع السابق ، ص+ ص: 386، 387

² نفس المرجع السابق ،ص: 388

في أعباءها الضريبية ،و ذلك بحكم كونها معيارا نسبيا لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة الموضوعية بتصرفها من مختلف المصادر.

ب.العائد على حقوق المساهمين (المالكين) :

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية ،لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة .لذا تعتبر مؤشرا على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربع ،كما تعتبر مؤشرا أيضا على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محدد أساسيا لقرارات المستثمرين .

و تحسب كما يلي :

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \text{صافي الربح بعد الضريبة (بعد طرح حقوق حملة الأسهم الممتازة إن وجدت)} \div \text{صافي حقوق المساهمين (أو معدل صافي حقوق المساهمين)}$$

(17).....

ثانيا :نسبة القيمة السوقية :

تمكن هذه المجموعة من النسب المالية من المزج بين البيانات المحاسبية و المعلومات الخاصة بسوق الأوراق المالية. و هي تساعد إدارة المشروع على التعرف على اتجاهات المستثمرين .

أ.نسبة سعر السهم إلى إيراداته : تشير هذه النسبة إلى ما يرغب المستثمر في دفعه مقابل كل أرباح و في حالة ارتفاعها يدل ذلك على احد التفسيرات التالية :

- يتوقع المستثمرون أن تزداد التوزيعات لحملة الأسهم .

- ترتبط الأسهم بدرجة خطورة منخفضة لذلك فالمستثمرون يشعرون بالرضا تجاه إيرادات منخفضة و لكنها مضمونة .

- يتوقع أن يحقق المشروع درجة مقبولة من النمو باستمرار فيدفع نسبة كبيرة من الإيرادات .

$$\text{نسبة سعر السهم إلى إيراداته} = \text{السعر السوقي للسهم} \div \text{إيرادات السهم الواحد} \dots (18)$$

ب.نسبة التوزيعات إلى سعر السهم : تهتم هذه النسبة بالتوزيعات و علاقتها بالسعر السوقي للأسهم .

نسبة التوزيعات إلى سعر السهم = التوزيعات للسهم ÷ السعر السوقي للسهم... (19)

ج. نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمة الدفترية : تشير القيمة الدفترية للسهم عن حقوق الملكية مقسومة على عدد الأسهم . وتشمل حقوق الملكية قيمة الأسهم العادية مضافا إليها الأرباح المحجوزة أي الاستثمارات التي تحصلت عليها المنشأة من الملاك و قامت باستثمارها لحسابهم .

وتظهر هذه النسبة قيمة ما يرغب المستثمر في دفعه مقابل القيمة الدفترية لأموال الملكية .

نسبة القيمة السوقية للسهم = السعر السوقي للسهم ÷ القيمة الدفترية للسهم (20)

الطلب الرابع : نسبة النشاط

تقيس هذه المجموعة من النسب كفاءة إدارة موارد المنشأة من خلال مقارنة مبيعاتها الصافية مع الاستثمار في مجموعة رئيسية من الموجودات أو في الموجودات ككل¹ .

أي "مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول ، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع و الخدمات ، و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات بالتالي أعلى ربح ممكن . و تفرض تلك النسبة وجود توازن مناسب بين مبيعات الشركة و أصولها كالمخزون و المدنين و الأصول الثابتة و مجموعة الموجودات و تعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن .

¹د. زهرة حسن العامري و آخرون ، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء ،مجلة الإدارة و الاقتصاد ،العدد الثالث و الستون

أولاً : نسبة دوران الزبائن :

تقيس هذه النسبة المدة المتوسطة بأيام القرن المقدم من المؤسسة لزيائنها و كل زيادة في هذه النسبة دون زيادة في رقم الأعمال أمر غير محبذ من المؤسسة ، إذن هذه المدة اقل من مدة الموردين .

وتحسب بالعلاقة التالية : ¹

$$\text{نسبة دوران الزبائن} = \frac{\text{((الزبائن + أوراق القبض) مبيعات السنة بما فيها الضريبة)}}{360 \times \text{(21).....}}$$

و تشمل ديون كافة المبالغ المسجلة في حساب الموردين ، و حساب أوراق الدفع و تسمح النسبة بمعرفة المدة المتوسطة التي تقوم خلالها المؤسسة بتسديد التزاماتها و عادة تكون 90 يوماً و كلما كانت هذه المهلة كبيرة مقارنة مع مدة تحيل الحقوق على الزبائن كلما كانت في صالح المؤسسة . و تحسب بالطريقة التالية :

$$\text{نسبة دوران الزبائن} = \frac{\text{((الموردين + أوراق الدفع) مشتريات السنة بما فيها الضرائب)}}{360 \times \text{(22).....}}$$

ثالثاً : نسبة دوران المخزون :

يشكل المخزون اهم مفردات الاستثمار في الأصول المتداولة و الأكثر أهمية في عملية التشغيل ، و عليه فان هناك حرص من الإدارة في تحديد حجم الاستثمار في المخزون و مكوناته الرئيسية مثل البضاعة الجاهزة و المواد الأولية .

و يتم حساب معدل دوران المخزون وفق الصيغة النسبية التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}} \dots (23)$$

¹ عاطف وليم اندراوس ، مرجع سابق ، ص : 98

و تعتبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات و قدرتها على انتقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المناسب مع حجم عملياتها ، و يستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق .

و بشكل عام فان الارتفاع في عدد مرات الدوران قياسيا بمعيار المقارنة يشير إلى قصر فترة الاستثمار في المخزون ، و هذا يعني سرعة تصريف المخزون عن طريق عملية البيع ، في حين يشير الانخفاض في المعدل إلى تضخيم الاستثمار في المخزون بأكثر من الحاجة المقررة له اقتصاديا الأمر الذي يعني ركودا في المخزون .

و يمكن حساب معدل دوران المخزون بالأيام وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون بالأيام} = (\text{متوسط المخزون} \div \text{تكلفة البضاعة المباعة}) \times 360$$

$$= 360 \div \text{معدل دوران المخزون} \dots\dots\dots (24)$$

و نلاحظ أن بسط هذه النسبة يمثل طول النسبة المالية و هو مقدار ثابت ، أما مقام هذه النسبة فيتمثل في معدل دوران المخزون ، و عليه و نظرا لثبات البسط فان أي تغير في المقام سوف يؤدي إلى تغير في نتيجة هذه السنة ، و لهذا فان فترة دوران المخزون تتناسب عكسيا مع معدل الدوران .

المبحث الثاني : نسبة الهيكل المالي

إن التقييم بواسطة النسب يعد من اهم الطرق التي تسمح بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة، و تكون عملية الحكم على النسب غالبا على شكل مقارنة بين سنة و سنوات أخرى في المؤسسة و إدراك نقاط الضعف و كيفية تحسين وضعيتها .

المطلب الأول : النسب الهيكلية

تشير هذه النسبة إلى درجة الضمان أو الأمان التي تضمن عن طريق الهيكل المالي للمؤسسة و تحسب من خلال عناصر الأصول و عناصر الخصوم في الميزانية ، و تستعمل لمعرفة التوازن المالي على المدى القصير و الطويل و تنقسم إلى قسمين¹:

1.نسب التمويل :

تمكننا هذه النسب من دراسة و تقييم النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة و الأصول الثابتة بصفة خاصة و بمعنى آخر اعتماد المؤسسة في تمويلها لموجوداتها الثابتة على الأموال الدائمة و من اهم هذه النسب ما يلي :

أ.نسبة التمويل الدائم : تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة ،فهذه النسب تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل ،أو ما يسمى بهامش الأمان فإذا كانت هذه النسبة اقل من 100% فإن رأس المال العامل يكون سالباً ،و هذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بالديون القصيرة الأجل و تكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم و سيولة الخصوم و تكتب نسبة التمويل الدائم كما يلي

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \dots\dots\dots (25)$$

ب.نسبة التمويل الدائم (1): يعني أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة .

ج.نسبة التمويل الدائم < اكبر من (1) : يعني وجود رأس مال عامل صافي موجب ، و هذه الحالة تساعد المؤسسة على تجنب حالات طارئة كالفساد في المخزون أو الصعوبة في تحميل حقوق المؤسسة ، و هي نسبة مثلى للمؤسسة .

¹منصورية سليمة و آخرون ،التحليل المال و دوره في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة ذات الطابع الصناعي و التجاري ،مذكرة تخرج نيل شهادة الليسانس مالية و محاسبة ،2007 ،ص :52

د. نسبة التمويل الخاص (الذاتي) : و تبين مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة ، و تبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من الديون الطويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للامان و تكتب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} \div \text{الأصول الثابتة} \dots\dots\dots (26)$$

هذه النسبة لها علاقة برأس المال العامل الخاص حيث أنها إذا كانت تساوي (1) ، هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم و أن كل الأصول الثابتة ممولة بالأموال الخاصة، و الديون الطويلة الأجل تغطي الأصول المتداولة أن وجدت ، و إذا كانت النسبة اكبر من العدد

(1) ، و هذا يعني أن هناك فائض في الأموال الخاصة يغطي عناصر الأصول المتداولة بالإضافة إلى الديون الطويلة الأجل ، و هذه الوضعية غير لائقة لان هذه الديون عليها فوائد **المطلب الثاني: نسبة المديونية**

تهدف هذه النسب إلى التعرف على مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة لتمويل أصولها المختلفة إذ يمكن معرفة الأهمية النسبية لكل مصدر تمويلي¹ .

2.نسبة الاستقلالية المالية : و تدعى بالذاتية المالية حيث تكون متعلقة برأس المال الخاص من جهة و الديون من جهة أخرى و تبين هذه النسبة وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة ، و بالتالي درجة استغلاليتها ، لان الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية كما يلي² :

$$\text{نسبة الاستقلالية} = \text{الأموال الخاصة} \div \text{مجموع الديون} \dots\dots\dots (27)$$

¹ هيثم محمد الزغبى، الإدارة و التحليل المالي، دار الفكر، الأردن، 2000، ص: 245

² منصورية سليمة و آخرون، مرجع سابق، ص: 60

و يجب أن تكون بين (1 و 2) فإذا تساوت مع العدد (2) يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر ،مما يجعل المؤسسة قادرة على الاقتراض أو التسديد ،أما إذا كانت تساوي العدد (1) أو اقل منه ،و هذا يعني تساوي العنصرين أو اقل ،و هذا يجعل المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ،و لا تستطيع الحصول على قروض إضافية .

3.نسبة الديون إلى حق الملكية¹ : عبارة عن حاصل قسمة إجمالي الديون على صافي الحقوق المساهمين و هي تقيس الضمان الممنوح لدائنين .

$$\text{نسبة الديون إلى حق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون (قصيرة + طويلة)}}{\text{صافي حقوق المساهمين}} \dots\dots\dots (28)$$

4.نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية : و تقيس هذه النسبة التمويل الذي ساهم به الملاك في الحصول على الأصول الثابتة أو تمويلها .

و تحسب كالتالي :

$$\text{نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100 \dots\dots\dots (29)$$

و يجب أن تكون اصغر 100% أما إذا كانت اكبر فإننا نستنتج أن المؤسسة قد اعتمدت في تمويل الأصول الثابتة على القروض الطويلة الأجل كذلك ،و لتوضيح هذه النسبة أكثر يمكن تدعيمها بإحدى نسب الهيكل المالي إلا و هي نسبة التمويل الذاتي و التي تعطينا مدى تغطية المؤسسة لأصولها بواسطة أموالها الخاصة حيث :

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \dots\dots\dots (30)$$

المطلب الثالث : نسبة المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة ،حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة ،كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها

¹ هيثم محمد الزغبى ،مرجع سابق ،ص: 245

إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و المديونية . فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب و أبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة ،أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة للإدارة المؤسسة¹.

و تقدر المردودية بثلاث طرق مختلفة :

-المردودية الاقتصادية.

-مردودية النشاط .

-المردودية المالية.

1.المردودية الاقتصادية :

تقيس لنا هذه النسبة مدى كفاءة استعمال الموارد لجلب الأرباح بغض النظر عن طريقة التمويل لهذه الموارد . وتحسب كما يلي :

نسبة مردودية مجموع الأصول = النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول....(32)

أو :

نسبة مردودية رأس المال = رقم الأعمال ÷ الأصول.....(33)

المردودية الاقتصادية الصافية :² و تقيس هذه المردودية الكفاءة و السير الاقتصادي للمؤسسة،و أيضا قابلية سحب الوسائل المالية الجديدة في التمويل قصد النمو و التطور ،و تحسب كالتالي :

المردودية الاقتصادية الصافية = نتيجة الاستغلال ÷ (الأصول الثابتة + احتياجات رأس المال العامل)
(34).....

¹ محمد صالح الحناوي ،مرجع سابق ،ص: 78

² Josette peyrard : " analyse financiere , VUIBART,PARIS 8 eme " ED 1999 P181

2. مردودية النشاط¹:

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللا، لان زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، و التي قد تمتص كل رقم الأعمال و تتبخر معها الأرباح، و بالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسييرين في إدارة رقم الأعمال و الأعباء الكلية .

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = (\text{الربح الإجمالي} \div \text{رقم الأعمال}) \times 100 \dots\dots\dots (35)$$

3. المردودية المالية :

و تسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة، و هي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة².

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة} \div \text{الأموال الخاصة} \dots\dots\dots (36)$$

النتيجة قد تكون النتيجة الصافية بعد دفع الضريبة و هذا لمعرفة المكافأة الحقيقية لأصحاب المؤسسة و قد تكون النتيجة الجارية مطروحا منها ضرائب الأرباح، بمعنى أن تأثير العناصر الاستثنائية قد أهمل، و هذا يساعد على تحديد العلاقة الفعلية بين المردودية الاقتصادية و المالية .

و الحكم على مدى كفاءة هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة و المستوى العالي لهذه النسبة دليل على كفاءة المؤسسة لأنه في بعض الحالات لا يعتبر كذلك، لان النسبة العالية الناتجة عن مستوى عال من الديون و مستوى منخفض من الأموال الخاصة يصطحبها مستوى عال من الخطورة .

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص: 52

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم، مذكرة شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير

المؤسسات الصناعية، 2001-2002، ص: 73

و يمكن تقدير المردودية المالية بطريقتين :

أ.نسب مردودية رؤوس الأموال الخاصة : تستعمل لقياس الربح المتحصل عليه بأموال المساهمين .و تحسب كما يلي :

$$\text{نسب مردودية رؤوس الأموال الخاصة} = \frac{\text{الربح}}{\text{رؤوس الأموال}} \dots\dots\dots (37)$$

ب.نسب مردودية رؤوس الأموال الدائمة : من المهم جدا معرفة رؤوس الأموال الموظفة طويلة المدى في المؤسسة .و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة مردودية رؤوس الأموال الدائمة} = \frac{\text{(الربح الصافي + فوائد القروض المتوسطة)}}{\text{الأموال الدائمة}} \dots\dots\dots (38)$$

ج.حساب اثر الرافعة :

$$\text{حساب اثر الرافعة المالية} = \{ \text{مردودية الاقتصادية} + (\text{المردودية الاقتصادية} - i) \times \text{الاستدانة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة} \} \times (1 - \text{معدل الضريبة}) \dots\dots\dots (39)$$

د.حالات اثر الرافعة :

- إذا كان اثر الرافعة سلبيا ($M < 0$) هذا يعني أن للجوء المؤسسة إلى الاستدانة له اثر سلبي على المردودية المالية للمؤسسة .

- إذا كان اثر الرافعة ايجابيا ($M > 0$) هذا يعني أن لجوء المؤسسة إلى الاستدانة له اثر ايجابي على المردودية المالية .

- إذا كان اثر الرافعة معدوم ($0 = M$) هذا يعني انه لا يوجد ترابط بين الاستدانة و المردودية المالية للمؤسسة.

المبحث الثالث : مؤشرات التوازن المالي

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي المؤسسة إلى تحقيقها و يعرف بأنه "التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة و استعمالاتها " فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونة أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون مساوية لاستثمارات الصافية مضاف لها رأس المال المعياري .

و يمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية ،و يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات و المتحصلات و بصفة عامة بين استخدامات الأموال و مصادرها¹.

المطلب الأول: رأس المال العامل FRn_g

1.تعريف رأس المال العامل : يعتبر رأس المال العامل كأداة من أدوات تقييم الأداء المستعملة في تشخيص و تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توزنها المالي و ذلك بتاريخ معين ،و هذا مؤشرا كثيرا ما تأخذ به البنوك كمقياس للموافقة على منح القروض للمؤسسة ، إذ تعتبر بمثابة الضمان الذي يسمح بتجنب الأخطاء الناتجة عن عدم التسديد أو عدم الملائمة المالية².

2.مفاهيم أخرى لرأس المال العامل : لقد استعملت مفاهيم أخرى لرأس المال العامل و منها ما هو مقبول و منها ما هو مرفوض لدى بعض الاقتصاديين الماليين هي :

¹ محمد نجيب دبابش و آخرون ،دور النظام المحاسبي المالي في تقييم داء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الملتقى الوطني

واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 07/05/2013-5،ص:07

² ناصر عدون ،ذواصر فتحي ،دراسة الحالات المالية ،دار الأفاق الجزائر، 1991، ص: 23

أ. رأس المال العامل الخاص : و هو المقدار الإضافي من الأصول الخاصة عن التمويل الأصول الثابتة و يحسب بالعلاقتين :

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أموال خاصة} - \text{أموال ثابتة} \dots\dots\dots (44)$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص : الأموال المتداولة} - \text{مجموع الديون} \dots\dots\dots (45)$$

ب. رأس المال العامل الإجمالي : يقصد بهذا المفهوم مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة ، و هي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل و تشمل مجموع الأصول المتداولة أي :

$$\text{رأس المال الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول} - \text{الأموال الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الصافي} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

ج- رأس المال الخارجي : الأصول المتداولة و يحسب بالعلاقات التالية :

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص} \dots\dots\dots (46)$$

$$\text{رأس المال الخارجي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} \dots\dots\dots (47)$$

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{الديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل} \dots\dots\dots (48)$$

3. كيفية حساب رأس المال العامل : يتم حساب رأس المال العامل بطريقتين :

سواء من الأعلى الميزانية أو من أسفلها كما يلي :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الموجودات المتداولة
 رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – ديون قصيرة الأجل(49)

أ. من اعلي الميزانية : رأس المال الصافي هو الضمان المتمثل في جزء كبير من رأس المال الدائم غير مستعمل في تمويل الموجودات الثابتة .

رأس المال الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.....(50)

ب. من أسفل الميزانية (الأموال الخاصة أو قروض طويلة الأجل أو المتوسطة) رؤوس أموال الدائمة

- وجهة الاستثمار : حيث أن رأس المال العامل يظهر الأوجه الكلاسيكية للاستثمار و يختلف بتمييزه كعنصر أساسي من أدوات الإنتاج التي لا يمكن تحديدها .

ب. من أسفل الميزانية : رأس المال العامل الصافي هو ذلك الفائض في الأموال المتداولة مقارنة بالديون القصيرة الأجل¹ .

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل(51)

4. حالات رأس المال العامل :

أ. الحالة الأولى : رأس المال العامل الموجب : كلما امتلكت المؤسسة رأس المال العامل الخاص ، و كلما كبر مبلغها ازدادت و تدعمت استغلالية اتجاه الدائنين و المقرضين على المدنيين سواء الديون الطويلة أو المتوسطة و تتجسد هذه الاستغلالية خاصة في حركة رسم السياسات للمؤسسة .

¹ قودة الصادق و آخرون ، التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة شهادة الليسانس في العلوم التجارية قسنطينة ، دفعة

ب. الحالة الثانية : رأس المال العامل معدوم : رأس المال العامل معدوم للمؤسسة لم تتمكن من توفير إلا ما هو ضروري لتمويل جهازها الإنتاجي ، و كل استثمار جديد من شأنه أن يؤدي بالمؤسسة إلى رأسمال العامل السالب .

ج. الحالة الثالثة : رأس المال السالب : رأس المال العامل السالب دلالة على اختلال في التوازن المالي أي أن المؤسسة لم تتمكن من تجميع الموارد المالية الكافية للمدى الطويلة .

و في هذه الحالة المؤسسة مضطرة للطلب مكثف للقروض القصيرة الأجل لإعادة تدوير الجهاز الإنتاجي .

5.العوامل المؤثرة في مستوى رأس المال العامل¹ :

هناك العديد من المتغيرات التي تحتويها الميزانية المالية و التي يمكن أن تؤثر في مستوى رأس المال العامل سواء بزيادته أو نقصانه ،أي أن كل زيادة أو نقصان في قيمة عنصر ما ،قد يؤدي إلى زيادته أو نقصانه حسب وضعيته في الميزانية المالية . تنتمي تلك العناصر إلى الأموال الدائمة أو إلى الأصول الثابتة فقط . لان العناصر التي تحتويها الأصول المتداولة و الديون قصير الأجل تغييرها لا يؤثر في رأس المال العامل ،فزيادة عنصر من عناصر الأصول المتداولة يؤدي أما إلى نقصان عنصر آخر منها ،و أما إلى زيادة عنصر من الديون قصيرة الأجل ،فمثلا بيع جزء من الإنتاج التام . أي نقص في المخزونات يؤدي إلى زيادة في قيمة العملاء أو احد النقديات .

6.كيفية تحديد حجم رأس المال العامل :

-يجب أن تكون قيمة رأس المال العامل الصافي (الدائم) اكبر بحيث كلما كانت الأخطار التي تؤثر على الأصول المتداولة اكبر كلما كانت حركة الأصول المتداولة إبطا .

-لتحديد حجم رأس المال العامل الدائم يجب الاعتماد على ما يلي :

أ. التناسب بين القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة في الأصول .

¹ عادل عشي ،مرجع سابق ،ص 38

ب.التناسب بين الأصول الخاصة و الديون في الخصوم .

ج.درجة سيولة المخزون .

- يختلف حجم رأس المال العامل الدائم باختلاف المؤسسات في نفس القطاع الاقتصادي التجارية عن الصناعة و ذلك نظرا لسرعة دوران المخزون في المؤسسات التجارية و بطؤها في المؤسسات الصناعية و قد تختلف في نفس المؤسسة من فترة الأخرى .

- إن الحد الأدنى لحجم رأس المال العامل الدائم يجب أن يكون اكبر الصفر ،أما الحد الأقصى له لا يزيد عن قيمة تغطي مجموع المخزونات و القيم القابلة للتحقيق و ذلك لان الأموال الدائمة ترفق بتكاليف الفوائد على الديون الطويلة الأجل بينما الديون القصيرة الأجل لا تكلف فوائد غالبا فلهذا يجب على المؤسسة أن تستثمر أموالها في العناصر الأكثر المردودية (الاستثمارات ،المخزونات) أي تمويل مخزوناتها و حقوقها بالديون القصيرة الأجل دون الأجل الأكثر حركة.¹

المطلب الثاني : الاحتياج في رأس المال العامل BFR_g

من اجل تقدير ملائمة و سيولة المؤسسة على المدى القصير فان رأس المال العامل وحده غير كافي لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات و الموارد ،حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكله مالية جيدة أو ملائمة ،و بالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية و التي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل .

1. مفهوم احتياجات رأس المال العامل :²

تعريف1: تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل ،و تتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية. فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متعددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول

¹ إسماعيل عرياجي ،اقتصاد مؤسسة الجزائر ديوان الجامعية ،طبعة 1996 ،ص: 132

² GEUDI NORBERT, Finance d'entreprise les règles du jeu, Edition Organisation, 1997, p. 121

المتداولة التي لم تتحول بعد سيولة ،هنا يستثنى من الأصول المتداول القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى السيولة ،أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد لتسديدها و تستثنى منها القروض المصرفية و كل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من اجل التسديد ،و بالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام.

تعريف 2 : احتياجات رأس المال العامل هو مفهوم يأخذ طابعا ديناميكيا على عكس رأس المال العامل و هو تعبير خلال السنة تماشيا مع نشاط المؤسسة و عليه فهو يبين احتياجات المؤسسة إلى رأس المال العامل في كل لحظة على مدار دورة الاستغلال.¹

و يتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية :

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{القروض المصرفية})$$

(53).....

2.تغيرات احتياجات رأس المال العامل :²

أ.تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة :

في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة اكبر من احتياجات الدورة الماضية و هذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في :

- ارتفاع سرعة دوران العملاء

- انخفاض سرعة دوران الموردين .

ب.تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة :

ج.في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية اكبر من احتياجات السنة الحالية ،و هذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي يستطيع تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة.

¹ الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،سنة 2004 ،ص:148

² PIERRE CONSO, FAROUK HEMICI, Gestion financière de l'entreprise, 9ème Edition, Paris. Dunod, 1999, p. 243

الجدول (1-2) يلخص الاحتياج في رأس المال العامل (BFR_g) :

| التغير | المصدر | الآثار |
|-------------------|---|---|
| زيادة (BFR_g) | -زيادة المخزونات (قيم الاستغلال) . -زيادة (الحقوق ، النقديات) . -نقصان موارد الدورة . | -تسيير سيء للمؤسسة . -تراجع مبيعات المؤسسة |
| نقصان (BFR_g) | -نقصان المخزونات -نقصان الحقوق -زيادة الموارد | تحسين في شروط التسيير و زيادة مبيعات المؤسسة |

المصدر : بوشاشي بوعلام ، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال ، دار هومة للنشر ، 1997 ، ص:109

المطلب الثالث : الخزينة

من المؤشرات المفضلة و الخاصة بالتوازن المالي نجد الخزينة التي + تشمل عنصر السيولة ، إذ أن المستوى الأمثل للسيولة هو الذي يحقق التوافق بين الربح و قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات .

1.تعريف الخزينة :

تعريف 1:هي مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال و هي تشمل صافي القيم الجاهزة ، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة¹ .

تعريف 2: تعرف الخزينة على أنها مجموع الأموال السائلة التي هي تحت تصرف المؤسسة² و الخزينة تشمل صافي القيم الجاهزة ، التي تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية ، أي

¹ ناصر دادي عدون وذواصر فتحي ،دراسة الحالات المالية ،دار الآفاق الجزائر ، 1991 ، ص: 51

²إسماعيل عرياجي ،مرجع سابق،ص: 133

مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة أن تستخدمها فوراً ، و الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية في أي مؤسسة ، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي ، لذلك تعتبر الخزينة كهامش ضمان بالنسبة للمؤسسة لمواجهة ديونها عند تاريخ استحقاقها ، خاصة إذا كانت مدة التحصيل للذمم أطول استحقاق من الديون قصيرة الأجل . ويتم فيها مقارنة بين ما هو موجود تحت تصرف المسؤولين الماليين كسيولة ، ومع ما يطلب منهم تسديده في اقرب الآجال (أيام أو أسبوع) .

2. كيفية حساب الخزينة:

الخزينة = القيم الجاهزة – سلفات مصرفية(55)

أو: الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل(56)

الخزينة = (أموال دائمة – أصول ثابتة) + (مجموع الديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية) – (قيم الاستغلال + ف ع جاهزة)(57)

3. أهمية الخزينة :

تكمُن أهمية الخزينة في مدى تحقيقها للتوازن المالي للمؤسسة في المدى القصير و الخاصة بدورة الاستغلال ، حيث أن جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة خلال ممارسة نشاطها العادي ، تترجم بدخول أو خروج الأموال من الخزينة تشمل صافي القيم الجاهزة ، و توضع مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في وقت استحقاقها .

4. حالات الخزينة :

- الخزينة < 0 : في هاته الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل ، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

-الخزينة >0: المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها ،و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة أما تطالب الموجودة لدى الغير ،أو تقترض من البنوك ،أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون تأثير على طاقتها الإنتاجية و في بعض الحالات الاستثنائية تلجا إلى بيع بعض المواد الأولية .

-الخزينة=0 : أي الخزينة المثلى ،أن الوصول إلى هذه الحالة يتم باستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة من التأثير على الربحية ،و يتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل .

* و يتم التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

-تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون الطويلة الأجل .

-العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية .

* يتم التأثير على احتياجات رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيم المخزونات أو تقديم تسهيلات .

- تخفيض موارد الدورية بتسديد ما هو مطلوب من الموردين .

- إذا كان رأس المال العامل «احتياجات رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة اصغر من الصفر فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة.

5.العناصر المكونة للخزينة :¹

1.5.العناصر المدينة : و تشمل

أ.خصم الأوراق التجارية : يتعمل لتدعيم خزينة المؤسسة بالأموال و هذا عن طريق اتصال المؤسسة ببنكها أو البنك المتعامل مع الزبون لخصمه .

¹ ناصر مراد،محاضرات في مقياس التحليل المالي ،جامعة البليدة، سنة 2002، ص :39

- خصم غير مباشر : فهي وسيلة لتمويل مشتريات الزبون نقدا فيمكن الاتصال بالبنك الذي تتعامل معه المؤسسة لخصم ورقته التجارية .

- سندات الخزينة : تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك التي يطرحها و هذه السندات تسدد قبل تاريخ الاستحقاق الذي لا يزيد عن ثلاثة أشهر و عند حلول موعد الاستحقاق فان البنك يسدد قيمة السند مضاف إليه معدل الفائدة.

ب.حسابات جارية : و هي تلك الأموال الجاهزة تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت.

2.5.العناصر الدائنة :

أ.تسهيلات الخزينة : و هي عبارة عن مساعدة يقدمها البنك للمؤسسة حيث أن حسابات تكون مدينة سالبة فيتفق البنك مع المؤسسة عن حجم هذه التسهيلات و العمولات .

ب.السحب على المكشوف : هذا النوع يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى حالات مدينة بصفة أطول من الأول نظرا لخطورة العملية ، فان منح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة .

المطلب الرابع : العلاقة بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال و الخزينة

لا يجب الخلط بين احتياجات رأس المال العامل و رأس المال العامل نظرا للاختلاف بينهما في الحساب و في المدة حيث رأس المال العامل يعتبر دائم ، و احتياج ر.م.ع يعتبر لدورة وحيدة فقط .

العلاقة بين الاحتياج في رأس المال و ر.م.ع تتمثل في أن وجود احتياج ر.م.ع يتوجب وجود ر.م.ع لتغطيته و الهدف من حساب هذه النسبة تعيين مدى تغطية التمويل الذاتي للاحتياج في رأس المال العامل .

الجدول (2-2) يمثل العلاقة بين احتياج رأس المال العامل و ر.م.ع و الخزينة:

| | | |
|-----------------|-----------------|-----------------|
| ر.م.ع = ا.ر.م.ع | ر.م.ع < ا.ر.م.ع | ر.م.ع > ا.ر.م.ع |
| 1 | 2 | 3 |

المصدر : طارق بلهادي و آخرون، أهمية التخطيط المالي في المؤسسة .

الحالة 1 : ر.م.ع = ا.ر.م.ع : و هي تمثل حالة التوازن المالي الأدنى و هي مستحيلة الحدوث في المؤسسة¹.

الحالة 2: ر.م.ع < ا.ر.م.ع : و نجد حالتين :

- ا.ر.م.ع > 0 و ر.م.ع < 0 و هذا يعني أن هناك فائض في الخزينة غير مستغل ، و رغم انه ليس لها احتياج في دورة الاستغلال إلا أنها خصصت جزء من الأصول الدائمة لتمويل الأصول المتداولة ، و بالتالي يؤدي حتما إلى عدم التوازن ، و من هنا تبرز العلاقة بين رأس المال العامل واحتياجاته .

- ر.م.ع > ا.ر.م.ع : و هذا واقع المؤسسة في حالة عدم التوازن رغم تخصيص المؤسسة لجزء من الأصول الدائمة لتمويل دورة الاستغلال .

مما سبق نقول أن رصيد الخزينة الأمثل هو الذي يجعل من تكلفة الاحتفاظ بالسيولة و تكلفة الطلب عليها في أدنى مستوى ، أي المفاضلة بين المردودية و الخطر بحيث يخدم هذا الرصيد هدف السير المالي و هو الربح و السيولة.

¹ يمينة نويوه و أخريات ، مؤشرات قياس الأداء المالي في المؤسسة ، مذكرة شهادة ليسانس في علوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادى ، 2006 ، ص:58

خلاصة الفصل :

أن المؤشرات المالية تساهم في تقييم مدى فعالية و كفاءة أداء المؤسسة و الاستغلال العقلاني لمواردها المتاحة ، و المؤشرات المالية كثيرة و متنوعة لكن على المؤسسة اختيار ابرز و اهم هذه المؤشرات لتقييم أداءها و الحكم على وضعيتها المالية .

تمهيد الفصل :

بعد دراستنا للفصل الأول و الثاني سنقوم في هذا الفصل بإسقاط بعض المؤشرات المالية الحديثة و تحليلها ، و ذلك اعتمادا على القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز -وكالة الوادي - حيث سنتطرق إلى تعريف مؤسسة سونلغاز ومختلف هياكلها ، و كذلك سنقوم بتحليل المؤشرات المالية باستخدام النسب المالية و الهيكلية و مؤشرات التوازن المالي ، و في الأخير سنتناول المردودية الاقتصادية و المالية واثر الرافعة .

المبحث الأول: مدخل للمؤسسة

يمكن تعريف الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز بالتطرق إلى كل من نشأتها أو تاريخها بالجزائر و كذلك الموقع الجغرافي لها.

المطلب الأول: نشأة وهيكل الشركة الأم¹

الفرع الأول: نشأة الشركة الأم

يعود تاريخ الكهرباء و الغاز بالجزائر إلى:

*** 5 جوان 1947: إنشاء كهرباء و غاز الجزائر EGA**

بالمرسوم 47-1002 يسند تسيير المؤسسات المؤممة للكهرباء والغاز في الجزائر إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تدعى شركة كهرباء وغاز الجزائر EGA.

1969: إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز سونلغاز.

بالمرسوم رقم 69/59 من يوم 26 جويلية الصادر بالجريدة الرسمية في الأول من أوت 1969 أنشئت الشركة الوطنية للغاز (سونلغاز) محل الكهرباء و الغاز بالجزائر (EGA) التي حُلت حسب نفس المرسوم، و قد حدد المرسوم لها مهمة رئيسية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد. إن احتكار إنتاج و نقل و توزيع و استيراد و تصدير الطاقة الكهربائية المخصصة لسونلغاز قد عزز من مكانة الشركة، كما أن سونلغاز وجدت نفسها و قد أسند لها احتكار تسويق الغاز الطبيعي داخل الوطن و هذا لجميع أصناف الزبائن (الصناعيون، محطات توليد الطاقة الكهربائية، زبائن المنزل) و قد تطلب ذلك إنجاز و تسيير قنوات النقل و شبكة التوزيع.

*** 1983: إعادة هيكلة سونلغاز**

كهريف: أشغال الكهربية.

كهركيب: تركيب البني التحتية و الإنشاءات الكهربائية.

كناغاز: إنشاء قنوات نقل و توزيع الغاز.

إنرقا: أشغال الهندسة المدنية.

AMC: صناعة العدادات و آلات القياس و المراقبة.

¹ مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي.

*** 1991: نظام أساسي جديد لسونلغاز**

سونلغاز: الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز تغير من طبيعتها القانونية و تصبح المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري (قرار تنفيذي رقم 91-475 ليوم 14 ديسمبر 1991).

*** 1995: سونلغاز (EPIC) كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري**

5 فيفري 2002: تحول المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري إلى شركة قابضة لشركات ذات أسهم تمارس بواسطة فروعها نشاطات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز.

*** 2004: إنشاء ثلاث شركات "مهن"**

_ شركة إنتاج الكهرباء.

_ شركة مسير شبكة نقل الكهرباء.

_ شركة مسير شبكة نقل الغاز.

*** 2005: إنشاء الشركة المدنية لطب العمل وشركة البحث وتطوير الكهرباء والغاز.**

*** 2006: بروز أربع شركات توزيع الكهرباء والغاز:**

_ شركة توزيع الكهرباء والغاز للجزائر العاصمة.

_ شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط.

_ شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق.

_ شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب.

*** 2007: إنشاء معهد التكوين في الكهرباء والغاز.**

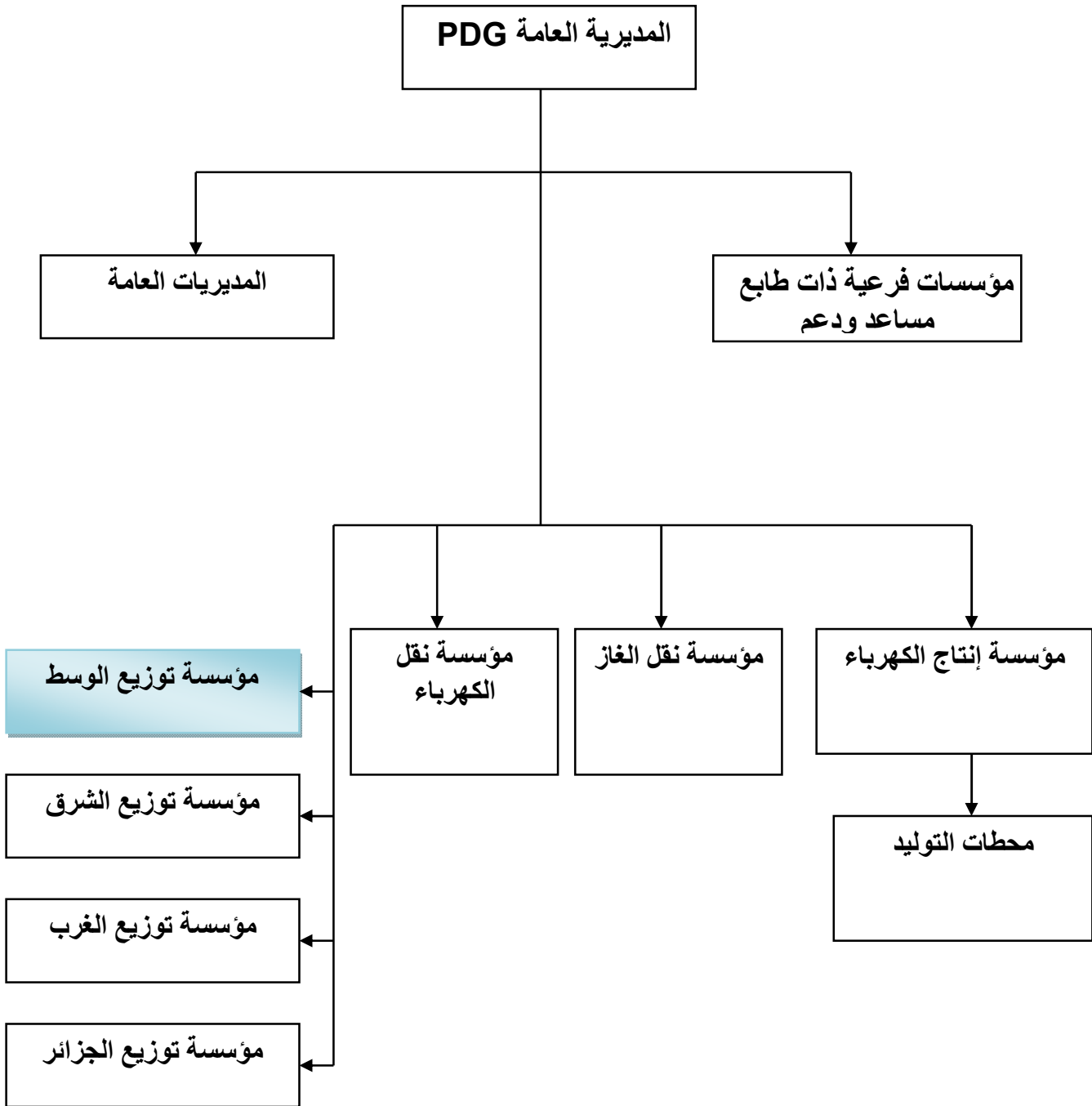
*** 2009: إنشاء شركات الهندسة وأنظمة المعلومات والتسيير العقاري ليتم استكمال تحويل**

سونلغاز إلى شركة قابضة لشركات.

يضم المجمع اليوم علاوة عن الشركة الأم ، 32 فرعا و 6 شركات بالمساهمة المباشرة.

الفرع الثاني: هيكل المؤسسة الأم

شكل رقم (3-1): المخطط التنظيمي للمؤسسة الأم



المصدر: مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي.

ومن خلال هذا الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم نتطرق إلى هيكل مؤسسة التوزيع للوسط الذي تنتمي إليه مديرية التوزيع بالوادي .

المطلب الثاني: نشأة وهيكل شركة الكهرباء والغاز للوسط:

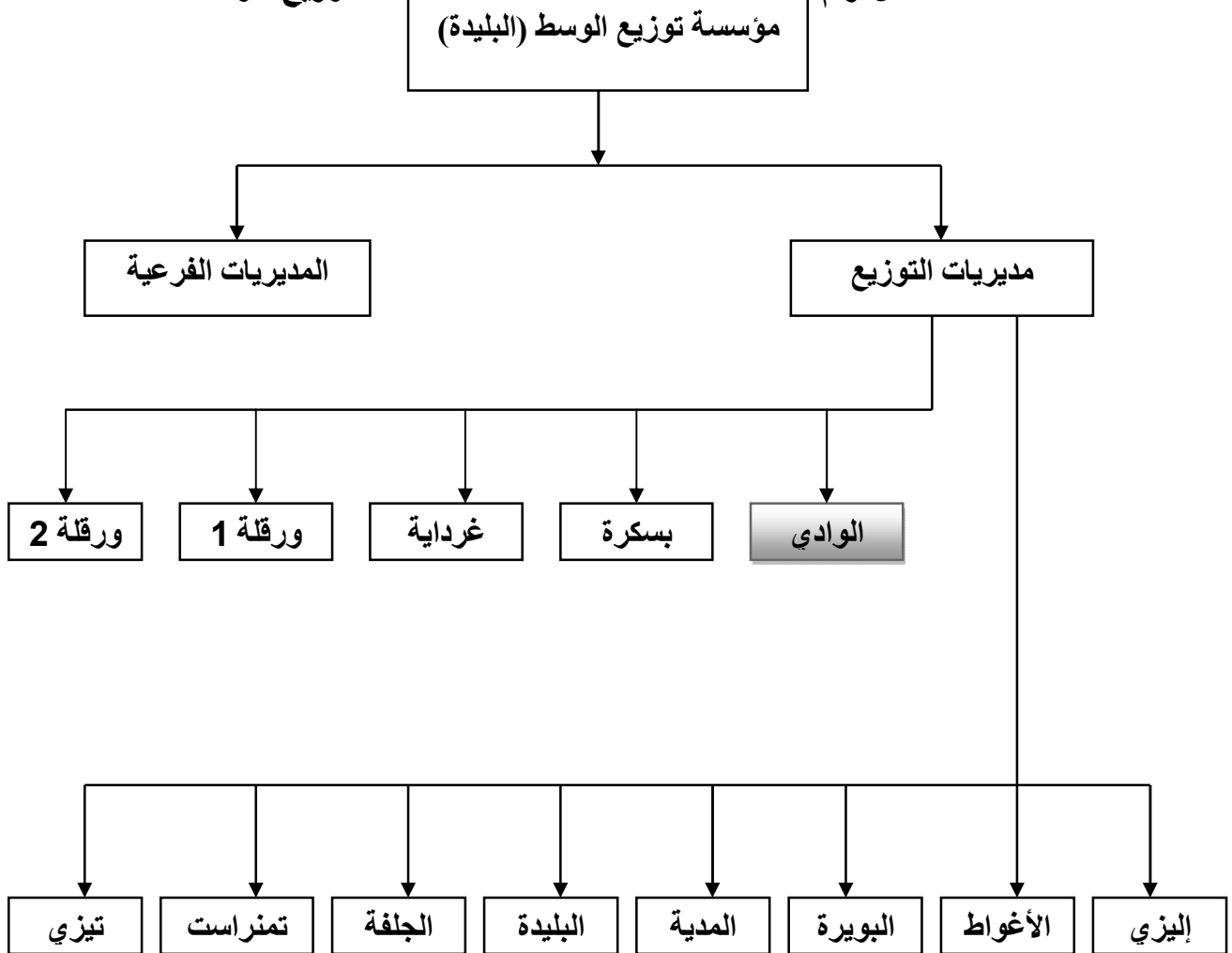
1- نشأة شركة الكهرباء والغاز للوسط:

تأسست شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط في جانفي 2006.

شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط هي شركة ذات أسهم يقدر رأس مالها الاجتماعي بـ 15 مليار دينار، تمتلك الشركة القابضة سونلغاز هذه الشركة كليا، تتكون شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط من 13 مديرية توزيع على مستوى 12 ولاية هي: البلدية، المدية، تيزي وزو، البويرة، الجلفة الأغواط، غرداية، تمنراست، ورقلة (1)، ورقلة (2)، إيليزي، بسكرة، وادي سوف، كما هي موضحة في الشكل التالي:

2- هيكل شركة الكهرباء والغاز للوسط:

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الوسط

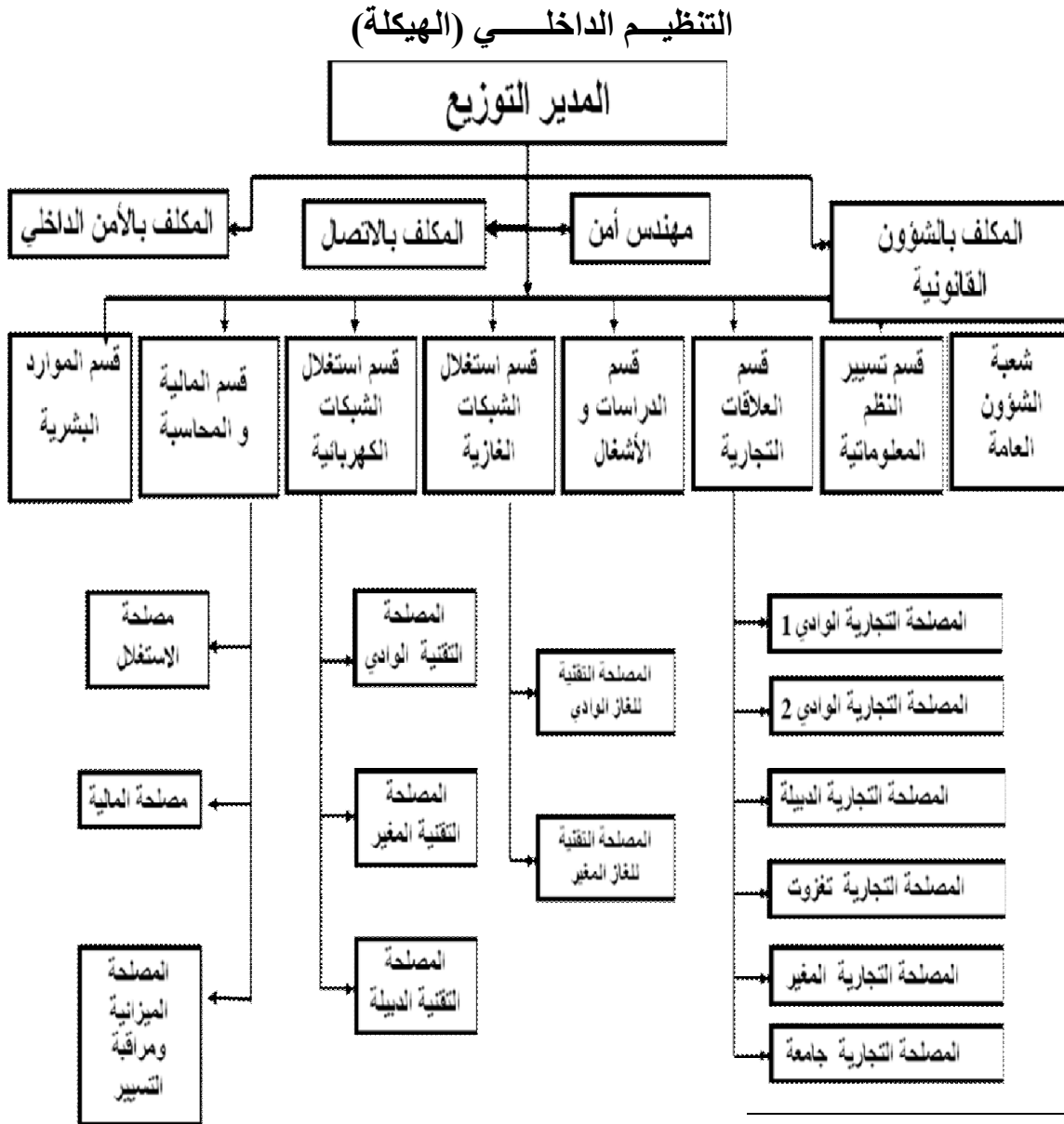


المصدر: مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز (سونلغاز) بالوادي

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لفرع الوادي²

نشأة مديرية الوادي مكان التربص فهي في أواخر الثمانينات وذلك نظرا للكثافة السكانية الكبيرة بعدما كانت الولاية تتزود بالطاقة الكهربائية عن طريق وكالة الوادي التابعة لمركز التوزيع ببسكرة وتقع مديرية التوزيع في وسط المدينة شارع محمد خميستي.

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الوسط فرع الوادي



² مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي.

المصدر: مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز بالوادي.

تحليل الهيكل التنظيمي:

للقيام بأعمال المؤسسة في ظروف حسنة تعتمد هذه الأخيرة على مجموعة من الأقسام و المصالح التي يمكن التعرف عليها:

المدير العام: ويتمثل دور المدير في الإشراف على جميع العمليات التي يقوم بها الفرع والمصادقة عليها ويقوم بدراسة جميع التقارير وتحليلها وتقديم نسخ منها للسلطات العليا ويتمثل دوره كذلك في مراقبة أداء العمال لعملهم وهو يمثل الفرع في المديرية الجهوية والمؤسسة الأم.

المكلف بالشؤون القانونية: وكان عبارة عن قسم تابع لقسم الوسائل ثم تغير وأصبح قسم مستقل يعمل على حل الخلافات بين الموظفين ويتمثل دورها كذلك في:

- مساعدة الهياكل في إدارة المشاكل القانونية للمؤسسة
- تمثيل الشركة من مدير التوزيع بواسطة الوفد التوزيع أمام المحاكم واتخاذ إجراءات ودية من أجل المجتمع.
- متابعة تنفيذ قرارات المحاكم.
- اتخاذ تدابير لضمان استرداد الديون من جميع الأنواع.
- إضفاء الطابع الرسمي وإدارة ملفات المطالبات.
- مراجعة وتجهيز المطالبات من جميع الأنواع.
- تعميم ونشر المعلومات المتعلقة بالمتطلبات القانونية وفي صياغة العقود والمواصفات.

مهندس أمن: ويكمن مهامه في ما يلي :

- جعل جدول زمني للزيارات مع برنامج التوعية.
- تحضير الاجتماعات نيابة عن مدير المبيعات.
- زيارة المواقع (يعمل الجديدة والقائمة).
- إعداد وهمية الحادث الغاز والكهرباء للمقاطعة.
- تنفيذ جميع المبادئ التوجيهية ومتطلبات السلامة.
- نشر سجلات نوع الإصابات.
- وضع برنامج سنوي من الإجراءات.

- المشاركة في التنبؤات معدات السلامة.
- **المكلف بالاتصال :** ويتمثل مهامه في مايلي:
- تطوير وتنظيم المعلومات للجمهور والعملاء الذين يستخدمون وسائل الإعلام المناسبة (النشرات والملصقات ، والصحافة والإذاعة المحلية، والكتيبات...)، استنادا إلى سياسات التي وضعتها الشركة.
- المشاركة مع الإدارة العليا للشركة .
- اقتراح الموضوعات على الدعاية والمعلومات استنادا إلى ملاحظات العملاء المحليين.
- المحافظة على علاقات وثيقة مع وسائل الإعلام (تلفزيون، راديو، صحف....)
- **المكلف بالأمن الداخلي :** ويتمثل مهامه في مايلي:
- إتباع جميع جوانب إدارة السلامة الداخلية لتوزيع الكهرباء والغاز الانقسامات (الدوائر) وكذلك الانقسامات ومكاتب المبيعات بشكل دائم.
- إبلاغ المديرية العامة بانتظام مساعد/ EIS عن حالة EIS خلال كامل أراضي الإقليمية.
- إنشاء حسابات المقدمة في الوقت الحقيقي عند الأحداث التي تؤثر على EIS.
- إجراء عمليات تفتيش دورية للهياكل التوزيع في ظل الاتجاه للتحقق من حالة الجهاز للأمن الداخلي.
- تطوير خطة الأمن الداخلي (ISP) و ORSEC توزيع الاتجاه بالتعاون مع السلطات مهندس والسلامة.
- **شعبة الشؤون العامة :** ويتمثل مهامه في ما يلي:
- إدارة وصيانة المساكن التابعة لمديرية التوزيع.
- الإدارة والمصالحة لملف المساعدة و اقتراح الإصلاحات وأصول الإخراج.
- يوفر منافع للعلاقات الخارجية (تذاكر الطيران والفنادق ، الخ....).
- إدارة عقود الخدمات الخارجية.
- تطوير وتنفيذ البرنامج الاستثماري.
- تنفيذ البرنامج وشراء المعدات في السوق المحلية وفي الخارج.
- إدارة الائتمان.

- يدير المركبات حديقة من هذا القبيل.
- إدارة استخدام الحديقة (استهلاك الوقود ، و رأس المال رول من الحديقة).
- إدارة عقود الصيانة وتوفير وسائل النقل.
- اقتراح الإصلاحات.
- إدارة التراث والمواقع أرشيف المحفوظات.
- يدير المكتبة وجمع الوثائق.
- بحث والحصول على عمل
- يدير متجر للمعدات وتجهيزات الكهرباء والغاز.
- **قسم تسيير النظم المعلوماتية :** ويتمثل مهامه في ما يلي:
- صيانة أنظمة التشغيل : AIX ، لينكس ، ويندوز 2003 خادم.
- إدارة قواعد البيانات : CMS ، MT GDO والغاز و GDS GDO.
- إدارة وصيانة أجهزة الحاسوب.
- نظم إدارة المعلومات :
- تركيب وتكوين، وصيانة وإصلاح أنظمة التشغيل: AIX، لينكس، ويندوز خادم 2003.. إلخ
- إدارة شبكة الاتصال المحلية (LAN) والاتصالات .
- إدارة حسابات المستخدمين وحقوق الوصول إلى موارد البرامج والأجهزة على الخادم والشبكة.
- صيانة معدات الشبكات والاتصالات السلكية واللاسلكية
- صيانة أجهزة الكمبيوتر :
- تركيب وتحديث أنظمة التشغيل والمرافق العامة.
- تشخيص وإصلاح الأعطاب.
- تقديم المشورة والمساعدة للمستخدمين
- جدول منتظم في مكاتب المبيعات لصيانة المعدات.

قسم العلاقات التجارية³: ويشمل مهام قسم العلاقات التجارية على ما يلي:

- إدارة جميع حسابات القبض (الجرد الدوري) .
- احترام قواعد تأجير المعدات .
- إنشاء وإدارة الذاكرة الفواتير (مؤقتا حتى اللامركزية إلى مكتب المبيعات) .
- الفوترة الخدمات المختلفة .
- التقيد القيود المحاسبية لإدارة الإيرادات في مكاتب المبيعات .
- الرقابة والتفتيش على الوكالات التجارية للاستفسار عن التطبيق الصحيح لقواعد العمل.
- احترام إجراءات إدارة العميل (التخفيضات والحسومات ، والتكامل ، وإلغاء... الخ).
- أسباب الامتثال لإلغاء فواتير وأوقاتهم ؛

الإدارة :

- إدارة العملاء طن / النائب و HT / HP من حيث الفواتير ، والاشتراك والتقارير ؛
- مساعدة وتقديم المشورة للعملاء MT / النائب و HT / HP من حيث : ميزان الطاقة، واختيار المعدات وأساليب الاتصال ، واختيار السعر ، ومراقبة رد الفعل من السلطة ، واختيار PMD / DMD ؛

الفواتير :

- وضع الطاقة الشهرية بعد تصريحات متناقضة من قبل عناصر و GRTG GRTE clients. qui والتصرف نيابة عن والتسويق التجاري في المجالات التالية : دراسة استقصائية لمؤشر العدادات، وتقديم الفواتير والشيكات انسحاب ودفع الحوافز.
- إدارة محفظة العملاء.

الرقابة والتفتيش:

- دراسة و التعامل مع شكاوى العملاء ؛
- وضع برنامج سنوي للرصد والتفتيش على جميع العمليات التجارية مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات الشاذة أو لاحظ المبلغ عنها ؛
- وضع برنامج وثائقي ، وتوفير مكاتب المبيعات ؛

³ قسم المالية والمحاسبة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي.

- إعداد تقارير مفصلة بعد كل عملية تفتيش ؛
- إجراء مراجعة دورية من الضوابط ، وتسليط الضوء على التحسينات ؛
- المشاركة اللامركزية في التدريب .

الوكالة التجارية⁴ : وتنفرع إلى عدة مصالح تجارية وهي :

الجدول رقم (3-1) : يمثل توزيع الوكالات التجارية

| المصلحة التقنية | العنوان | المنطقة | الهاتف |
|-----------------|---|------------------|--------|
| الوادي | الوادي-كوبنين-البياضة-الرياح-النخلة-العقلة-واد العلنده-ميه ونسه | تكسبت الوادي | - |
| الديبيلة | الديبيلة-حساني عبد الكريم-المقرن-حاسي خليفة-طريفواي-طالب العربي-بن قشة-دوار الماء-قمار-الرقبية-سيدي عون-تغزوت-ورماس | نهج شعباني خليفة | - |
| المغير | المغير-جامعة-أم اطيور-اسطيل-تندلة-سيدي عمران-سيدي خليل-مرارة | شارع شارف محمد | - |

المصدر: قسم المالية والمحاسبة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز (سونالغاز) بالوادي.

وتقوم هذه الوكالات التجارية بعدة وظائف وهي ملخصة في النقاط التالية:

- إدارة الأعمال اليومية ، وتلك من الدرجة الأولى للموظفين ؛
- إدارة المخزون من الطاقة ؛
- ضمان استقبال العملاء (المطالبات ، والاشتراكات ، والتغيرات... الخ)
- ضمان التدخل السريع (إصلاح ، نقل عدادات والدراسات واستقبال اتصالات بسيطة)
- تطبيق مبدأ التناوب البعثات التجارية المرفقة : المنزل ، والملاحظات النقدية ؛

⁴ قسم المالية والمحاسبة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي.

- طلب الاجتماع للحصول على أفضل العملاء (الجديدة والقائمة) ؛
- اخذ شكاوى العملاء بعين الاعتبار والبحث عن أسباب المشاكل ؛
- التعامل مع الشكاوى في الوقت المناسب ؛
- التأكد من وضع وتنفيذ برامج لخفض / الإنعاش وضمان مراقبة والرصد.
- قسم الدراسات والأشغال⁵ :** البعثات والوظائف، الدراسات الخدمات والكهرباء ، والمجلس الوطني للمقاومة وبرنامج النظافة هي المسؤولة عن إدارة المشروع لبرامج الأعمال الكهربائية لربط عملاء جدد (NCR) والبرامج على ما يلي :
- من حيث الدراسات والكهرباء :**
- دراسة الطلبات التي وردت في اتجاه التوزيع.
- جمع الملفات التقنية لتعمل على تنفيذه.
- تنظيم المناقصات من المشاريع مع شركات في قطاع البناء.
- مراقبة ورصد وتفتيش مواقع البناء من حيث البرمجة ونوعية الخدمات التي تقدمها الإدارة.
- فحص والموافقة على المرفقات.
- الحفاظ على الجدول الزمني للأعمال.
- إدارة المواقع وحل المشكلات.
- ضمان الامتثال للمعايير التقنية والسلامة.
- تنسيق أنشطة مختلف الشركات والمشرفين على العمل
- من حيث الدراسات والكهرباء :** ويتمثل مهامه في ما يلي:
- الاهتمام في هذه الدراسة في اتصال من الكهرباء ، والتي تلقتها إدارة التوزيع .
- المشاركة في إعداد ملفات المناقصة و الدراسات .
- جمع الملفات التقنية لتعمل على تنفيذه .
- تنظيم لتبدأ أعمال التنفيذ .
- مراقبة وتفتيش مواقع البناء من حيث البرمجة ونوعية الخدمات التي تقدمها الإدارة .
- فحص والموافقة على المرفقات.

⁵ مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي.

- الحفاظ على الجدول الزمني للأعمال .
- إدارة المواقع وحل المشكلات .
- ضمان الامتثال للمعايير التقنية والسلامة.
- تنسيق أنشطة مختلف الشركات والمشرفين على العمل .
- تحليل التقارير الواردة من الفروع .
- ضمان التنفيذ السليم لخطط العمل بما يتماشى مع خطط التنفيذ والمعايير .
- ضمان إمدادات منتظمة من الفروع .
- نشر وظيفة القبول والموافقات والمشرفين على وحدات تحكم عمل الكهرباء.
- التحقق من الامتثال الأجهزة المعدات قبل أن يتم تركيبها من خلال الإشارة إلى قدرة العمل والراحة .
- إبلاغ رئيس قسم من أي خلل في العنصر على المواد أو المعدات .
- تأكد من الإبلاغ عن الإنجازات .
- تطوير وصيانة قاعدة بيانات للمعلومات عن الاتساق المالية والمادية والمراحل المختلفة لمعالجة المشاكل.

من حيث الدراسات والغاز : ويتمثل مهامه في ما يلي:

- الاهتمام في هذه الدراسة في إيصال الغاز ، والتي تلقتها إدارة التوزيع.
- المشاركة في إعداد ملفات المناقصة و الدراسات .
- جمع الملفات التقنية للعمل على تنفيذه .
- التنظيم لبدأ أعمال تنفيذ الدراسات.
- مراقبة وتفتيش مواقع البناء من حيث البرمجة ونوعية الخدمات التي تقدمها الإدارة .
- فحص والموافقة على المرفقات.
- الحفاظ على الجدول الزمني للأعمال.
- إدارة المواقع وحل المشكلات.
- ضمان الامتثال للمعايير التقنية والسلامة.
- تنسيق أنشطة مختلف الشركات والمشرفين على العمل.
- تحليل التقارير الواردة من المواقع.

- ضمان التنفيذ السليم لخطط العمل بما يتماشى مع خطط التنفيذ والمعايير .
- ضمان إمدادات منتظمة من المواقع
- نشر وظيفة القبول والموافقات إلى وحدات تحكم العمل والمشرفين الغاز
- التحقق من الامتثال الأجهزة المعدات قبل أن يتم تركيبها من خلال الإشارة إلى قبول العمل والراحة .
- إبلاغ رئيس قسم من أي خلل في العثر على المواد أو المعدات .
- تطوير وصيانة قاعدة بيانات للمعلومات عن الاتساق المالية والمادية والمراحل المختلفة لمعالجة القضية.

قسم استغلال الشبكات الغازية: ويقوم هذا القسم بـ:

- ضمان جودة و استمرارية شبكات الغاز في تشغيلها خلال تجربها لضمان عملها جيدا .
- الامتثال لقواعد السلامة في الشبكات المنزلية.
- ضمان سلامة الهياكل ضد الأخطار الخارجية مع الشبكات المجاورة المباني.
- شبكة ضمان التشخيص ، وتطوير برامج الصيانة والرصد والمراقبة والصيانة المستقبلية.
- أعمال الصيانة المبرمجة الغاز .
- قياس ومراقبة معايير التشغيل (التدابير الشتاء مع GRTG التدابير متناقضة ، وزيارات لمحطات تعبئة الوقود ، ...الخ)
- توفير شبكة احتياطية المناورة.
- ضمان تحديد وإعداد وتحديث صحائف بيانات غاز (DO فهرس : الصمامات ، CM ، الاتصالات ، ...)
- تحديد صحائف معلومات وموقع التسرب.(FLF)

هندسة الطرق:

- إدارة المكالمات الواردة.(TIA)
- إقامة الدعوة على جدول زمني والأوقات.
- الأمانة العامة للعمليات الخدمة الغاز (التسجيل ، إيداع وثائق ، الخ....). البريد
- ضمان جدولة فواتير الشركات .ضمان إدارة الخطأ والتدخلات.
- الانتقال على الفور إلى مكان الحادث.

اتخاذ الخطوات الأولى الأمنية اللازمة عن طريق إزالة الخطر لحماية سلامة الأشخاص والبضائع بأسرع وقت ممكن.

فريق الاستجابة وإصلاح: هذا الفريق سوف يكون مقيما في مقر DD ، التي تعمل في جميع أنحاء مديرية التوزيع:

التأكد من المهام المطلوبة .

إدارة فريق الاستجابة والإصلاح .

الاستجابة وإصلاح التسربات الجوفية .

استجابة لتحقيق الاتصالات على الشبكة .

المسؤول عن المحطة

ضمان الاستمرارية من محطة خدمة.

قسم استغلال الشبكات الكهربائية

المصالح التقنية للكهرباء: وتنقسم إلى ثلاث مصالح تقنية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): يوضح المصالح التقنية للكهرباء

| الهاتف | المنطقة | العنوان | المصلحة التقنية |
|--------|---------------------|--|-----------------|
| - | تكسبت الوادي | الوادي-كوينين-البياضة-الرياح-النخلة-العقلة-واد العلنده-ميه ونسه | الوادي |
| - | نهج شعباني خليفة | الدبيلة-حساني عبد الكريم-المقرن-حاسي خليفة - طريفايوي-طالب العربي-بن قشة-دوار الماء-قمار- الرقبية-سيدي عون-تغزوت-ورماس | الدبيلة |
| - | شارع شارف محمد | المغير-جامعة-أم الطيور-اسطيل-تندلة-سيدي عمران-سيدي خليل-مرارة | المغير |

المصدر: مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز (سونالغاز) بالوادي

وتقوم هذه المصالح التقنية بوظائف واحدة وتتمثل فيما يلي:

- تحديد وتعيين جميع الخرائط العامة لمديرية توزيع وهذه الشبكات تحت الأرض من حيث

الشامل للمدن.

- التأكد من إطلاق مشروع نظام المعلومات الجغرافية.
 - وضع خطط لمناطق مختلفة تشمل منطقة تشمل شبكات الجهد المتوسط والمنخفض (خطط السجل العقاري).
 - وضع خطط للعمل الكابل المعايير التالية للأحداث.
 - صيانة وإدارة مجموعة من الوثائق وفقا لتوجيه رسم الخرائط.
 - رصد وتحليل إحصاءات والهيكل.
 - تأكد من الإبلاغ عن الحوادث.
 - من خلال تحسين نوعية الخدمة اتبع ، وتكاليف إصلاح وصيانة شبكات من أجل تعظيم التكاليف غير الموزعة للطاقة.
 - المشاركة في تحديث خطط الحماية.
 - المشاركة في دراسات تطوير شبكات الجهد العالي والمنخفض.
 - المشاركة في تطور من ميزانية مديرية التوزيع.
- قسم المالية و المحاسبة⁶ :** يعتبر القسم المحاسبي و المالي أساس المؤسسة حيث ينقسم قسم المالية والمحاسبة إلى ثلاث أقسام كما هي مبينة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وهي:
- 1- **مصلحة الاستغلال** ويتكون من:
- رئيس مصلحة الاستغلال :و يعمل فيها شخص واحد
 - مكلف بالدراسات : و يعمل فيها شخص واحد .
 - محاسب:ويعمل فيها ثلاث محاسبين وترتكز مهامهم على ما يلي:
- معالجة الفواتير.
 - معالجة الضرائب على الدخل IRG والضرائب IMPO.
 - إعداد الكشوفات المحاسبية.

⁶ قسم المالية والمحاسبة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي.

2- مصلحة المالية⁷: حيث تقوم هذه المصلحة بعدة عمليات وضع برامج التمويل والموازنات و المخططات المالية التي يتم تغطية المشاريع ماليا بناءا عليها و تتمثل كذلك في تسديد الفواتير والتي بدورها تنقسم إلى فواتير الاستثمار وفواتير الاستغلال بالإضافة إلى تسديد مستحقات الضمان الاجتماعي كما تقوم أيضا بمتابعة كل المدخولات البنكية وتقوم أيضا بما يسمى بعملية المقاربة البنكية فيما يخص كل حركات الأموال الخاصة بالشركة وتقوم أيضا بمراقبة القواعد المالية زد على ذلك رعاية التعهدات المالية للمؤسسة والمراقبة المستمرة لصندوق للمؤسسة .

3- مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير: ويتلخص دور هذه المصلحة في إعداد الميزانية لكل سنة وتقوم بمتابعة برنامج الاستثمار كل شهر تنفيذ العمليات المحاسبية للمخطط العام و تحليل مختلف مراكز المنطقة وتسيير خزينة المنطقة (المديرية أو العملية المتعلقة بها). وتقوم مصلحة مديرية المحاسبة والمالية بصفة عامة على ما يلي:

- تأكد من الأنظمة اللامركزية.
- متابعة حسابات الحسابات المصرفية النقدية والشيكات ومكتب البريد.
- إعداد توقعات التدفق النقدي على المدى القصير.
- إجراء التسويات للحسابات المصرفية ومكاتب البريد.
- مراقبة وتنظيم السوق (التزام الإدارة) .
- دائرة الميزانية والمراقبة الإدارية.
- وضع الميزانية السنوية للمديرية.
- متابعة المعلمات للامتياز والعلاقات مع CREG.
- تأكد من مراجعة الحسابات والرقابة والعمليات المحاسبية.
- ضمان السيطرة على السجلات المحاسبية ل P40 و SGC.
- التحقق من صناديق من الوكالات.
- نفذ المحاسبة للحصول على أموال.
- المحافظ على الوثائق القانونية.

⁷ مصلحة المالية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي.

- الاتصال والتجميع.
- حساب النتائج المحاسبية للمديرية.
- تقديم نشاط ضريبة اللامركزية.
- المحافظ على ملف الممتلكات.
- توفير وصلات مع المراكز الأخرى والمحاسبة مقر DS.
- المراقب (عن طريق الخاصة أو بوسائل خارجية) قوائم الجرد المختلفة (الأسهم ، والاستثمارات ، والعملاء ، الخ...).

دائرة التفتيش والرقابة :

المسؤولة عن أنشطة الامتثال ونقل الملكية في المعايير التنظيمية المطلوبة ، فإنه سيتم العمل على :

- إدارة العمل.
- إن إدارة العملاء.
- صيانة وتسوية الحسابات.
- احترام الإجراءات.
- صناديق التحكم.
- التسيير الأمثل لميزانية المؤسسة والدراسات الاقتصادية .
- تسيير قروض المركز .
- تسيير الأشغال الكهربائية .
- تسيير المخزون .

قسم الموارد البشرية⁸ : يضمن قسم الموارد البشرية سياسة تسيير الموظفين على مستوى منطقة التوزيع و يحدد الشروط الداخلية لتطبيق هذه السياسة التي تضمن السير الحسن للعمال ويقوم هذا أيضا بـ:

- تنسيق أنشطة الموظفين داخل مديرية التوزيع ، بما في ذلك تجنيد والاستقبال / التكامل، وتعيين والترقية والنقل...
- عنصر في تنفيذ المشروع من السياسات والخطط وتدريب الموظفين والمشاركة .

⁸ مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز للوسط (سونلغاز) بالوادي.

- تنفيذ سياسات إدارة الموارد البشرية التي بدأتها المديرية العامة .
- تأكد من إعداد وتشغيل خطط الأجور والعناصر المتغيرة للعودة لسجلات الرواتب، وتجهيز المطالبات .
- ضمان التنظيم الإداري للموظفين .
- تزويد مديري الإدارة وكبار مديرية التوزيع .
- مراقبة وتحديث ملفات محوسبة للموظفين .
- التأكد من حفظ السجلات الإدارية للموظفين .
- إعداد وتنفيذ العناصر المتعلقة بالأعمال الوظيفية وفقا للوائح .
- ضمان ومراقبة والتحكم في ظروف تطبيق قواعد إدارة شؤون الموظفين .
- ضمان التطبيق المتسق لتنظيم ومراقبة تنفيذها .
- أن يقدم إلى التسلسل الهرمي للتشوهات في التنظيم .
- التنسيق مع مركز الصحة المهنية والوكالات الخارجية .
- وضع الميزانية ، وإدارة العقود وإدارة الموارد البشرية لوحة أجهزة القياس .
- ضمان تجميع إحصاءات موظفي مديرية التوزيع والاعتمادية السيطرة .
- خطط في المدى المتوسط والطويل .
- ضمان الحفاظ على الموظفين الإحصائية ، وتحديثها وإضفاء الطابع الرسمي على لوحة أجهزة القياس في إدارة التوزيع بأكملها .
- مراقبة والسيطرة على الوحدات المخصصة قاعدة التدريب .
- تقديم الدعم والمساعدة للوحدات الأساسية للمنظمة محددة لعمليات التدريب .

المبحث الثاني : تحليل المؤشرات المالية بواسطة النسب المالية والهيكلية

لدراسة تقييم الأداء و تحسينه باستخدام المؤشرات المالية لمؤسسة سونلغاز وكالة الوادي ، سنقوم بحساب و تحليل المؤشرات للفترة الممتدة بين 2008 إلى 2012 و هذا بالاعتماد على بيانات الميزانيات الختامية وجدول حسابات النتائج خلال نفس الفترة ، و تتمثل المؤشرات التي نحن بصدد حسابها في المبحث : مؤشرات النسب المالية و المؤشرات الهيكلية .

المطلب الأول : القوائم المالية للمؤسسة سونلغاز (2008-2012)

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة اقتصادية ،حيث يتمكن من خلالها كل المساهمين و كل من لهم علاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها .

الجدول(3-3) :جانب الأصول لسنة 2008

| رقم الحساب | الأصول | المبلغ الخام | اهتلاكات و مؤونات | المبلغ الصافي |
|------------|------------------------------|--------------|-------------------|---------------|
| | الاستثمارات | | | |
| 22 | الأراضي | 4340000 | | 4340000 |
| 24 | تجهيزات الإنتاج | 5599760000 | 2798800000 | 2800960000 |
| 240 | مباني | 158700000 | 53800000 | 104900000 |
| 241 | منشآت الأساسية الهيكلية | 11740000 | 5020000 | 6720000 |
| 242 | منشآت مركبة | 5200000000 | 2583357000 | 2616643000 |
| 243 | معدات و أدوات | 6600000 | 2543000 | 4057000 |
| 244 | معدات نقل | 106000000 | 100000000 | 6000000 |
| 245 | تجهيزات مكتب و اتصال | 28700000 | 26920000 | 1780000 |
| 247 | تهيئات و تركيبات | 39400000 | 27160000 | 12240000 |
| 248 | تجهيزات أخرى | 48620000 | | 48620000 |
| 25 | تجهيزات اجتماعية | 6900000 | 4000000 | 2900000 |
| 28 | استثمارات قيد التنفيذ | 1600000 | | 1600000000 |
| | المجموعة (2) | 7211000000 | 2802800000 | 4408200000 |
| | المخزونات | | | |
| 37 | المخزونات الموجودة في الخارج | 311000 | 000 | 311000 |
| | المجموعة (3) | 311000 | 000 | 311000 |
| | الذمم | | | |
| 45 | تسبيقات على الحساب | 320000000 | 000 | 320000000 |
| 46 | تسبيقات على الاستغلال | 2830000 | 000 | 2830000 |
| 47 | تسبيقات على الزبائن | 437000000 | 56121000 | 380879000 |
| 48 | أموال جاهزة | 8000000 | 000 | 800000000 |

| | | | | |
|------------|------------|------------|-----------------------|----|
| 1834800 | 000 | 1834800 | حسابات الخصوم المدينة | 40 |
| 713543800 | 56121000 | 769664800 | المجموعة (4) | |
| | | | نتيجة السنة المالية | 88 |
| 5122054800 | 2858921000 | 7980975800 | المجموع العام | |

من إعداد الطلبة حسب ملاحق مؤسسة سونلغاز

الجدول (3-4) : جانب الخصوم 2008

| المبالغ | الخصوم | رقم الحساب |
|------------|---------------------------|------------|
| | الأموال الخاصة | |
| 13700000 | إعانات الاستثمارات | 14 |
| 299000000 | فرق إعادة التقييم | 15 |
| 3000000000 | حسابات ما بين الوحدات | 17 |
| 000 | نتائج قيد التخصيص | 18 |
| 21240000 | مؤونات الخسائر والتكاليف | 19 |
| 4690240000 | المجموعة(1) | |
| | الديون | |
| 187000000 | ديون الاستثمارات | 52 |
| 7066000 | مبالغ محتفظ بها في الحساب | 5 |
| 33500000 | ديون الاستغلال | 56 |
| 13900000 | تسبيقات تجارية | 57 |
| 241466000 | المجموعة (5) | |
| 190348800 | نتيجة السنة المالية | 88 |
| 5122054800 | المجموع العام | |

من إعداد الطلبة وفق ملاحق مؤسسة سونلغاز

الجدول (3-5) : جدول حسابات النتائج لسنة 2008

| رقم الحساب | تعين الحسابات | مدين | دائن |
|------------|---|-----------|------------|
| 71 | إنتاج مباع | | 1726301800 |
| 73 | إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة | | 47200000 |
| 74 | اداءات متقدمة | | 55100000 |
| 75 | تحول تكاليف الإنتاج | | 7480000 |
| 8910 | خدمات متحصل عليها - مواد طاقوية و لوازم | 700000000 | |
| 61 | مواد ولوازم مستهلكة | 21700000 | |
| 62 | خدمات | 86122000 | |
| 8912 | خدمات متحصل عليها - خدمات | 346000000 | |
| 81 | القيمة المضافة | | 682259800 |
| 81 | القيمة المضافة | | 682259800 |
| 77 | نواتج متنوعة | | 100000 |
| 63 | مصاريف المستخدمين | 107000000 | |
| 8913 | خدمات متحصل عليها -المستخدمين | 6400000 | |
| 64 | ضرائب و الرسوم | 32400000 | |
| 65 | مصاريف مالية | 91000 | |
| 66 | مصاريف متنوعة | 120000 | |
| 68 | مصاريف الاهتلاكات و المؤونات | 281000000 | |
| 8915 | خدمات متحل عليها - تكلفة الهيكل | 9000000 | |
| 8917 | خدمات متحصل عليها - تكاليف غير مباشرة | 29000000 | |
| 83 | نتيجة الاستغلال | | 217348800 |
| 79 | نواتج خارج الاستغلال | | 90000000 |

| | | | |
|-----------|-----------|---------------------------------|-----|
| | 117000000 | تكاليف خارج الاستغلال | 69 |
| | 27000000 | نتيجة خارج الاستغلال | |
| 217348800 | 000 | نتيجة الاستغلال | 83 |
| 000 | 27000000 | النتيجة خارج الاستغلال | 84 |
| 190348800 | | النتيجة الإجمالية للسنة المالية | 880 |
| 47587200 | | ضرائب على أرباح الشركات | 889 |
| 142761600 | | نتيجة السنة المالية | 88 |

من إعداد الطلبة وفق وثائق مؤسسة سونلغاز
الجدول رقم (3-6): جانب الأصول 2009 :

| رقم الحساب | الأصول | المبلغ الخام | اهتلاكات و المؤونات | المبلغ الصافي |
|------------|----------------------------|--------------|---------------------|---------------|
| | الاستثمارات | | | |
| 22 | الأراضي | 4348000 | 000 | 4348000 |
| 24 | تجهيزات الإنتاج | 7923333000 | 3476585130 | 4446747876 |
| 240 | مباني | 158733000 | 65436000 | 93297000 |
| 241 | المشاعات الأساسية الهيكلية | 11000000 | 5988000 | 5012000 |
| 242 | مشاعات مركبة | 6473000000 | 3206078263 | 3266921737 |
| 243 | معدات و أدوات | 11000000 | 6688000 | 4312000 |
| 244 | معدات نقل | 127000000 | 104325000 | 22675000 |
| 245 | تجهيزات المكتب و الاتصال | 39000000 | 30740400 | 8259600 |
| 247 | تهيئات و تركيبات | 41600000 | 28563967 | 13036033 |
| 248 | تجهيزات أخرى | 510000000 | 1160300 | 508839700 |
| 249 | تجهيزات صناعية و استثمارية | 552000000 | 27605200 | 524394800 |
| 25 | تجهيزات اجتماعية | 7043000 | 4504000 | 2539000 |
| 28 | استثمارات قيد التنفيذ | 793000000 | | 793000000 |
| | المجموع (2) | 8727724000 | 3481089130 | 5246634870 |
| | المخزونات | | | |

| | | | | |
|------------|------------|-------------|------------------------------|----|
| 672000 | 000 | 672000 | المخزونات الموجودة في الخارج | 37 |
| 672000 | 000 | 672000 | المجموع (3) | |
| | | | الذمم | |
| 925000000 | 000 | 925000000 | تسبيقات على الحساب | 45 |
| 1608100 | 000 | 1608100 | تسبيقات الاستغلال | 46 |
| 494500000 | 66400000 | 560900000 | حقوق على الزبائن | 47 |
| 15606200 | 000 | 15606200 | أموال جاهزة | 48 |
| 1436714300 | 66400000 | 1503114300 | المجموع (4) | |
| | | | نتيجة السنة المالية | 88 |
| 6684021170 | 3547489130 | 10231510300 | المجموع العام | |

من إعداد الطلبة حسب ملاحق مؤسسة سونلغاز

الجدول (3-7): جانب الخصوم 2009 :

| رقم الحساب | الخصوم | المبالغ |
|------------|---------------------------|------------|
| | الأموال الخاصة | |
| 14 | إعانات الاستثمارات | 1652209000 |
| 15 | فرق إعادة التقييم | 215497000 |
| 17 | حسابات ما بين الوحدات | 4300510000 |
| 19 | مؤونات للخسائر والتكاليف | 25976000 |
| | المجموع (1) | 6194192000 |
| | الديون | |
| 52 | ديون الاستثمارات | 143000000 |
| 54 | مبالغ محتفظ بها في الحساب | 21434000 |
| 56 | ديون الاستغلال | 49776200 |
| 57 | تسبيقات تجارية | 14518000 |
| | المجموع (2) | 228728200 |
| 88 | نتيجة السنة المالية | 261100970 |
| | المجموع العام | 6684021170 |

المصدر من إعداد الطلبة وفق ملاحق مؤسسة سونلغاز

الجدول (3-8) جدول حسابات النتائج 2009 :

| رقم الحساب | تعيين الحسابات | مدين | دائن |
|------------|----------------------------------|--------------|---------------|
| 71 | إنتاج مباع | | 2342870000 |
| 7362 | إنتاج المؤسسة لحاجاتها الخاصة | | 22900000 |
| 74 | اداءات مقدمة | | 109498000 |
| 75 | تحويل تكاليف الإنتاج | | 1789650 |
| 8910 | | 1000000000 | |
| 61 | مواد ولوازم مستهلكة | 42834770 | |
| 62 | خدمات | 74273683 ,95 | |
| 8912 | خدمات متحصل عليها _ خدمات | 476000000 | |
| 81 | القيمة المضافة | | 883949196,05 |
| 81 | القيمة المضافة | | 883949196 ,05 |
| 77 | نواتج متنوعة | | 6068000 |
| 78 | تحويل تكاليف الاستغلال | | 2263000 |
| 63 | مصاريف المستخدمين | 190247900 | 10000 |
| 8913 | خدمات متحصل عليها _ المستخدمين | 926000 | |
| 8923 | أدوات مقدمة _ المستخدمين | | |
| 64 | ضرائب و رسوم | 45226400 | |
| 65 | مصاريف مالية | 304000 | |
| 66 | مصاريف متنوعة | 497500 | |
| 68 | مصاريف الاهتلاكات و المؤونات | 370347938,49 | |
| 8915 | خدمات متحصل عليها _ تكلفة الهيكل | 20495000 | |

| | | | |
|------|-----------------------------------|----------|---------------|
| 8917 | خدمات متحصل عليها تكاليف غ مباشرة | 53300000 | |
| 83 | نتيجة الاستغلال | | 210945457,56 |
| 79 | نواتج خارج الاستغلال | | 104624337 ,44 |
| 69 | تكاليف خارج الاستغلال | 5446885 | |
| 84 | نتيجة خارج الاستغلال | | 50155512,44 |
| 83 | نتيجة الاستغلال | | 210945457,56 |
| 84 | نتيجة خارج الاستغلال | | 50155512,44 |
| 880 | النتيجة الإجمالية للسنة المالية | | 261100970 |
| 889 | ضرائب على أرباح الشركات | | 652752425 |
| 88 | نتيجة السنة المالية | | 195825727,5 |

من إعداد الطلبة وفق ملاحق مؤسسة سونلغاز

الجدول (3-9) جانب الأصول سنة 2010 :

| رقم الحساب | الأصول | المبلغ الخام | الاهتلاكات و المؤونات | المبلغ الصافي |
|------------|---------------------------|--------------|-----------------------|---------------|
| | الاستثمارات | | | |
| 20 | مصاريف إعدادية | 4710000 | 4707739 | 2261 |
| 22 | الأراضي | 4350000 | | 4350000 |
| 24 | تجهيزات الإنتاج | 6375500000 | 3104077000 | 3271423000 |
| 240 | مباني | 158000000 | 59000000 | 99000000 |
| 241 | منشآت الأساسية و الهيكلية | 11700000 | 5530000 | 6170000 |
| 242 | منشآت مركبة | 5900000000 | 2883000000 | 3017000000 |
| 243 | معدات وأدوات | 6800000 | 3811000 | 2989000 |
| 244 | معدات نقل | 122000000 | 96736000 | 25264000 |
| 245 | تجهيزات المكتب و الاتصال | 32000000 | 28000000 | 4000000 |
| 247 | تهيئات و تركيبات | 41000000 | 28000000 | 13000000 |
| 248 | تجهيزات أخرى | 104000000 | | 104000000 |
| 25 | تجهيزات اجتماعية | 7000000 | 4565000 | 2435000 |
| 28 | استثمارات قيد التنفيذ | 1520000000 | | 1520000000 |

| | | | | |
|-------------|------------|------------|------------------------------|----|
| 47*98210261 | 3113349739 | 7911560000 | المجموع | |
| | | | المخزونات | |
| 673000 | 000 | 673000 | المخزونات الموجودة في الخارج | 37 |
| 673000 | 000 | 673000 | المجموع | |
| ذ | | | الذمم | |
| 268000000 | 000 | 268000000 | تسبيقات على الحساب | 45 |
| 2100000 | 000 | 21000000 | تسبيقات الاستغلال | 46 |
| 406314108 | 57185892 | 463500000 | حقوق على الزبائن | 47 |
| 21140000 | 000 | 21140000 | أموال جاهزة | 48 |
| 15000 | 000 | 15000 | حسابات الخصوم المدينة | 40 |
| 69756910*8 | 57185892 | 754755000 | المجموع | |
| | | | نتيجة السنة المالية | 88 |
| 5496452369 | 3170535631 | 8666988000 | المجموع العام | |

من إعداد الطلبة وفق ملاحق مؤسسة سونلغاز

الجدول (3-10) جانب الخصوم 2010:

| رقم الحساب | الخصوم | المبالغ |
|------------|---------------------------|------------|
| | الأموال الخاصة | |
| 14 | إعانات الاستثمارات | 1450000000 |
| 15 | فرق إعادة التقييم | 253000000 |
| 17 | حسابات ما بين الوحدات | 3417000000 |
| 19 | مؤونات للخسائر التكاليف | 27132469 |
| | المجموع | 5147132469 |
| | الديون | |
| 52 | ديون الاستثمارات | 100000000 |
| 54 | مبالغ محتفظ بها في الحساب | 10000000 |
| 56 | ديون الاستغلال | 26000000 |
| 57 | تسبيقات تجارية | 14000000 |
| | المجموع | 150000000 |
| 88 | نتيجة السنة المالية | 199319900 |

| | |
|------------|---------------|
| 5496452369 | المجموع العام |
|------------|---------------|

المصدر من إعداد الطلبة وفق ملاحق مؤسسة سونلغاز

الجدول (3-11) جدول حسابات النتائج لسنة 2010

| رقم الحساب | تعيين الحسابات | مدين | دائن |
|------------|--------------------------------|-----------|------------|
| 71 | إنتاج مباع | | 1907049848 |
| 73 | إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة | | 21030065 |
| 74 | اداءات مقدمة | | 80000000 |
| 75 | تحويل تكاليف الإنتاج | | 688626 |
| 8910 | | 830000000 | |
| 61 | مواد و لوازم مستهلكة | | 27191000 |
| 62 | خدمات | | 79498000 |
| 8912 | خدمات متحصل عليها -خدمات | | 392000000 |
| 81 | القيمة المضافة | | 680079539 |
| 81 | القيمة المضافة | | 6680079539 |
| 77 | نواتج متنوعة | | 2700000 |
| 78 | تحويل تكاليف الاستغلال | | 17850 |
| 63 | مصاريف المستخدمين | | 143017850 |
| 8913 | خدمات متحصل عليها _ المستخدمين | | 7648124 |
| 64 | ضرائب و رسوم | | 36000000 |
| 65 | مصاريف مالية | | 372168 |
| 66 | مصاريف متنوعة | | 110000 |
| 68 | مصاريف الاهتلاكات و المؤونات | | 2900000000 |

| | | | |
|-----------|-----------|---------------------------------------|------|
| | 15000000 | خدمات متحصل عليها _ تكافة الهيكل | 8915 |
| | 47467347 | خدمات متحصل عليها _ تكاليف غير مباشرة | 8917 |
| 143181900 | | نتيجة الاستغلال | 83 |
| 166000000 | | نواتج خارج الاستغلال | 79 |
| | 109862000 | تكاليف خارج الاستغلال | 69 |
| 56138000 | | نتيجة خارج الاستغلال | 84 |
| 143181900 | 000 | نتيجة الاستغلال | 83 |
| 56138000 | 000 | نتيجة خارج الاستغلال | 84 |
| 199319900 | | النتيجة المالية للسنة المالية | 880 |
| 498829975 | | ضرائب على أرباح الشركات | 889 |
| 149489925 | | نتيجة السنة المالية | 88 |

المصدر من إعداد الطلبة وفق ملاحق مؤسسة سونلغاز

الجدول (3-12) جانب الأصول 2011 :

| المبلغ الصافي | اهتلاكات و مؤونات | المبلغ الخام | الأصول | رقم الحساب |
|----------------|-------------------|--------------|--------------------------|------------|
| | | | الاستثمارات | |
| 4348776 | | 4348776 | الأراضي | 22 |
| 6159636713,44 | 4405173785 ,56 | 10564810499 | تجهيزات الإنتاج | 24 |
| 145729941,17 | 85623058 ,83 | 231353 | مباني | 240 |
| 4849261,57 | 6890738 ,43 | 11740000 | منشآت الأساسية الهيكلية | 241 |
| 5137263254 ,09 | 4070136745,91 | 9207400000 | منشآت مركبة | 242 |
| 1339779,54 | 13891520,46 | 15231300 | معدات و أدوات | 243 |
| 34046971,88 | 126352028,12 | 160399000 | معدا نقل | 244 |
| 8318676,64 | 38663922,36 | 46982599 | تجهيزات المكتب و الاتصال | 245 |
| 17013100 | 33168899,44 | 50182000 | تهيئات و تركيبات | 247 |
| 811075727,99 | 30446872,01 | 841522600 | تجهيزات أخرى | 248 |
| 2221739,66 | 3647060,34 | 5868800 | تجهيزات اجتماعية | 25 |

| | | | | |
|----------------|---------------|-------------|------------------------------|----|
| 4434929400 | | 4434929400 | استثمارات قيد التنفيذ | 28 |
| 10601136629,10 | 4408820845,90 | 15009957475 | المجموع | |
| | | | المخزونات | |
| 957520 | 000 | 957520 | المخزونات الموجودة في الخارج | 37 |
| 957520 | 000 | 957520 | المجموع | |
| | | 26924000 | الذمم | |
| 26924000 | 000 | 1665498000 | حقوق الاستثمارات | 42 |
| 1665498000 | 000 | 3128800 | تسبيقات على الحساب | 45 |
| 3128800 | 000 | 1435288000 | تسبيقات الاستغلال | 46 |
| 1322527672 | 112760328 | 49735050 | حقوق على الزبائن | 47 |
| 49735050 | 000 | 3180573850 | أموال جاهزة | 48 |
| 3067813522 | 112760328 | | المجموع | |
| | | 18191488845 | نتيجة السنة المالية | 88 |
| 136699076110 | 4521581173,90 | | المجموع العام | |

من إعداد الطلبة وفق ملاحق مؤسسة سونلغاز

الجدول رقم (3-13) جانب الخصوم 2011 :

| رقم الحساب | الخصوم | المبالغ |
|------------|---------------------------|----------------|
| | الأموال الخاصة | |
| 14 | إعانات الاستثمارات | 2418298000 |
| 15 | فرق إعادة التقييم | 181360000 |
| 17 | حسابات ما بين الوحدات | 9890261915 |
| 19 | مؤونات للخصائر و التكاليف | 123167300 |
| | المجموع | 12613087215 |
| | الديون | |
| 52 | ديون الاستثمارات | 616390300 |
| 54 | مبالغ محتفظ بها في الحساب | 17416400 |
| 56 | ديون الاستغلال | 114082300 |
| 57 | تسبيقات جارية | 157465000 |
| 50 | حسابات الأصول الدائنة | 99028 |
| | المجموع | 905453028 |
| 88 | نتيجة السنة المالية | 151367428,10 |
| | المجموع العام | 13669907671,10 |

من إعداد الطلبة وفق ملاحق مؤسسة سونلغاز
الجدول رقم (3-14) جدول حسابات النتائج :

| رقم الحساب | تعيين الحسابات | مدين | دائن |
|------------|--|--------------|--------------|
| 71 | إنتاج مباع | | 3679577309 |
| 73 | إنتاج المؤسسة لحاجاتها الخاصة | | 50000000 |
| 74 | اداءات مقدمة | | 155500020 |
| 75 | تحويل تكاليف الإنتاج | | 332200 |
| 8910 | خدمات متحصل عليها_ مواد طاقوية و لوازم | 2146000000 | |
| 61 | مواد و لوازم مستهلكة | 71052883 | |
| 62 | خدمات | 115540344,40 | |
| 8912 | خدمات متحصل عليها _خدمات | 760000000 | |
| 81 | القيمة المضافة | | 792816301,60 |
| 81 | القيمة المضافة | | 872816301,60 |
| 77 | نواتج متنوعة | | 77030000 |
| 63 | مصاريف المستخدمين | 293462057 | |
| 8913 | خدمات متحصل عليها _المستخدمين | 1219000 | |
| 64 | ضرائب و رسوم | 69439664 | |
| 65 | مصاريف مالية | 692000 | |
| 66 | مصاريف متنوعة | 800000 | |
| 68 | مصاريف الاهتلاكات و المؤونات | 344126000 | |
| 8915 | خدمات متحصل عليها _تكلفة الهيكل | 98418000 | |
| 8917 | خدمات متحصل عليها_تكاليف غير مباشرة | 64367316 | |
| 83 | نتيجة الاستغلال | | 77322264,60 |

| | | | |
|--------------|-------------|-------------------------------|-----|
| 105000000 | | نواتج خارج الاستغلال | 79 |
| | 30954836,50 | تكاليف خارج الاستغلال | 69 |
| 74045163 ,50 | | نتيجة خارج الاستغلال | 84 |
| 77322264,60 | 000 | نتيجة الاستغلال | 83 |
| 74045163,50 | 000 | نتيجة خارج الاستغلال | 84 |
| 151367428,10 | | النتيجة المالية للسنة المالية | 880 |
| 37841857,03 | | ضرائب على أرباح الشركات | 889 |
| 113525571,10 | | نتيجة السنة المالية | 88 |

من إعداد الطلبة وفق ملاحق مؤسسة سونلغاز

الجدول (3-15) جانب الأصول 2012 :

| الأصول | إجمالي | اهتلاكات | الصافي |
|--|------------------|---------------|----------------|
| أصول غير جارية | | | |
| فارق بين الاقتناء _المنتوج الايجابي أو السلبي | | | |
| تثبيتات معنوية | | | |
| تثبيتات عينية | | | |
| أراضي | 4348776,33 | | 4348776,33 |
| تهيئة أراضي | 10036994 ,06 | 3025538,45 | 7011455,52 |
| مباني | 248366910,96 | 102967082,94 | 145399828,02 |
| معدات و أدوات | 9990238878,5 | 4195047339,33 | 5795191539 ,17 |
| تثبيتات عينية أخرى | 1294095773,2 | 261422113,34 | 1032673659,89 |
| تثبيتات يجرى انجازها | 5860349468,9 | | 5860349468,9 |
| ضرائب مؤجرة على الأصول | 29523819,84 | | 29523819,84 |
| مجموع الأصول غير الجارية | 1743436960621,87 | 4562462014,1 | 12874498547,7 |
| الأصول الجارية | | | |
| مخزونات | | | |
| المخزونات و منتجات قيد التنفيذ | 975403,43 | | 975403,43 |

| | | | |
|---------------|--------------|-----------------|--|
| | | | حسابات دائنة _ استخدامات مماثلة |
| 107364346,14 | 147212396,16 | 1220853742,3 | الزبائن |
| 1165028656,43 | 398182,49 | 11654268338,92 | مدينون آخرون |
| | | 244656135,15 | الضرائب |
| | | | الموجودات المالية و ما يمثلها |
| 3938242500,04 | | | الأموال الموظفة و الأصول الجارية الأخرى |
| 2878125791,19 | | 3938242500,04 | الخزينة |
| 1575264338,9 | 147610578,65 | 3025736369,84 | مجموع الأصول الجارية |
| | 4710072652,8 | 20462696991 ,71 | المجموع العام للأصول |

من إعداد الطلبة وفق ملاحق مؤسسة سونلغاز
الجدول رقم (3-16) جانب الخصوم 2012 :

| المبلغ | الخصوم |
|----------------|-----------------------------|
| | رؤوس الأموال الخاصة |
| | رأس المال غير مستعان به |
| | علاوات واحتياطات |
| 161622411.46 | فرق إعادة التقييم |
| 69470369.37 | نتيجة صافية |
| (3067430.46) | رؤوس الأموال أخرى |
| 11192866587.42 | حسابات الارتباط |
| 11192866587.42 | مجموع (1) |
| | خصوم غير جارية |
| 276944889.91 | قروض و ديون مالية |
| 29916125.87 | الضرائب (مؤجلة ومرصود لها) |
| | ديون أخرى غير جارية |
| 3007489839.97 | مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا |
| 3065050849.75 | مجموع خصوم غير جارية (2) |
| | الخصوم الجارية |
| 104898261.73 | موردون و حسابات ملحقه |

| | |
|----------------|------------------------------|
| 34382987.75 | ضرائب |
| 245425652.27 | ديون أخرى |
| | خزينة سلبية |
| 1294706901.75 | مجموع خصوم غير جارية (3) |
| 15752624338.92 | مجموع عام للخصوم (1)+(2)+(3) |

من إعداد الطلبة وفق ملاحق مؤسسة سونلغاز

الجدول (3-17) جدول حسابات النتائج 2012 :

| المبالغ | البيان |
|--------------------------------------|---|
| 4381043848.65 | ر.ع |
| | التغير في المخزون و المنتجات المصنعة إنتاج مثبت (مخزون) إعانات الاستغلال |
| 4381043848.65 | 1- مجموع السنة المالية |
| 62110589.21 4312796624.46 | مشتريات مستهلكة خدمات خارجية و استهلاكات أخرى |
| 3474907213.67 | 2- استهلاكات السنة المالية |
| 906136634.98 | 3- القيمة المضافة للاستغلال (1)+(2) |
| 44028300485.88 83873325 | تكاليف المستخدمين ضرائب ورسوم |
| 381336511.21 | 4- إجمالي فائض الاستغلال |
| 81908831.62 45000 422759972.47 | إيرادات تشغيلية أخرى تكاليف تشغيلية أخرى مخصصات الاهتلاكات و المؤونات استرجاع على الخسائر و المؤونات |
| 40440370.36 | 5- نتيجة تشغيلية |
| 11488.43 | إيرادات مالية تكاليف مالية |
| 11488.43 | 6- نتيجة مالية |
| 40428881.93 | 7- نتيجة قبل الضريبة (6)+(7) |
| 2904187.44 | الضريبة الواجبة على النتيجة العادية الضريبة المتغيرة على النتيجة العادية |
| 4462952680.27 | مجموع الإيرادات من الأنشطة التشغيلية العادية |

| | |
|-------------|---|
| 69470369.37 | مجموع التكاليف من الأنشطة العادية |
| | إيرادات العناصر غير العادية تكاليف العناصر غير العادية |
| | 9-النتيجة غير العادية |
| 69470369.37 | 10-صافي النتيجة المالية |

من إعداد الطلبة وفق ملاحق مؤسسة سونلغاز

المطلب الثاني : حساب النسب المالية

جدول رقم (3-18) يوضح بعض النسب المالية لمؤسسة سونلغاز للفترة من (2008-

الوحدة:دج

(2012)

| 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | قاعدة الحساب | النسب |
|------|-------|--------|--------|--------|-----------------|----------------------|
| 0.30 | 0.11 | 0.08 | 0.31 | 0.23 | قيم جاهزة/د.ق.أ | نسبة السيولة الجاهزة |
| 0.01 | 0.066 | 0.027 | 0.034 | 0.047 | الديون /الأصول | نسبة الديون |
| 0.01 | 0.038 | 0.0783 | 0.0835 | 0.0826 | ن الصافية /ر.ع | نسبة الربحية |

من إعداد الطلبة حسب المعطيات السابقة

التفسير:

1. من خلال نتائج الجدول (3-1) نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة لسنة 2008 قد بلغت 0.23 ، بينما ارتفعت في سنة 2009 بنسبة 0.08 حيث بلغت 0.31 ، أما في سنة 2010 فقد انخفضت بنسبة 0.23 حيث بلغت 0.08 ، بينما في سنتي 2011 و 2012 فقد شهدت ارتفاعا حيث بلغت 0.11 و 0.30 على التوالي .

2. من خلال نتائج الجدول (3-1) نلاحظ أن نسبة الديون لسنة 2008 بلغت 0.047 ، بينما في سنتي 2009 و 2010 انخفضت بنسبة 0.013 و 0.07 على التوالي حيث بلغت 0.034 و 0.027 على الترتيب ، أما في سنة 2011 فقد ارتفعت بنسبة 0.039 حيث بلغت 0.066 بينما انخفضت في سنة 2012 بنسبة 0.056 حيث بلغت 0.01

3. من خلال نتائج الجدول (3-1) نلاحظ أن نسبة الربحية لسنة 2008 بلغت 0.0856 ، في حين عرفت ارتفاعا بنسبة 0.09 أما في سنة 2009 فقد بلغت 0.835 ، أما في باقي السنوات 2010 و 2011 و 2012 فقد شهدت انخفاض بنسبة 0.0403 و 0.028 و 0.01 على الترتيب حيث بلغت 0.0783 ، 0.038 ، 0.01 على التوالي .

المطلب الثالث : حساب النسب الهيكلية

جدول رقم (3-19) يوضح بعض النسب الهيكلية لمؤسسة سونلغاز للفترة من
(2008-2012) الوحدة :دج

| 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | قاعدة الحساب | النسب |
|-------|-------|-------|-------|-------|------------------------|--------------------------|
| 1.12 | 1.24 | 1.09 | 1.18 | 1.06 | حسب المعادلة رقم 25 | نسبة التمويل الدائم |
| 1.12 | 1.18 | 1.07 | 1.18 | 1.06 | حسب المعادلة رقم 26 | نسبة التمويل الخاص |
| 10.91 | 11.93 | 14.73 | 27.08 | 19.42 | حسب المعادلة رقم 27 | نسبة الاستقلالية المالية |

من إعداد الطلبة حسب المعطيات السابقة

التفسير:

1. من خلال نتائج الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن نسبة التمويل بلغت 1.06 سنة 2008 ،
و قد ارتفعت سنة 2009 بنسبة 0.12 حيث بلغت 1.18 أما في سنة 2010 فقد عرفت
انخفاض بنسبة 0.09 حيث بلغت 1.09 ، بينما في سنة 2011 فقد ارتفعت بنسبة 0.15
حيث أنها قد بلغت 1.24 ، أما في سنة 2012 فقد انخفضت بنسبة 0.118 حيث أنها
بلغت 1.122

2. من خلال نتائج الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص بلغت 1.06 سنة
2008 ، و قد ارتفعت في سنة 2009 بنسبة 0.12 حيث بلغت 1.18 ، أما في سنة 2010
فقد عرفت انخفاض بنسبة 0.11 حيث بلغت 1.07 بينما في سنة 2011 فقد ارتفعت بنسبة
1.11 حيث أنها بلغت 1.18 أما في سنة 2012 فقد انخفضت بنسبة 0.06 حيث أنها
بلغت 1.12

3. من خلال نتائج الجدول (3-2) نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية و التي بلغت 19.42
قد ارتفعت في سنة 2009 بنسبة 7.66 حيث بلغت 27.08 ،أما في 2009 و 2010
و 2011 فقد انخفضت بنسبة 1.3 و 2.8 و 1.02 على الترتيب حيث بلغت 14.73 و
11.93 و 10.91 على التوالي .

المبحث الثالث : تحليل المؤشرات المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز

لتحليل التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز سنعتمد على اهم مؤشرات التوازن المالي :راس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة .

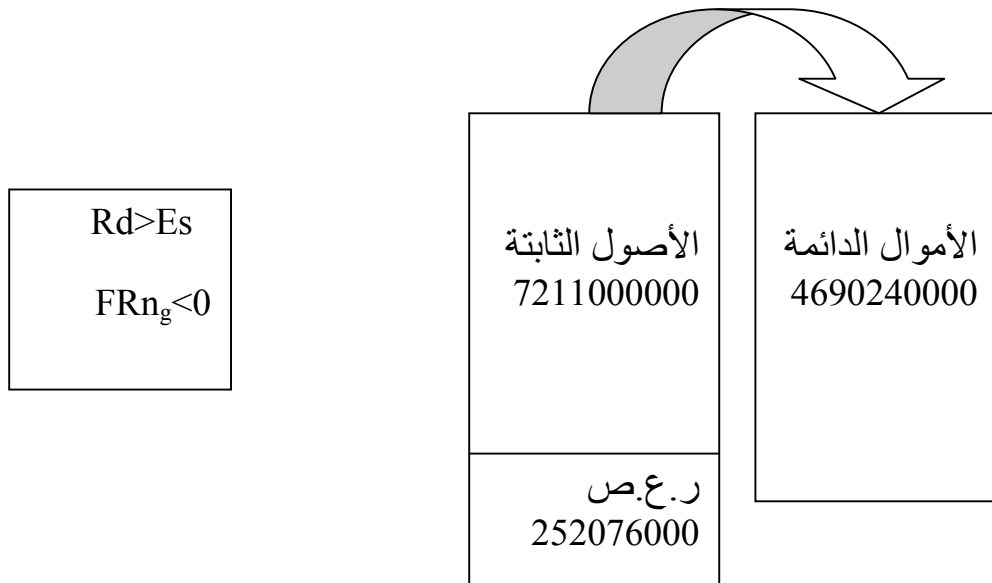
المطلب الأول : حساب رأس المال العامل $Frng$

جدول رقم (3-20) حساب رأس المال العامل الصافي للفترة (2008-2012) الوحدة :دج

| النسبة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|-----------------------|-------------|--------------------|------------|-------------|--------------------|
| الأموال الدائمة Rd | 4690240000 | 619419200000 | 8616988000 | 17902426117 | 19167992289.9 6 |
| الأصول الثابتة Es | 7211000000 | 872772400000 | 7911560000 | 15009957475 | 17436960621.0 7 |
| $Frng$ | (252076000) | 253353200000) (| 705428000 | 2892468642 | 1731029468.09 |

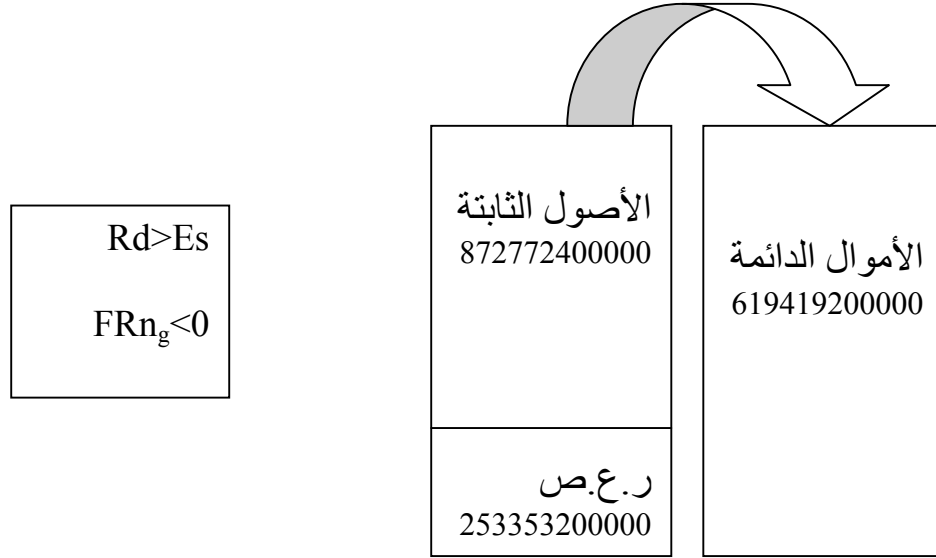
من إعداد الطلبة حسب المعطيات السابقة

الشكل رقم (3-4) يوضح حركة التمويل لسنة 2008 :



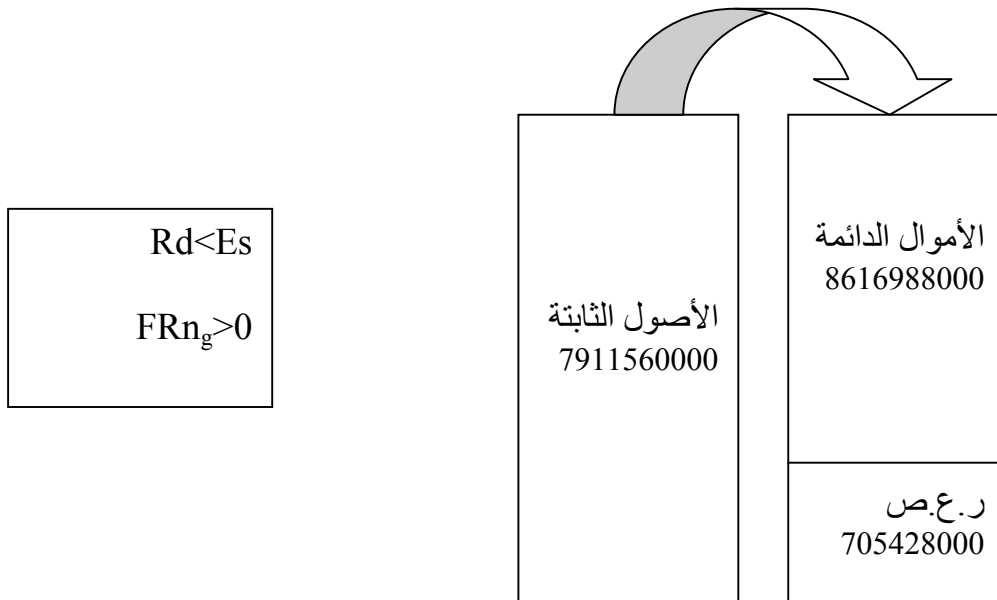
من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (3-20)

الشكل (3-5) يوضح حركة التمويل لسنة 2009 :



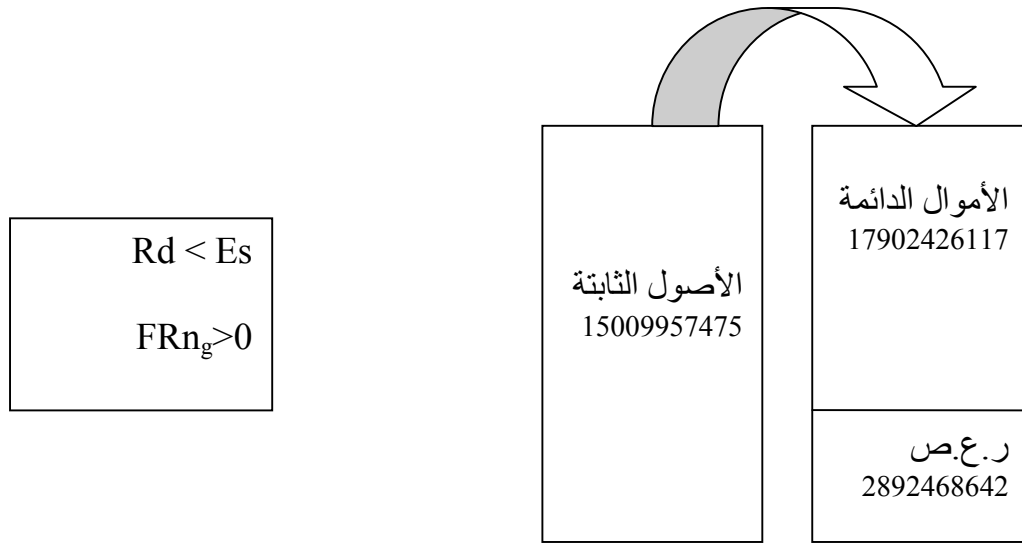
من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (3-20)

الشكل (3-6) يمثل حركة التمويل لسنة 2010 :



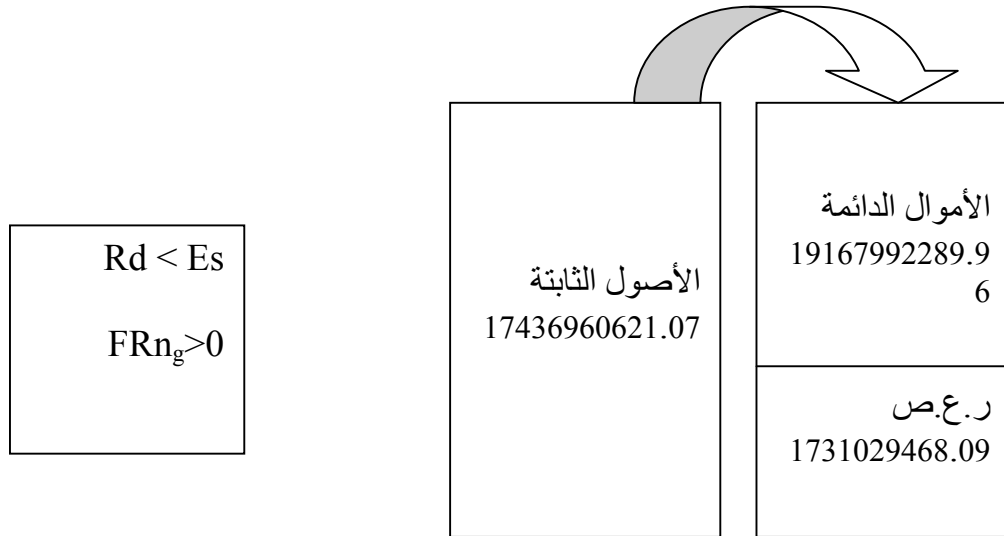
من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (3-21)

الشكل (3-7) يمثل حركة التمويل لسنة 2011 :



من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (3-20)

الشكل (3-8) يمثل حركة التمويل لسنة 2012 :



من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (3-20)

التفسير :

من خلال الجدول و الأشكال البيانية الموضحة أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل سالب في السنتين 2008 و 2009 و هذا ما يدل على أن المؤسسة لم تتمكن من تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة ، أما في باقي السنوات فقد تمكنت المؤسسة من تغطية

استخداماتها الثابتة بواسطة مواردها الدائمة مع وجود هامش أمان . ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل .

المطلب الثاني : حساب احتياج في رأس المال العامل BFR_g

جدول رقم (3-21) يوضح احتياج في رأس المال العامل للفترة (2008-2012)

| العناصر | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|--------------|-------------|--------------|-----------|-------------|---------------|
| أصول متداولة | 71354380000 | 143671430000 | 73488000 | 31317966320 | 2631912119.8 |
| خصوم متداولة | 2416600000 | 2287280000 | 500.000.0 | 288963700 | 1294706901.75 |
| BFR_g | 68937780000 | 120798630000 | 684288000 | 2842832620 | 133720518.09 |

من إعداد الطلبة حسب المعطيات السابقة

التفسير :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن BFR_g موجب في كافة السنوات و هذا يعني ان المؤسسة قد تمكنت من تمويل احتياطات دورة الاستغلال المتمثلة في BFR_g (مخزونات ، حقوق) و لا تحتاج إلى موارد أخرى و بالتالي فان الحالة المالية للمؤسسة جيدة .

المطلب الثالث : حساب الخزينة Tn_g

جدول (3-22) يوضح الخزينة لفترة (2008-2012)

| | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|------------|----------------|----------------|-----------|------------|---------------|
| FRn_g | (252076000000) | (253353200000) | 705428000 | 2892468642 | 1731029468.09 |
| BFR_{ng} | 68937780000 | 120798630000 | 684288000 | 2842832620 | 1337205218.09 |
| Tn_g | (321013780000) | 132554570000 | 21140000 | 49636022 | 393824250.04 |

من إعداد الطلبة حسب المعطيات السابقة

التفسير :

من خلال الجدول رقم (3-5) نلاحظ أن رصيد الخزينة لسنة 2008 كان سالب أما في باقي السنوات فقد عرف رصيد الخزينة تزايد مستمر من سنة إلى أخرى و هذا ما يدل على أن رأس المال العامل الصافي قادر على تمويل احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في BFR_{ng}

المبحث الرابع : تحليل المؤشرات المالية و الاقتصادية و اثر الرافعة لمؤسسة

سونلغاز :

المطلب الأول : حساب المردودية المالية و الاقتصادية

الجدول رقم (3-23) : يوضح المردودية المالية و الاقتصادية للفترة (2008-2012)

| النسبة | قاعدة الحساب | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|-------------------------|----------------------|--------|--------|--------|--------|-------|
| معدل المردودية المالية | حساب المعادلة رقم 36 | 0.0405 | 0.0421 | 0.0387 | 0.0210 | 0.004 |
| معدل مردودية الاقتصادية | حساب المعادلة رقم 34 | 0.044 | 0.0328 | 0.027 | 0.0571 | 0.02 |

من إعداد الطلبة حسب معطيات السابقة

التفسير :

نلاحظ من خلال نتائج الجدول (3-23) أن نسبة المردودية المالية بلغت في سنة 2008 نسبة 0.0421 و قد ارتفع سنة 2009 بنسبة 0.0016 حيث بلغت 0.0421 بينما في باقي السنوات قد عرفت انخفاض بنسبة 0.0034 و 0.0267 و 0.008 على التوالي حيث بلغت 0.387 و 0.0120 و 0.004 على الترتيب.

المطلب الثاني: حساب اثر الرافعة المالية

الجدول (3-24) اثر الرافعة (2008-2012)

| البيان | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|-------------------|------------|--------------|------------|--------------|----------------|
| المصاريف المالية | 91000 | 304000 | 372168 | 692000 | 11488.3 |
| النتيجة الصافية | 142761600 | 195825727.50 | 14948992.5 | 113525571.10 | 69470369.37 |
| الأموال الخاصة | 1370000000 | 6194192000 | 5147132469 | 12613087215 | 11392866587.41 |
| الاستدانة الصافية | 233466000 | 213122000 | 100264950 | 85571798 | 1099042337.32 |

| | | | | | |
|----------|--------|-------|--------|----------|----------------------------|
| 0.000001 | 0.006 | 0.002 | 0.0015 | 0.003 | تكلفة الاستدانة الصافية |
| 0.002 | 0.0571 | 0.027 | 0.0328 | 0.044 | المردودية الاقتصادية |
| 0.0038 | 0.005 | 0.001 | 0.0054 | 0.000004 | اثر الرافعة |

من إعداد الطلبة حسب المعطيات السابقة

التفسير :

نلاحظ من خلال الجدول (3-24) أن اثر الرافعة المالية لسنة 2008 موجب و هذا راجع لكون المردودية الاقتصادية اكبر من تكلفة الاستدانة 0.033 / 0.044 و هذا يعني أن اثر الرافعة ايجابي مما يزيد من مردودية المؤسسة.

أما بالنسبة لسنة 2009 فان اثر الرافعة موجب و هذا راجع لكون المردودية الاقتصادية اكبر من تكلفة الاستدانة 0.0015 / 0.0328 و هذا يعني أن اثر الرافعة ايجابي كذلك و هذا ما يزيد من مردودية المؤسسة .

في سنة 2010 أيضا كان اثر الرافعة موجب و هذا راجع لكون المردودية الاقتصادية اكبر من تكلفة الاستدانة و هذا يعني أن اثر الرافعة ايجابي كذلك و هذا ما يزيد من مردودية المؤسسة .

في سنة 2011 كان اثر الرافعة موجب و هذا راجع لكون المردودية الاقتصادية اكبر من تكلفة الاستدانة و هذا يعني أن اثر الرافعة ايجابي كذلك و هذا ما يزيد من مردودية المؤسسة.

في سنة 2012 كان اثر الرافعة موجب و هذا راجع لكون المردودية الاقتصادية اكبر من تكلفة الاستدانة و هذا يعني أن اثر الرافعة ايجابي كذلك و هذا ما يزيد من مردودية المؤسسة.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا للوضع المالي لمؤسسة سونلغاز - وكالة الوادي - للفترة الممتدة (2008-2012) ، قمنا بعرض الميزانيات الختامية و جدول حسابات النتائج لهذه الفترة ، حيث قمنا بتحليلها بواسطة اهم المؤشرات المالية الحديثة ،فتوصلنا من خلال ذلك إلى أن المؤسسة في تحسن مستمر من سنة إلى أخرى .

| الصفحة | البيان |
|----------|--|
| | الإهداء تشكرات الفهرس فهرس الجداول فهرس الأشكال المقدمة |
| أ.ب.ج.د. | |
| 05 | الفصل الأول: الأداء المالي في المؤسسة |
| 06 | تمهيد |
| 07 | المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء في المؤسسة |
| 07 | المطلب الأول: مفهوم الأداء |
| 09 | المطلب الثاني: أنواع الأداء |
| 12 | المطلب الثالث: العوامل المؤثر في الأداء |
| 15 | المطلب الرابع: مستويات الأداء |
| 16 | المبحث الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة |
| 16 | المطلب الأول : تعريف تقييم الأداء |
| 17 | المطلب الثاني : أسس تقييم الأداء و مراحل و متطلبات نجاحه |
| 23 | المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء في المؤسسة |
| 25 | المطلب الرابع: أهمية تقويم الأداء |
| 26 | المبحث الثالث: ماهية الأداء المالي |
| 26 | المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي |
| 27 | المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي |
| 28 | المطلب الثالث: أهداف الأداء المالي |
| 30 | المبحث الرابع: العوامل المؤثرة على الأداء المالي و معايير تقييمه |
| 30 | المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأداء المالي |
| 32 | المطلب الثاني: مرتكزات تقييم الأداء المالي |

| | |
|----|--|
| 33 | المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء المالي في المؤسسة |
| 36 | خلاصة الفصل: |
| 37 | الفصل الثاني: مؤشرات المالية الحديثة |
| 38 | تمهيد |
| 39 | المبحث الأول: تحليل المؤشرات عن طريق النسب المالية |
| 39 | المطلب الأول: نسبة السيولة |
| 43 | المطلب الثاني: نسبة الرفع المالي |
| 46 | المطلب الثالث: نسبة الربحية و القيمة السوقية |
| 50 | المطلب الرابع: نسبة النشاط |
| 52 | المبحث الثاني: تحليل المؤشرات المالية بواسطة الهيكل المالي |
| 53 | المطلب الأول: نسبة الهيكل المالي |
| 54 | المطلب الثاني : نسبة المديونية |
| 55 | المطلب الثالث: نسبة المردودية |
| 59 | المبحث الثالث: تحليل المؤشرات المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي |
| 59 | المطلب الأول: رأس المال العامل FRn_g |
| 63 | المطلب الثاني: إحتياجات رأس المال العامل BFR_g |
| 65 | المطلب الثالث: الخزينة Tn_g |
| 68 | المطلب الرابع: علاقة بين رأس المال العامل و الخزينة و احتياج رأس المال |
| 70 | خلاصة الفصل |
| 71 | الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة سونلغاز - وكالة الوادي (2008-2012) |
| 72 | تمهيد: |
| 73 | المبحث الأول: مدخل للمؤسسة |
| 73 | المطلب الأول: نشأة و هيكل الشركة الأم |
| 76 | المطلب الثاني: نشأة و هيكل شركة الكهرباء و الغاز للوسط |
| 77 | المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لفرع الوادي |

| | |
|-----|---|
| 90 | المبحث الثاني: تحليل المؤشرات المالية بواسطة النسب المالية و الهيكلية |
| 91 | المطلب الأول: القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز (2008-2012) |
| 106 | المطلب الثاني: حساب النسب المالية |
| 107 | المطلب الثالث: حساب النسب الهيكلية |
| 108 | المبحث الثالث: تحليل المؤشرات بواسطة التوازن المالي |
| 108 | المطلب الأول: حساب رأس المال العامل |
| 111 | المطلب الثاني: حساب احتياج رأس المال |
| 111 | المطلب الثالث: حساب الخزينة |
| 112 | المبحث الرابع: تحليل المؤشرات المالية و الاقتصادية و أثر الرافعة المالية لمؤسسة سونلغاز |
| 112 | المطلب الأول: حساب المردودية المالية و الإقتصادية |
| 112 | المطلب الثاني: حساب أثر الرافعة المالية |
| 114 | خلاصة الفصل |
| | الخاتمة |
| | قائمة المراجع |

فهرس الجداول

| الصفحة | البيان |
|--------|--|
| 65 | الجدول رقم(1-2):جدول الاحتياج في رأس المال العامل BFR_g |
| 69 | الجدول رقم(2-2):العلاقة بين احتياج في رأس المال العامل و ر.ع.ص و الخزينة |
| 82 | الجدول رقم(1-3): توزيع الوكالات التجارية |
| 86 | الجدول رقم(2-3): المصالح التقنية للكهرباء |
| 92 | الجدول رقم(3-3):جانب الأصول لسنة 2008 |
| 92 | الجدول رقم(4-3):جانب الخصوم لسنة 2008 |
| 93 | الجدول رقم(5-3): جدول حسابات النتائج لسنة2008 |
| 94 | الجدول رقم(6-3):جانب الأصول لسنة 2009 |
| 95 | الجدول رقم(7-3):جانب الخصوم لسنة 2009 |
| 96 | الجدول رقم(8-3): جدول حسابات النتائج لسنة 2009 |
| 97 | الجدول رقم(9-3):جانب الأصول لسنة2010 |
| 98 | الجدول رقم (10-3) جانب الخصوم لسنة 2010 |
| 99 | الجدول رقم (11-3) جدول حسابات النتائج لسنة 2010 |
| 100 | الجدول رقم (12-3) جانب الأصول لسنة 2011 |
| 101 | الجدول رقم (13-3) جانب الخصوم لسنة 2011 |
| 102 | الجدول رقم (14-3) جدول حسابات النتائج لسنة 2011 |
| 103 | الجدول رقم (15-3) جانب الأصول لسنة 2012 |
| 104 | الجدول رقم (16-3) جانب الخصوم لسنة 2012 |
| 105 | الجدول رقم (3- 17) جدول حسابات النتائج لسنة 2012 |
| 106 | الجدول رقم (3-18) النسب المالية لمؤسسة سونلغاز 2008-2012 |
| 107 | الجدول رقم (3-19) النسب الهيكلية لفترة 2008-2012 |
| 111 | الجدول رقم (3-20) حساب رأس المال العامل لفترة 2008-2012 |

| | |
|-----|---|
| 111 | الجدول رقم (3-21) حساب الاحتياج في رأس المال العامل لفترة 2008- 2012 |
| 112 | الجدول رقم (3-22) حساب الخزينة لفترة 2008-2012 |
| 112 | الجدول رقم (3-23) حساب المردودية المالية و الاقتصادية لفترة 2008- 2012 |
| 112 | الجدول رقم (3-24) حساب أثر الرافعة المالية لفترة 2008-2012 |

فهرس الأشكال

| الصفحة | البيان |
|--------|---|
| 21 | الشكل (1-1): مراحل عملية تقييم الأداء |
| 75 | الشكل (1-3) : مخطط التنظيمي للمؤسسة الأم |
| 76 | الشكل (2-3) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الوسط |
| 77 | الشكل (3-3) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الوسط فرع الوادي |
| 108 | الشكل (4-3) : حركة تمويل لسنة 2008 |
| 109 | الشكل (5-3) : حركة تمويل لسنة 2009 |
| 110 | الشكل (6-3) : حركة تمويل لسنة 2010 |
| 110 | الشكل (7-3) : حركة تمويل لسنة 2011 |
| 110 | الشكل (8-3) : حركة تمويل لسنة 2012 |

المصادر و المراجع :

ا. الكتب باللغة العربية :

1. إسماعيل عرياجي ،اقتصاد مؤسسة الجزائر ،ديوان الجامعية الجزائر ،1996 .
- 2.السعيد فرحات جمعة ،الأداء المالي لمنظمات الأعمال،دار المريخ الرياض السعودية ، 2000 .
- 3.الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004 .
- 4.خالد محمد بن حمدان و وائل محمد صبحي إدريس ، الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي ، دار اليازوري عمان الأردن ، 2007 .
- 5.خالد وهيب و آخرون ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، الطبعة الأولى ، دار الطباعة عمان ، الأردن ، 2000 .
- 6.زهير ثابت ، كيفية تقييم أداء الشركات ،دار النهضة الإسكندرية ، مصر ، 2001 .
- 7.عقيل جاسم عبد الله ، تقييم التشريعات ، الطبعة الأولى ،دار وائل عمان الأردن، 1999.
- 8.علاء فرحات طالب ، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي ، دار الصفاء عمان الأردن ، 2011 .
- 9.علي عباس ، الإدارة المالية في منظمات الأعمال ،الطبعة الأولى ، مكتبة الراشد العالمية ، عمان الأردن ، 2002 .
- 10.عاطف وليم اندرواس ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ،دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر ،2006 .

11. فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمان ، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي
معاصر ، الطبعة الثانية دار وائل عمان الأردن ، 2006 .
12. كاظم جاسم العيساوي ، الاقتصاد الإداري ، الطبعة الأولى ، دار الميسر عمان الأردن
، 2008 .
13. مجيد الكوخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج
عمان ، الأردن ، 2007 .
14. محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ، دار الحامد
عمان ، الأردن ، 2009 .
15. مفلح محمد عقل و هيب الراوي ، الإدارة و التحليل المحاسبي ، الطبعة الأولى ، دار
المسيير عمان ، الأردن ، 2000 .
16. محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال) ، الطبعة
الأولى ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2005 .
17. مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الثانية ، دار المستقبل
عمان ، الأردن ، 2000 .
18. مبارك لسوس ، التسيير المالي ، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 .
19. ناصر دادي عدون ، نواصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية ، دار الأفاق الجزائر
، 1991 .
20. هيثم محمد الزغبى ، الإدارة و التحليل المالي ، دار الفكر عمان الأردن ، 2000 .
21. وائل محمد صبحي إدريس و آخرون ، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن ،
الطبعة الأولى ، كافة دور النشر و المكتبات في الوطن العربي ، سنة 2009 .

II. الرسائل و المذكرات :

1. بن عمارة نور الدين ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية ، تخصص مالية مؤسسة ، 2005-2006 .
2. بن خروف جلييلة ، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية مؤسسة ، 2009-2010 .
3. بونقيب احمد ، دور لوحات القيادة في زيادة فعالية مراقبة التسيير ، مذكرة ماستر في علوم المالية و المحاسبية ، تخصص مالية مؤسسة ، 2006-2007 .
4. رفيعة رعدي و آخرون، نظام المعلومات و دوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة ، مذكرة شهادة ليسانس علوم تسيير تخصص مالية مؤسسة ، 2007-2008.
5. عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر ، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ، 2001-2002 .
6. قودة الصادق و آخرون ، التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية .
7. منصورية سليمة و آخرون ، التحليل المالي و دوره في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة ذات الطابع الصناعي و التجاري ، مذكرة ليسانس ، تخصص مالية و محاسبية ، 2007-2008 .
8. نعيمة يحيوي ، أدوات مراقبة التسيير بين النظرية و التطبيق ، مذكرة دكتوراء ، 2008-2009 .
9. يمينة نويوة و أخريات ، مؤشرات قياس الأداء المالي في المؤسسة ، مذكرة شهادة ليسانس ، تخصص علوم التسيير ، 2006-2007 .

III. الملتقيات و المجالات :

1. المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، قياس الأداء كمدخل لتحسين الأداء المؤسسي ، الشارقة ، قطر الإمارات العربية المتحدة ، سنة 2009 .
2. حمادي نبيل ، عبادي فاطمة الزهراء ، مقومات تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية في إطار التنمية ، الملتقى الدولي العلني ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، 10-11 نوفمبر 2009 .
3. دادن عبد الغني ، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة ، مجلة الباحث ، 04/2006 .
4. زهرة حسن و آخرون ، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء ، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد 2007/63 .
5. عبد الملوك مزهودة ، الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم ، مجلة العلوم الإنسانية ، علوم التسيير ، العدد الأول ، 2001 .
6. محمد نجيب دبابش و آخرون ، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير الجزائر 5-6/05/2013 .
7. ناصر مراد ، محاضرات في مقياس التحليل المالي ، جامعة لبليدة 2002 .

IV. الكتب باللغة الفرنسية :

1. CLARAN WARCH, Les rations clés du management, Edition: Village Mondiale.1998.
2. GEORGE DEPPALLENS, J.P JOBARD, Gestion financière de l'entreprise, Edition Sirey,1990.

**3.GEUDI NORBERT, Finance d'entreprise les règles du jeu,
Edition:
Organisation, 1997**

**4. Josette peyrard : " analyse financiere , VUIBART,PARIS 8 eme
" . ED . 1998 .**

**5.PIERRE CONSO, FAROUK HEMICI, Gestion financière de
l'entreprise, 9^{ème} Edition, Baris: Dunod. 1999.**